



سازمان کتابخانه ها، موزه ها و مرکز اسناد آستان قدس رضوی

اداره مخطوطات

نام کتاب نتایج الافکار

مؤلف متن ابراهیم بن محمد باقر قزوینی حاشی

شارح مترجم

تاریخ تحریر ۱۲۶۲ ق نوع خط نسخ تعداد سطر ۶۰

نام کاتب ابراهیم بن محمد باقر دامغانی

موضوع اصول زبان عربی عدد اوراق ۷۹

طول ۲۳ عرض ۱۲ شماره عمومی ۳۳۶۱۱

وقفی / محمد علی جواد خیرخواه تاریخ وقف ۱۳۸۵

ملاحظات

نقص الاول - فاقر جلد و نسخ آسیب رده از رجوبت

١
بالتوازن فيا فيه وهذا المذاق اذ بالاحاد فلا يقيد الا اللفظ الذي ليس حجة في
الاصولية ففيه منع الملازمة الاولى اذ اراد من البيان التصريح بالسارع ^{بوضع} بالي
لا مكان تفريغ المرد بالترديد والقرائن والثانية اذ اراد من البيان ^{التصريح} عيني
اذ المتساوية لا يقتضي النقل البناء والعم الكل وعلما بكل الاحكام فالمشكلة
انما تقتضي استقراغ الواسع في تحصيل العلم بما كلفه فان علما علما ^{والا}
رجعا الى الاصل على ان غاية الدلالة يجب عليهم التبليغ والتكليف ^{بالثاني}
لا يقضي حصوله مضافا بعد انفاقهم على تصرف السارع في تلك الا ^ط لفظ
اما طريق التقييد والنقل والمجازا فختلفوا فان المراد منها الصحيح ^{اولا} علم
ولا ريب ان حقيقة التشريع ميزان للعلم عند السارع فكما كان اللفظ
حقيقة فيه عند التشريع لان هو المستعمل في اللفظ عند السارع ^{بعد} على نقل
ثبوت الحقيقة الشرعية اما لظهور مركب الاجماع او لاقتضا الوضع ^{النفى}
ذال ليعيد معارضة الاستعمالات المجازية للحقيقة الثانية من كثر
الاستعمال وكذا على القول بالثبوت للوجه يرفع الاولوية بالنسبة ^{الى المجاز}
نعم على التقييد لا يجري نزاع الصحيح والاعم لتساويهما في اجراء ^{العدل} اصل
وحصول البيان فلا يترتب على التراجع ثمرة وظهر من ذلك جريان ^{التراجع} هذا
على القول بعدم ثبوت الحقيقة الشرعية ورجوع الكلام الى تعيين ^{المبدأ} اقول المجاز
واشبهها ويكفي في صدق الاسم الحقيقة في الجملة ولو عند ^{واما} المنشوعة
تعيين الامور الاعتباري بالاصل وتحصيل معرفة المبرهن بذلك ^{اعتبار} وهو موضع
القرب لا اعتباري ثم المراد بالاعم ما يكون صدق اللفظ فيه تابعا والمراد

منكرها بالصحيح يفتق السك فيه بالمراد والمصدق معا بالنسبة بين
 والمطلوبية تساوي عند الصحيح عدم علم عند الاعمى الصحة تختم بالنسبة
 الاجزاء والشروط مساو الاجزاء فقط وبما يلزم الاعم ونظر الفائد
 عند السك في شرطية ولكن الظن ان المراد من الصحيح هو الاول كما ظهر
 ولبهم ومن الاعم العرفي للبناء كالا كما في ثم الاصح انها اسام للاعمال
 الاستعمال فتم وصحة التقييد والتقييد وعدم صحة السلب عن الفاعل
 والاصل فيه وفي سوابقه الدلالة على الحقيقة وعدم اختلافهم في كون الصفة
 الصبي صفة بل اختلفوا فيه صحتها وفسادها والبناء رسل لا صفة مقام
 التمهيد والظواهر المضافة والتعليق وتعلقهم ليس في الوضوء كذا في
 الصلوة كذا فان البناء رسل شرط الصحة لا المهنة الا ان يبدى تبا الاجزاء
 فيصير ليل الحفم ولهم العرفي التعليل بين قوله صلا ولا فصل في الدار
 والانه لو كانت للصحيح لزم دلالة التعليل على الصحة والاستغناء عما
 لان التبا في اجزاء المهنة ان لا يكون مقبولة اولان الغالب على كل اجزاء
 المركبة مقبولة اولان التبا في المطلق بالتقييد وفي العام التخصيص والاصح
 منهم سلفا خلتا على اجزاء اصل عدم عند السك في الجزئية فلا يتم قول
 ادعى التمدد في فعله بالاطلاق وللصحيح بين تبا الصبي عند
 وصحة الشرع الفاسد وان الصلوة مثلا عبارة براهمة والفاستد
 لبيادة وانما قطع بوجود جزء مقوم لا يتم بالحقوق فيجب الاجزاء
 الى الكل وان موصوفة الاحكام توجبته لاعمية وظاهر قوله لا صلوة الا

لظهور

وثبت حكم الاجزاء بالاجزاء المركبة وقوله لا صلوة بفاصلة الكتابات
 وانه على الاعم يلزم تقييد كثير وانهم في مقام تفسير العبارة
 بالجمال قولهم الصوم عباد محضه وانهم قسموا الصلوة مثلا
 الى واجبة والمندوبة ولم يدرجوا المحرمات في التقييد وان ظاهر
 في بيان الاجزاء والشروط انها شرط المهنة واجزاؤها للصحة
 مريب في فقد الشرط وفقدها وان من البعيد عدم
 الصلوة مثلا حقيقة في الصحيح مع كثرة استعجالها فبما في الفاعل
 وانما اذا عطلت خبرا باولنا استخرجت اجوبة تلك الاطراف بنا فل
 ثم الحق الاعم العرفي لا لا يمكن في حكم العرفي كما سلف عن السماع كما
 فان علمنا الصديق العرفي مع نقص بعض الاسكان عند مقتضا
 وان شكلنا في الصديق فنعني فيه كالصحيح فعمل الاسكان كما
 في الموضوع لم نجد في اللفظ مع وجودها لاعم عدما قابل
 كون المراد هو الاسكان الوقفي والاعم منها وما يقوم مقامها وجها
 وتظهر الفائد في صواب التمسك بالاطلاق وعدمه والحق لا يصح
 الاستعمال وصحة التقييد والتقييد وتبا الاول والاطلاق
 وعلى المحتاج يكون الاسكان التمسك به امر كان المطلق لا الصديق
 فتم اصل المسئلة تظهر فيها ان السك في وجوبه في عدمه في البناء
 ادعى بوجوبه فيها وسكنا انه واجب توصل الى ان ام كما
 بالحيثية وسكنا في الوكينة **الصل** يعرف الفهم بمتن
 قطعنا او قلنا كما يتفق في الاعلام والعرفيات الخاصة بلبصيص

فصل في العلم والسمع

اللسان قطعاً او قطعاً بالترديد بالقرائن من الوضع وحصل للسان دلي
 منهم قطعاً او قطعاً بالانبار من وضع الواسع قطعياً ام طنباً وينقل نقله
 اللغة من مواضعها ويثبتها كما ينبغي ان قوله حجة اذا انما والظن باجماع المسلمين
 وطريقه اهل العرف وقصر للعصرين ونوعهم اصحابهم على القبط واليهما
 القبط الحاكم بحجة الظن في اللغات اذا استند في الظن بالفرع واقعاً
 وعنده بالاجماع المركب بل الاخير يجري في مثل الشهر والصبي المشتمل
 على لفظ مفعول الوضع وببانه موكول الى حجة حجة الظن وقول غير
 الى لغة كالفقيه وكذا الوجه المفيد للظن باللغة كقول اللغوي لقائل
 الاستدلال وعدم الكفاية ولا يشترط الاسلام والاعيان والعدل في
 اللغة لعدم الادلة ومنطوق اية النبأ لو انضج الى الموضوع المستند
 وقيل بان التبيين على محقق مما نفع بشرط حصول الظن بالنبأ
 عن المعاصر من المعاصرة المساوي وفي حجة قوله اللغوي واللفظ المبرر
 وحكمه والمفهوم في ذلك من نظره بالتمام واذا انما من قوله النبأ
 في اصل اللغة مع اخر دفع بعض انه ان كانت النية بتأينا كلياً او
 فالاستدلال لفظاً او عمراً مطلقاً اخذ بالاعم كل ذلك فقلنا على
 الثاني ولم يتعين للتساويين ومع ذلك ففي تقديم المدة كنية
 كلام وفي الاخذ بالاعم وعدم حمل المظن مع المفيد اذا كان نقل الناقلين
 من غير مبدء واحد ونحوه للتفصيل مجال ثم كلام اللغوي بضمه
 في بيان الحقيقة وبضمه في بيان المجاز وقد لا يصح ظاهر في شيء
 من الامرين وح في الوقف كما في المسر من اللز الاستعمال اعم منها اصل

الخطبة

اضافة

الاولى الحقيقة كامن المرتضى ام الجار كما عن ابن حنبل وغيره اظهرها في الاصل
 الاول في انقلابه وجهان اصل فما علم ثم يدل على الوضع التام بالبيان
 ورواية الاستيعاب واصطلاحاً سابق المعنى من بين المعاني الى الذي
 سبق الذي الى المعنى كقولهم التبادر للعالم بالوضع ولو اجماعاً لان كان في
 اللفظ تبادراً او اياً بطريق الاستقلال في المراتبة عين فاس ومنه
 القرآن تفسيراً واحدة وخارجة عن مثل الشهر والسبع فهو علامة
 للمجاهل ولو في مقام التفسير سواء كان تبادراً بالمعنى الخاص من كنهها
 والحق اعم بالمعنى العام وتبادراً كافي المسامكات فالعبارة بفسحها على
 الحقيقة وعدم التبادر بالمعنى العام وتبادراً بالبناء بالمعنى الخاص
 علامة المجازة اما تبادراً بالبناء بالمعنى العام وعدم التبادر بالمعنى الخاص
 اعم من الحقيقة والمجازة ثم ان علمنا بفقد القرينة او عدمها لا يقتضي
 وسكناً في انهما كذا ام صاص فام مفهومة ام معينة فالوقوف ان نقل
 بالروية التام ليس ويمكن ان يفصل في المقام تفصيل اخر لا يسع المقام
 ذكره ثم اذا حصل التبادر في المسان او زمان فالنقد الى غير
 يحتاج الى الصفة اذ الدليل على حجة التبادر وهو اتفاق العلماء
 اهل اللسان والاستقرار وبطلان الترجيح بلام حج لا يقتضي امر
 من ذلك ان العمل به لا يصح الا بعد التخلية التامة لاحتمال كون
 التبادر لاهل قرينة او عدمه لما نفع وبطلان الترجيح لا يقتضي صحة السلب
 او عدمها عن المعنى للتبادر او غيره اصل ومنها صحة السلب
 فتصح السلب اربعة اقسام صحه سلب كل الحق في غير الاستعمال

صحة السلب وعدمها

وحي كاشف عن جانبية مرفوعة سبب المجازات عن الاستعمال
 كاشف عن خفية صراوح سبب الحقيقة في الجملة اي ولو بعضها عن
 الاستعمال وكاشف عن المجازية بالنسبة وفي الجملة ولا تنفي وضع اللفظ
 عن سبب كلياته ولا تنفي كون علامته بالمعنى المطم منها وصح سبب
 في الجملة عن استعمال الاستعمال وهذه لا تكلف عن المجاز والحقيقة خفي بها
 فالأخير ليس بالعلمين وكذلك الثاني ليس بالعلمين وان كان تخفيف في
 علامته بالحقيقة صراوح والعدم حصص المجازات فالجواب للزوم الدور
 المنفرد فيه والقسم الاول علامته تلك تمام الامر بغير مضمون في جانب عدم
 السبب العلامة منها المضمون واحدة وهي عدم صحة سبب المعنى الحقيقة في الجملة
 عن استعمال الاستعمال كاشف عن كون مضمون علم والعلامة الاخر علامته
 لا وصول اليها للدور الغير المنفرد الا في بعض الصور فاحصل العلم في اثنين
 من التماثلية والدليل على كونهما علامتين اتفاق العلماء واهل اللسان وال
 التام ولو مع خلاف الفرض لو كان ذلك ولا دور في هذين القسمين
 ومقتضى الاعتقاد بعد الشخص ولو بالاعتقاد كما في التبادر فقول العالم
 ان الذهب ليس بفضة يتبادر منه سبب كل المعاني ويصير علامة ويكون
 المستعمل لفظ العين في هذا الكلام هو القدر المشترك مجازا بقرينة
 عن القرينة المعنية لاحد الحقائق وقد يجازي الدور باجوبة صيغة
 ثم عدم صحة السبب لا يكلف عن الحقيقة كالمطابق بل يكلف عن احد الامور
 تطابق مع الموضوع له حقيقة او اتحاده معه مصداقا او كونه فردا
 وصارت هذه العلامة في زمان ولسان احتاج التعدي الى غيرهما

بهمزة

الى ضمة كما في التبادر وهي لا تجري في سائر الجهات ولا في جهة اخرى
 اختلاف المادة والصيغة فلا ملازمة بينهما في شكلها في كون العلم
 مقترنة بقرينة مضمون يمكن علامته علما بالاعلى ومع فقدة التوقف واذا حصل
 بينهما وبين العلامة السابقة فالاجتهاد بين المختلفين واصح وفي
 القفا ميسر تقدم هذه العلامة لقوة الاستعمال في جانبها **اصل** الاطراد
 اللفظ المستعمل في معنى موصود جازم الاستعمال في كل دور وجدي هذا
 المعنى بعد العلم بعدم مدحيم خصوصية المورد الذي انبأ استعماله
 المعنى الموجود فيه وعدم الاطراد وصحة واختلاف في كونها علامته
 بل ان الاطراد ليس بالعلامة الحقيقة وعدمه وعلامة المجاز والحق
 في كل المجازات كالحقائق بناء على الحد من الشرح وهذه الصفة في
 العلامة كما هو لازم من يقول بتقبل الاحاد ليس فلا يكون شيئا منها علامته
 اما الاطراد فلا عتبة ولما عدمه فعدم وجوده واما استدلالنا بهما
 بعض المواضع فكشفها عن التبادر العالي وعدمه كالاتحاد
 انفسهما **اصل** من استعمال المجاز طعن ابن جني ام الحقيقة
 مطم طعن المرتضى ام الحقيقة مع هذه المستعمل فيه والوقف مع قدرته
 عن المشرقة وجوده والوقف مطم الى المسس وهو الحق في المتحد الحقيقة
 ولا يطعن في لغة ابن جني بان اكثر اللغة مجازات السبب في محله ان امارات
 الاستعمالات وان اراد اكثر المفاهيم فهو سلم في غير متحد المعنى
 فيقصد فيبين المعنيين اما ان لا يكون مستتبته ولا جامع قريب فلهذا
 فيها خلافا لابن جني وفان للمشرقة وقد مر كاسطردان دليل ابن جني

الطراد وعدمه

اصل الاستعمال

معنى ذلك لو كان منفي بالاصل المقدم هنا على اصاله عدم الاشتراك
 العرف فتميز الاشتراك اللفظي واما بينهما المناسبة دون الجامع ^{الفرق}
 فان جنى على الجان والمرضى على الاشتراك اللفظي والمشتبه
 ان احدهما حقيقة والاخر محال ولا يحتمل الاشتراك المعنوي والاش
 الاشتراك اللفظي ان علمنا بعدم ملاحظة المتكلم المناسبة في شي من
 المعنيين والحقيقة الجان ان علمنا باللاحظة في احدهما دون الآخر
 وان علمنا باللاحظة فيهما احتمل كونها محالين لملاحظة وتبديل التدرج
 والاشتراك اللفظي باستعمال كل من المعنيين في الاصل المناسبة فيكون
 كل واحد حقيقة بنفسه محال بالاشتراك الاخر وكون احدهما حقيقة ^{مفردة}
 وكان ملاحظة المناسبة فيه من المقدرة الاتفاقيه والاخر محال ^{بفرض}
 القدرة فمعين الاخر في صورته ثلاثا في كل واحد مما واما بينهما ^{الجامع}
 القيدون المناسبة والسيد على الاشتراك وان جنى على الجان فيهما
 والمشتبه مع الاشتراك المعنوي ولا ينصرون الحقيقة والجامع ^{فيهما}
 الجامع والمناسبة فان جنى على الجان فيهما والسيد على الاشتراك
 اللفظي ويحتمل الاشتراك المعنوي وعدم مذهب المحققين والحقيقة
 والجامع كما يظهر من صاحب لم والحق ان المقصود هنا وفي سابقه ^{لنفس}
 شنع صورة تظهر احكامها بتدبير فليس ولو لمقتل اللفظ في ^{معنيين}
 احدهما فرد للاخر كالشمس لو طلعت مع الكوكب المخصوص ومع الملم
 الكوكب الناهي فالمقصود فيه خمسة صورة تتفهم بالتأمل ^{فيها}
 سبق **اصل** ومن العلام التفتع وعدم التزام التفتيد ^{واختلا}

والدوام

جمع

الجمع وعدم الاستحقاق والمنافضة والمنافرة والاستحقاق والاستحقاق
 والقياس وفي جملة منها **اصل** الاشتراك كونه اللفظي ^{بوضعين}
 فصاعد لعينين فصاعدا تعيينا ام تعيينا والحق كما انه لا مرجحان طرف
 العدم امرين منفي بالاصل ولا ان المشترك شيء وكل شيء مخلوق لله
 تعدد القاعدة الامكان وتوهم كون الاشتراك مرجح للجمال
 المناق لغرض الرافع مدفوع بوجوده لا تحفظ على التدبير والحق وقوله
 في اللغة بل في قران الكبريم كلفظ عسعس والقرن ونحوهما ^{بضم}
 استعمل في معنيين ليس بينهما مناسبة ولا قدم مشترك ويتم في اللغة ^{بضم}
 اصاله عدم النقل مع ان اللفظ المستعمل في اللغة في معنيين ليس بينهما ^{مناسبة}
 والجامع قريب كثير فمعين الاشتراك اللفظي واما المجاز بالاحقيقة ^{بضم}
 مع فرض امكانه وقوله القدرة واختلاف في جوارحه ^{بضم}
 معنى واحد على احوال نالها الجوان في غير المقصود ولها الجوان ^{بضم}
 في غير الالبات ثم من المجوزين من جبرزة حقيقة ومنهم من ^{بضم}
 محال ومنهم من جعل في المقصود مجازا وفي غير حقيقة ومن ^{بضم}
 منعه جهادا ومنهم من منعه فقامته وقد يقال ان النزاع انما ^{بضم}
 فيها امكن الجمع بين المعنيين فان اراد امكان الجمع في الاما ^{بضم}
 فلا حاجة الى هذه القيد لخروج ما لا يمكن فيه ^{بضم}
 والبلامة او في الامثال فالقبح العقل لاينا في الصريح ^{بضم}
 ثم استعمال المشترك في امرين من معنى ان كان في الاطلاقات ^{بضم}
 او في اطلاق واحد بطريق العموم المجزى او المنطقي والاستغناء ^{بضم}

او الاستغراق لكن سبيل التخصيص هو خارج عن النزاع او الاستغراق
 ان يكون كل معنى اذاعتنا ومنه النفي والاثبات فهو محل النزاع في
 اللفظ المفرد موضوعا للمعنى مع الوجود او للمعنى المقيد بالوجود كما
 يجمل بين بل كلام له على الاضمار والمعنى اللاشروط كما عليه سلطان العلماء
 ومع الاصل الاعتباري ان اعتبار المعنى بربط الاطلاق كما زعم الفاضل
 القمي انه من مذهب السلطان ورده وليس كما توهم او هو موضوع بالوضع
 الشخصي للمعنى اللاشروط والقوى المقيد بالوجود او لا بد من الوقف
 كما هو مقتضى اصالة التوقيفية وجوه واما سبل الجمع فيكون موضوعا
 لما كان متفق في اللفظ والمعنى او الملم المتعدد المتفق لفظا فيكون
 زبدي حقيقة وان لم يؤل بالمسمى او لا بشرط الاتفاق لفظا ومعنى كما
 يكون الفرقان حقيقة باعتبار العلامات ومجانبا باعتبار المادة اهما
 واما اداة النفي ففي كونها النفي لكل الافراد من مهية الواحدة او لثقل
 من اللفظ او كلها بحمل اللفظ اوجه ولعل الاوسط او وسطا للبيان
 ثمرة النزاع في اصل المسئلة تظهر في صحة هذا الاستعمال وغلطية
 وفيما لو لم يوجبه حمل اللفظ من غير استعمل وغلطية في اكثر
 من معنى سواء كان كان متفق باللفظ او المعنى او متفرد الحال
 وفي انه الكرم من فائلكم فتم الاصل على قول السلطان وانه
 هو الوجه لوجود المتفقي وهذا المانع وكذا على الاعمال الاخر
 التفتينا بنوع العلاقة لانقلا الاحاد والاول لان مدار الاستغراق
 ثم انهم ذكر في المقام ادلة لتبرير جميع احوال المسئلة ولا يستبعد لوجها

حقيقة

حاشية
 حاشية
 حاشية

حقيقة لعدم الاستحكام العرفي لكنه استعمال من جهة الاصطلاح
 بقرينة **اصل** اخذوا في جواز استعمال اللفظ في معنيته
 والمجانبة على احوال الجواز اما حقيقة ومجانبا باعتبارين وعد
 اجتماعا او تفاهة والكلام في طرف الاستعمال وتحرير محل الجدل
 ووضع المفرد وثمر النزاع وناسيخ الاصل فامر في المستترك
 ثم الحقيقة هو اللفظ المستعمل في غيرها وضع له سوى امريده **نقل**
 الى غيرهم لا والمجانبة اللفظ المستعمل في غيرها وضع له سوى جاز
 ارادة الموضوع له معه ام لا نعم عند مشفق اهل البيان
 التقيد باقتناع ارادة الموضوع له مع معناه الجازم عند
 اعمظم من المجاز عند اهل البيان والكتابة من مصطلحاتهم
 والمتفرد في تعريفها وجوه اللفظ المستعمل فيها وضع له للانتقال
 الى غيره فتكون من اقسام الحقيقة واللفظ المستعمل فيها وضع
 في المعنى الحقيقي والمجانبة بنحو العموم الاستغراق كما هو محل
 النزاع فيها فتكون مجازا اصوليا واللفظ المستعمل في غير
 وضع له مع جواز ارادة الموضوع له فتكون اخذوا من المجاز الاصل
 ولازم المنع من استعمال اللفظ في الحقيقة والمجانبة اصوليا
 وبيانا في الكتابة راى الا ان يقول بانها من اقسام
 الحقيقة او يفرق بين المجاز والكتابة باعتبار ذاتهما
 لا حكمهما ثم انهم اتوا من الكلام في تحقيق الحق في المقام
 ولا استبعد الجواز حقيقة ومجانبا باعتبارين لما سقى المستر

ومن هنا يظهر جواز استعمال اللفظ في المجازين وسهولة المناقشة
اصل اصل وضع الالفاظ للمعنى لا للشيء لا للمعنى الذي هيته به ^{صف}
 وجودها في الذهن ولا للمعنى الخارجية كذا في لفظين بين ما كان
 مصداق له كالمعدوم وغيره وذلك للتبادر والاستغناء والاختلاف
 في التسمية انما هو لاقتداء بالاعتقاف بنفس الامر ولذا يصح السبب
 بنين الخطاء ولم يحكم باستعمال المماثل مطلقا في الاحتمال الذي ليس
 الى النقص بمثل المعدوم وتظهر ثمرة في المحنة والتقريب وفي خصوص
 الاستعمال في الاتيان بالمعنى **اصل** الالام وضع اللفظ للامر
 النفس الامر لا المعلوم للتبادر والاستقرار وادوم الغرض لزوم
 كون مجهول الحال واسطة بين الفاسق والمارد والشيء بين
 المسئلة وسابقها عموم من وجه والتممة تظهر في لزوم التخصيص
 الشبهة المحصورة **اصل** اختلفت في العرف واللغة ولم يكن لك ربح اصطلاح
 خاص ولا قرينة على المراد وهل ياربع صدور الخطأ في تقديم اللغة
 لاصلاح العرف والعرف هو المراد من اللفظ كذا في اللفظ والوقت
 وبوجه الاوجه تقديم اللغة لان مرجح التعارض المناقض للعرف
 اللاحق والوقت بين القريب من ركن ان ربح نعم لوقال اللغوي
 في اللغة كذا وفي العرف كذا احتمل تقديم العرف **اصل** اختلفت
 في اللفظ والوقت في تقديم حرف الالف او الميم او اللام
 الاول مطم وان كان في حرف الالف كذا وان وافق عرف المشرك
 او ان وافق عرف احداهما او الوقت وفيه ظلال وجوه الحقان صور

اصل
 وان الالفاظ موضوعة
 للمعنى لا للشيء او للمعنى

اصل
 وان الالفاظ موضوعة
 للمعنى لا للمعنى

اصل
 في العرف واللغة

اصل
 في العرف واللغة

المسئلة

المسئلة كثيرة لان كلام السائل والمسئول اما عالم باصطلاح او جاهل
 اما عالمان او جاهلان او مختلفان ثم المسئول العالم باصطلاح السائل
 اما ان يعتقد بان السائل اعلم بعلم اصطلاحه او يعتقد عدم علمه
 او يشك او لا الى غير ذلك من الاقسام والرجوع في الكلام بناء العرف او حكم
 القوة العاقلة كالوجان المسئول جاهل باصطلاح السائل فانه لا يقص
 عقلا حمل كلامه على اصطلاحه **اصل** اطلاق الفاظ المجازين والمقارن
 على الناقص او الزائد بغير انما هو من باب المجاز للتبادر ووجه السبب
 السلسل لو كان فلا تناسخ في الشبهة وان حصل التناسخ في الزيادة
 في الامور الحقيقية وذلك اما للاعتباط او للاصول اللفظية **اصل**
 المشتق يطلق على ما اخذ من شئ اخر بان كان له ما اخذ من الالفاظ
 ويدخل فيه المصادر وعلى خصوص الاسماء المشتقة والكلام
 في الاخير واعلم ان وضع المشتق في حد من تعدد الاصناف
 اللغوية العسل والعذر والامح ان وضعه قابل لتعيين من الالفاظ
 الستة المنصوثة وهما كون المصنوع له عاما اصوليا سواء كان
 عاما اصوليا ام منطوقيا وان الوضع عاما والموضوع لخاص ثم
 يطلق ويراد به الماضي او لاستقباله او الحاضر او حال التمسك
 او القصد المشترك بين الاول والثاني او الثاني والثالث
 ثم المبدء اتم من الحاليت او الحالكيت والحرف والنسبة
 الاخيرين عموم من وجه ثم استعمال في كل من الماضي والمستقبل
 على وجه اربعة في الحالكيت وجهين ومحل التناسخ من الالفاظ

اصل
 وان الالفاظ موضوعة
 للمعنى لا للشيء او للمعنى

اصل
 في العرف واللغة

غير محرم والاصل فيه التوقف لقاعدة التوظيف ان لم يكن في المسئلة
قد مر ميتن في كونه حقيقة والافينا الحقيقة فيما عداه باصا على
الاشتراك وثمره النزاع يظهر في كراهة البراءة تحت الشجرة المتشعبة
الحال باعادة المنة فعلا او ملكة او نوعا وكذا في مثل استعمال
كل الجيف قد ذكر في استعمال المشتق فيما انقضى عنه المبد
اقولا كثره واطالوا الكلام في بعضها وادامها والحق ان المشتق
لا يدل على اتصاف الذات بالمبد وتليسه به كما ان ما كان
مزدون مدخلية من مان من الامانة وذلك للتباعد
صحة السلب وانفاق النجاة عن افتراق الاسم من الفعل
الاول لا يدل على الزمان وضع خلاف الثاني وهذا
بالنسبة الى قولهم اسم العاقل معني لماضي كذا ومعني
كذا لا حتم ان يكون المراد المعنى المجازي وينفي الحقيقة
فيما عدا ما ذكرنا كاصل حد من الاشتراك وعدم اعتبار
الغير المستفاد من هيئة المشتق لئلا لا التلبس بالمبد
المبد ان كان حاليا استفيد التلبس او ملكيا فكل
وهكذا لكن مقتضى القواعد اللغوية ان لا يفيد المشتق
الا الحال المتقابلة للملكة والحرف لما من ان الهيئة لا تدل
الاعى التلبس بالمبد لمادة ولا مريسان المراد كاضرب العلم
وهي كلها حالية لا ملكية لكن في بعض المشتقات
النقل الى الحرف كما في اغلب ضيع فاعا في بعضها قد استعملت في

والملا

والمملكة بحيث صارت مشتركة بين الاثنين او الثلاثة كما في الفا
فانه يولد منه الى في المملكة وفي اي منها استعمل كاحقيقة
لعدم صحة السبب فلا بد من ملاحظة المواضع **اصل** مادة الامر
في طلب المستعمل علام لا للتباعد بل في عدم صحة السبب في
العالى اطلاق كما ان تبادر القول اطلاق لعدم صحة السبب عن الطلب
او الكتابة او في الى با كما في الآية ويختص وضعها بالطلب لا بما في
وذم التبادر والعلو لا يصح في رتبة على الايجاب كما هو ظاهر في السبب
عن الطلب الندي ولجبر بريرة وخبر السواك ودليل الحرف في
عند الدلالة ولولا ذلك لم يكن فاما مرئ استعماله في مثل السان والفعل
بحال للتباعد بخصوص الطلب وصحة السبب فيه ولقد اجمع الجاهل
بين الطلب وبينهما والاصل عدم الاشتراك اللفظي والاشتراك
واختلاف الجمع في الاخبار بين ناسل **اصل** صفة الفعل
معناه كالمرئ والامر القائب واسما الافعال لاسل الجاهل
الواقعة منزلة الى الاشياء حقيقة في الوجوب على الاسم اي في
الطلب مع عدم الرضا بالترك غالبا كالطاليم سنبدا
لالتباعد فيكون مدلول الصيغة اعم مضم من مدلول المادة
واختصاص الاكثر من على الوجوب بدس العبد اذا لم يفعل بعد
المولى اقل من غير قنية والعلو لا يصح في رتبة اذا الشئ
وبين الوجوب وعدم من وجه بالآية السرفية ما منعك الا شئ
ارتك والمواد بالاسرف قوله نعم الشجر والادوم والاستغفر لم انكار

فائدة الامر

في رتبة الامر

انكا

بحكم العقل والاصل عدم القرينة يوم الخطب حاليتها ومقاليتها
 المعرف ونفهم كون الامر مقام توجه الحظيرة فلا يعيد الوجه
 الا بالقرينة فلا يتم الاستدلال مع امكان ان يقال ان الا
 لم يتعلق بنفس المحصور حصل كلمة الاستفهام حقيقة في الاعم
 من طلب الفهم للنفس والغير يقينه البناء ولا بد من تبيين
 والصيغة في الحقيقة والمجاز وجل الاستفهام على التقريري
 للقرينة الاعتبارية بدفع كون الانكارى اقرب عرفا وجل
 قوله فلما على النقل بالمعنى بعيد بخلاف اللفظ هو بل حكم العقل واحتمل
 اختلاف مرئنا مع عرف الملكتة مدفوع بالاصل وبان كلامنا اعنا
 هو في خطا الجسركا الملك وبكلاية الشريعة فليحذر الذين يخافون
 عن امره ان نصيبهم فتنة او يصيبهم غلبة العجم فان فقد يدل
 مخالفا لمراد بل هو وجوب الصيغة المجردة بعيد في علم الامر
 واردة الوجوب من قوله فليحذر استغفرت من السيقا فلا
 بل لا يتقبل كون الامر محتملا للعدا لا في احدى العرفين مادة
 بفهم الوجوب بل يفهم الوجوب وان اريد من الامر بالارادة
 ان اجاب الحد لعدا لدفع الضرر المحتمل لا لشرك الامر من الوجوب
 والتدبير في اتصال البرائة عند الدولن وكون التقدي جزم لا
 بد من التبيين وجعل الحاشية من باب جعل المندوب على الوجوب او
 خلاف المتبادر من امره بقرينة الوقوع بعد المنقيل يتبين
 منه العموم للبداهة ولا ينصق كون الامة قرينة على ارادة الوجوب

الحذر في خصوص المقام نيل لدرجاتها ان يحاشيها

الاوامر

هذا الاوامر المسابقة ويتم الامر في وضع اللاحقة بالاجماع المركب في
 غير السبع ورسوله ونفهم ان التأسيس في الامة اولى من التاكيد
 بل هو وجوب مدفع يمنع ثبوت القاعدة بل لو ثبتت لم تكافؤ ثبوت
 الشريعة اذا قيل لهم اركعوا لا يركعون فان استفاد من السابق
 على الحاشية والكفار مكلفون بالفروع والاستدلال مع عدمية
 او التخليف بما لا يطابق واه جدا وجدل الكون مع المظم الاطاع
 خلافا لظن كاحتمال كون الدم للذكور مع الحان الدم من جنس
 عدم ثبوت الحقيقة الشرعية للركوع مدفوع او لا يثبت بها وثباتا
 المعنى الشرعي اقرب المجازات بعد تعذر اللغة وادلة سائر الاقوال
 مدعولة **اصل** صواب لم بعد اختياره المختار جعل الامر في اللغة
 في عرف الامة من المجازات الراجحة المساوية افعالها لا اعتبار
 الحقيقة لكثرة استعماله في عرفهم فاستشكل في اثبات الوجوب في
 امرهم م ومنه منع اكثره لاجل صبره وانه فيه من المجاز المشهور
 الذي هو تلك الدرجات الخمس المصنوعة في استعمال اللفظ في معناه
 المجازي الحان يصل لاجل النقل لكثرة انما في حضورها وان
 بل كثرتها ليعم مصلحت من استعمالات مجموع الامة فلا تثبت مراده
 مع ان استعماله في الذب ليس باليد من استعمال العام والمطلق في الحاشية
 والمقيد واستعمال الفاظ العبادة في المعاشية فلم لا يوقف فيها
 في اصل المجاز ونوعه ثم الحق امكان المجاز المشهور للاصل ووقوعه في
 النقل التعيني والضرورة فضا بطلان الفقرة لكن في تقديم المجاز

في المجاز المشهور

مع الحقيقة كما عن أبي يوسف أو الحقيقة كما عن أبي حنيفة والوقف كما عن
 الظاهر والوقف فقامت لاجتماعها فقامت **الافتقار** الامر بالامر بالامر
 وعدم صحة السبب وبما الرق مع ذلك فانما ان لم يقبل بعد ذلك وان لم يقبل
 الواسط اليه ومع ذلك الاول لم يأت به على الفعل ج واقفاق المسامحة على
 اوامرهم من جانبهم مع الا ان يجعل الامر من باب الترخيص وليس
 المحقق ضعيف فتم وتظهر الثمرة في مقام التوكيد وفي الظاهر الذي
 وفيما لو تراضوا الصبي ثم بلغ بالغ بالسن مثلا او صبي الظاهر من ثم يترك
 فخرج الوقت **الافتقار** من الامر والوارث عقبة الخطر ولو هو ما يقبل
 او التدبیر او لا باحة الخاصة او العامة او يتبع ما قبل النهي لافلح
 الامر بغيره علة او كبد من الوقف وهو جمع الترخيص لان قد
 الخطر هو حقنية صار فدام لا لتراحم في صلاته الشهرة والغير
 الواقع الى بعض افراد النام والاستثناء مع الواقع عقبة الجدل وغيرها
 من المصروف التي لها جهة جامعة وافراد كثيرة مع خفاص فيها وحيلة
 اذا فلق الامر بنفس الخطر والاصل فيه الوقت سؤل جعلنا عدم
 حرة المقتضي للفظ على الحقيقة او وجودها مانعا عنه ولما جاء
 الاصل بغيرهم ان الاصل عند ههنا رتبة هذا الحادث او عدم الالتفات
 اليه وان الاصل الحقيقة لا يستحق الظهور وان الاصل في الاستعمال الحقيقة
 فلا وجه له فساد الحق اعادة الاباحة الى سنة مطابقة وان انصرف الامور
 الى الاباحة الخاصة للبراءة فقامت وحجج في الاقول ضعيفة بل
 عجز المرة او التكرار او مشترك بينهما او المهمة المحضة او لا بد من الوقف

اصلا
 في الامر بالامر

اصلا
 في الامر بالامر

قد انزل في المرة

انزال في المرة قد يرد بها ايجا والفرد الواحد وقد يرد بها الدقة و
 بينهما من علم في اما لا يرد او يرد لا لتقييد او تعدد والتكرار لم يكن
 تقييدا وتعددا والمواد دلالة اللفظ على التكرار لا بد وان كان
 التقييد على الامكان العقل والشرعي ثابتا في الحامض واما ثمة الحد
 فنظير في انه ان اتى افراد من المهمة قد يرد بها فاع المرة التقييد به
 لا اشتغال به وقد المطلوب يكون بالاول ثملا وبما زلوا على حيا
 وعلى اللائحة والمهمة من حيث هي متمثلة بالفرد الاول بقية او
 امتثالا للفرد الزائد وجمها ان الظاهر هو عدم بل هو عاص في الزائد
 للبدعة لا دلالة اللفظ او دفعة وكان المراد بالمرة الفرد الواحد
 فمع المرة التقييد به لا امتثال وكذا مع تعدد المطلوب ان قلنا
 بعدم جواز اجتماع الامر والنهي او قلنا بجوازه ولكن لم يبين
 الماورد به فيما يظهر ما تعين به المرة للابتنط المعينة تكون الحال
 كعدد المطلوب ان ان النهي هنا للتشريع ويظهر الغرض في بين
 في النية في وجه او كان المراد بالمرة هو الدفعة فمع المرة التقييد به
 لا اشتغال لدلالة الاصل وقاعدة الشرع مع المحرمة للفرد الزائد
 تعدد المطلوب يعني الامر على جواز اجتماع الامر والنهي مع عدم
 بالتقييد المتفق اتفاقا وكذا على المرة اللائحة والمهمة يعني الامر على
 الاجتماع وعدم مقتضى الاصل العمل بقوله الامر بين التكرار
 هو التقييد للاشتغال والبراءة او بين المرة اللائحة والمهمة
 وبين المرة التعدد به هو المرة اللائحة الاصل البراءة او بين المرة

التقييد بنو اللابطة او بينهما وبين المهينة اللابطة هو المرة التقييدية
 لاصل الشغل وهكذا انفسها ترصد الدوران واستخرج والاصل اللفظي
 الفعالي هو الوقف والاجتهاد في هو الوضع للمهينة لاصالة عدم
 لغزها الا ان يمنع جريان هذا الاصل او اعتبارا من الاظهر كونه للمهينة للبناء
 طريقة العرف ولو عسك القائل بالاسنالك بان حشا الاستغناء
 دليل الاحتمال والاحتمال دليل الاجمال والاجمال دليل الاستسار
 لغزها يمنع للمهينة الا ان اراد الاحتمال المساوي وموقع الثانية
 ان اراد المظم الاحتمال مع منع الثالثة مظم وليس لسائر الاقوال
 ما يعتمد عليه **هذا الامر** المجرى للعقد او مشترك بينه
 وبين جواز الترخي او للمهينة فيكون ام لا بد من الوقف اقول ان
 بالمعنى له خفي ما كان الوجه فيه مضمنا من جهة الخصم والا
 ويحدد وادبقت معنى وبالمعنى الا مع ماضق من جهة الخصم والوجه
 بالمعنى الاخص ما وسع من المعنيين المذكورين وبالمعنى الاعم
 وسع من جهة الاجزاء والقوى بالمعنى الاخص ان يكون الشيء لازم
 التجهيل وغير محدود بوقت وبالمعنى الاعم ان يكون الشيء لازم
 التجهيل ان كان محدد وادام الفرض بقسيمه اما تقييد او تعدد
 ومع التعداد يراد ما حقيق او عرق والعرض بخلافه بحسب الماهيات
 والنسبة بين المذكرات واضحة بعد التامل المصادق وكل
 الاصل في مسائل الدوران ثم في القول بالمهينة جواز الترخي
 بكالاته اللفظي وثمر الاسنالك بين القوى التقييدية

وقف الترخي

الترخي

العمل
 الترخي من حيث دلالة اللفظ عند عدم القرينة من الوقف ومن حيث
 بالاصول وان لم يكن الاثبات بالفعل في وقف القوى تقييد التقييد
 وبين الاقوال المتعددة وجواز الترخي جواز الترخي في الوقف
 فلا شتر ان الترخي بين القول بالقوى والعقد بعدم القوى وتخييد
 بالقوى المستفاد من الصيغة وبين ما ارجح التقييد على الاول وتعدد
 على الاخير وفيه نظر واضح ويحتمل فرض الترخي عند التعارض وبين
 المستفاد من الدليل الشرعي او لعقد المستقل حصول التعارض
 دلالة دليل خارجي على التوقيت بوقفه وسع على الاول والاخير
 العقل المستقل والتبني حصول الامر بنفسه الاخير وعدهم الاصل في
 عملا او لفظا فها هي واجتهاديا يظهر مما مر هنا وفي جملته ولا حاجة
 التكرار ثم الحق ان الامر المجرى موضوع للمهينة المحض للبناء وسع
 التسيير في الوقف فورا وتعدد بدل على القوى بالاستغناء وقول
 النسخ ان الامر للحال وبين الله سبحانه ابليس على ترك السجود فورا
 بالبناء وسع وبان النهي عن ضد والنهي عن العند يستلزم
 الترك الملازم لدوام الفعل ولم ادلة اخرى دالة ان المراد من الامر
 وان لم تدل على وضعه وهو انما لا شتر ان والمسارعة ولزوم الامر
 لولاها واصل الشغل ودفع الضرر المحتمل ولزوم فوات العرض والبا
 لولاها واجوبتها بعد التامل ظاهر ثم الحق في الاوامر العرفية اراد
 العرف المختلف بحسب الماهيات وسعة وصنفا تقييدا او تعددا وليس
 التوقي على التعدد في الاوامر الشرعية لا يجوز التأخير اذا وصل

حدتها وان ظن بالتمسك حكم المقدمة العقلية **الاصح** ان
 القضاء يفرض جديلا بالاول والاصل ومفهوم الزمان ان كان
 والحق عدم حجية لكن يكفي فهم العرف في صم الجبر التقييد اي كون الزمان
 المطلوب والتمسك للقول الثاني بان المتبادر من مثل صم الجبر كذا ذكر
 الوقت من باب ذكر احد الافراد وان المتبادر تعدد المطلوب وان
 مع الشك في التقييد والتعدد هو الاخير وان وصل مع الشك في كون
 الوقت حجة ام فريده هو الاخير وان انتفاء التقييد لا يستلزم
 المتقيد ولو حكم بالاصل مع التقييد او بقوله المسبق لا يستلزم
 لمعسرا وبالاستغناء بين الفضا نعم يمكن ان يقال فيها و
 بقضاؤه في بعض الاحوال ولم يرد عدم قضاؤه اصله ان العرف
 من هذا التعدد المطلوب فيسري الى مهورات التمسك من افراده
 القسم **هل الامر لشيء على الاطلاق يقتضي ايجاب ما لم يتم**
 من المقدمات علم ام كالمعلم ام يقتضي في السبب خاصته في الشرط
 الشرعي خاصة ام الامر بالمسبب عين الامر بالسبب وهو اعلم
 الواجب من حيث عدم تعلق وجوبه بوجود شيء يفرض علم ومن حيث
 تعلق وجوبه بوجود شيء يفرض مقيد وشرط ان لم يكن الامر به
 جهة الامر بفرض نفسه لا يفرض وان امر به لعل الطاعة والالتزام
 مقيد والافق عليه وان تعلق به الخطا والامصال والالتزام
 ينقسم الى الشرطي وغيره وفي تفسيره وجهان وعليه عناية
 النسب استخرج مقتضى الاصول اللفظية والعلمية في صور الدورات
 تلك

رص
 فان القضاء يفرض جديلا
 لا بالاول والاول

رص
 في مقدمة الواجب

خلاص

تلك الانقسام او بين كون الواجب تعبديا صرفا ام في صلبها صرفا ام
 جهتين المستقلتين ام مرتبطتين ثنائيا وثلاثيا ورباعيا
 بالمرتبطات على مقدمة الجبر ومقدمة الكتاب وما يتبعه عليه
 سببا او حجة او شرطا او فضا مانع وكل من السبب والشرط والمانع اما
 او شرعي او عادي والحج اما ذاتي او جعلي ثم المقدمة اما مقدمة وجوب
 او مقدمة وجوب فانه او مقدمة وجود ذاته او وجود صحه او وجود
 به والنسبة بين المقدمة الوجوب والوجود عموم من وجه هي اما
 وانما تركية ثم ان دلالة اللفظ على عام المراد من حيث انه عام للمل
 مطابق مع جزئية الفهمي كل تضمن وعلم الى ارجح اللان من حيث
 هو جامع كل من التوام والاولى لفظية والتأنيق تبعية والتأنيق
 اما بين المعنى الاخص والاعم والافترق اما لفظية او عقلية
 والافترق اما لكون المستفاد او مستفاد ثم المراد في محل النزاع
 المقدمه ما كانت مقدورة لا غير المقدمه لكن في دخول مقيد
 لتبعية المقدمه عليه من فعل المكلف وسبب اختياره
 والافترق على الاصح في دخول المقدمه بين الدخلة والخارجية والعلمية
 والتركية والسببية وغيرها وما امر بها مستفاد ام لا وما كان
 وجوب ذي المقدمه فيها ثابتا بدليل لفظي ام لبي ومن الوجه
 من النفس والتوصل الى واما المراد من الوجوب فقيه وجوه المراد
 كون النزاع في تخلف العقاب على ترك ذي المقدمه عند ترك المقدمه
 وفيه عند نظر واما مرة النزاع فتدفع في النفس والعلم

فيها بمبدأ كالا

بالآراء باختلاف

الوجوب

منه ترك المقتضية وفي جواز اجتماع الامر والنهي وعدمه في اشتراطية
 وفي تعدد العقاب ووجدته في تعدد التواب وفي التذرع وشبهه في التام
 فيها حال واما الاصل فعدم وجوب المقتضية باحتمال ان لا يكون التوق
 وان جعلنا الامر بالسبب عن الامور المسببة في الحقيقة للاصل في صحة
 اذا عرفت ذلك الحق ان المكلف لا يتحقق العقاب على ترك ذي المقتضية عند
 المقتضية فيصير ما يتبعه الترتيب حقيقة وحكا البناء العقول والعقود القابلة
 وليس لها في الاثر ما يعتمد عليها **مسألة** هل العواشي هي التي يتحقق النهي
 عن هذه ام لا والفرق بين هذا المسئلة وسابقها عدم من وجه بحيث
 المحقق او المحتمل والضد الذي هو الشيء الوجودي والنافي الشيء
 قد يطلق على الضد والوجودية وعلى احد الاضداد الوجودية كما عرفت
 يشترط ان مرجعها واحد وعلى الضد العام ام الكف او ترك المأمور
 به وكلها حقيقة الا لاخير على الاخير فجاز لكونه عدميا مرافقا
 الجواز اما الكلمة والجزمية فيكون مجازا مرسل او مسابقة فيكون
 استعارة او المجازية على بعد في مع امكان اقتضاها صريحا بالحق
 وحل النزاع على علم الضد والمأمور به على الاصح اعلم ما اذا كان للضد
 ظاهرا من مسمين او مصنفين او مختلفين كما يشهد به
 استدلالهم وكذا نرى عدم اعراض اللفظي لم الحقان ترك الضد فقد
 لفظ الضد الاثر من الحاك اجتماع الشيء مع ما ينافيه دون العكس
 قلنا ببقاء الاثران وعدم احتياج الباقي الى المأمور به لم نقل بكفا
 وبعد المأمور به في استناد الترتيب اليه فتكون للمقتضية اتفاقا فيه
 لان المأمور

مسألة
 ما يقتضيه الامر والنهي

وان المعيار في جواز اختلاف المتلازمين في الحكم التقييد بين الاحكام
 الاشتراك ولا اطلاق الحكم باحد الطرفين فان لم يكن الاشتراك لم يكن
 واجبا والامر مجزى او مكررها او احدهما مستحبا والاخر مكررها او محظورا
 الاختلاف والاحراز في كل من السمت الاخر والدليل على ما ذكره حكم
 العائنة نعم لو كان الامتناع والتلازم ناشئا من فناء المظهر او فناء
 فيمنع عليه الاشتراك بالافتقار جاز الاختلاف في كل من فناء المتلازمين
 في ضمن سبب الجزئية لاجاز كون ترك الزنا واجبا والشيء حراما
 هنا اندفع في الكعلي لمباح معلل في احد النقطتين بعد من رخصته في
 كما فانه فاسد بكونه قريبا كالتميز بالمقد قربة ثم اقول الضد
 اربعة العينية والنقض والالتزام اللفظي والعقل الذي هو وقا
 حق من المقتضى واستناد الانكار المنطوق اليه سبحانه واولاها
 سبعة الامساة وعدم الامر بالضد وعدم مقتضية ترك الضد
 الاخر ولائها من الانكار المنطوق واقتضا النهي النقي ونظير
 النزاع في مثل الذبح والظهار وبنها نظم وتفضيل بالنسبة
 الامر من هذه الناحية ان ام ظنيان ام مختلفان والتمتع انما يتبع
 في بعض هذه الصور بضميمة مقدمة خارجية ثم القول بان الاثر
 الذي عن ضده الخاص لفظا ونقض او الترتيبا مخالفا للاصل في
 اصالة البراعة عن الاعلم ثم الحاصل في فعل الضد واصالة
 الناسئة عن اطلاق الامر به واصالة توفيقية الا اذا طمع المتأخر
 عدم التقات الواضع الى الضد وهكذا فلا حظ الاصول بالنسبة

الاخر ثم الاظهر انقضاء الامر انتهى عن الضد العام غفلا كما هو واضح
 ولقطة لكن التزايلا بالمعنى العام للتبادر واما الضد الخاص فلا يقتضي
 انتهى عنه الاتباع لان ترك الضد مقدرة افضل من تركه كما هو مقدمه
 وايضا يتبعه وان حصل لصاحب لم يثبت كبرية استلزام اليقيني كذا بنا
 الكبير فراجع **اصل** اذا اوجب الشايع سببا ثم نفي وجوبه
 يبقى الجواب ان لا وجهها بل وجهه واقوال والنزاع من حيث المنع
 في الحكم التكليفي الوجوب ومن حيث النسخ غير مثبت لم الحكم
 حيث الدلالة فيما اذا كان الدليل الدال على المنع والامتناع
 بحيث لو كان النسخ في الامتناع ومن حيث الحكم الباقي الجواب
 المستفاد من الامر يتبعه في كون النزاع في الدلالة اللفظية والعقلية
 او هو وجوبه وهل هو فيما كان النسخ والمنع لفظيين ام لبيين
 ام مختلفين احتمالات اقوالها اختصاص النسخ باللفظيين والامتناع
 للنسخ فائدة مهمة والاصل في المسئلة وافصح الحق النافذ
 لذهاب الجنس بذهاب فضله لو جدد وهو **اصل**
 هل يجوز امر الامر مع العلم بانقضاء شرطه مطم ام في حضور الشرط
 الوجوب الشرعي ام لا مطم اقوال وعمل النسخ الشرطي الوجوبية
 كانت مقدرة للوجود انتم ام لا وفيما لم يكن الامر جاهلا والاصل
 مع الجواز لاصالة الامكان واما الحق في المسئلة فيقتضيه انه
 ان كان النزاع في صحة الامر الحقيقي من العالم بانقضاء شرطه الشرعي
 فالحق مع المانع حذر من السفه والتكليف بالاطا اذ في
 التكليف

في النزاع

الامر مع العلم بانقضاء شرطه

التكليف التوطيئي على حق الحقيقة والحق المحي من حوائج عقله ومخبر
 ووقوعه عرفا وكونه حقيقة او على حق الجاز والحق جوازا بالذات
 وعدم جواز له حذر من تاحير البليان عن وقت الحاجة اذ في
 التكليف الابتدائي الساذج التخيبي كان الظاهر انه محل نزاع
 معني التكليف في الواقع بنفس الفعل المفقود شرط وجوبه والحق مع
 حذر من التكليف بالحق او في الضعوى اذ في ان البعد مجبور في
 الازالة حتى يكون الامر بالفعل عند عدسها من باب الامر مع العلم
 بانقضاء شرط الوجوب هو محتار فيها حتى يكون الامر مع العلم بانقضاء
 شرط الوجوب بالحق مع القائل بالاعتبار فيخرج عن باب المنازع
 لكن لو سلمنا الضعوى معنا الكبير اذ في جواز التعليق من
 العالم وعدمه والحقان التوطيئي الحقيقي جازي وما عداه غير
 جازي ثم ثمة النزاع قد فرض فيما لو وجد المنع المأول لم
 من الزمان ما يمكن من الوضوء فيه ففقد من يصيد انتم ام
 وجوب القضاء بعدمه مع من دفع عليه الوقت وهو
 للشرائط ثم قال الشرط قبل معني زمان يسع الايمان للفقهاء
 وفي لزوم الكفر وعدمه مع من افترض انكساف فقد شرط
 الوجوب واقعا وفي وجوب الحج وعدمه مع من منعه مانع
 في اثناء الطريق في عام الاستطاعة وفي مثل الحكم النذري
 والظواهر الى غير ذلك من الموارد للنظر فيها مجال **اصل**
 اذا لم يلقى المطلق الملاءمة ولم يقيد بغيره فاصح ومنه يقتضي

في النزاع

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 في جميع الأحوال والوقائع
 وهو الذي لا يمتنع عليه في جميع الأحوال والوقائع

الوضع اللغوي طلب إيجاد الحقيقة من غير مدخلية الفرد للبيان
 بغير أصالة عدم النقل ولا اتفاق الكل فتأمل ولا تكون الموضوعية
 الفرد لزم في مثل في لنا يجب عليك الصلوة أما النقل أو قد قال
 أو الجان أو التقييد أو التجريد والكل متفق بالأصل ولزوم التكرار
 أو النقص لو صح بأبارة كمال أو أوجهها فتأمل مضافا إلى
 دليل الحكمة على الدال على الطبيعة وعلى الهيئة هو المادة فيها
 دالان ومعلوم أن للبيان ولا اتفاق القائلين بالوضع الطبيعية
 ولأن الدال على الطبيعة لم يكن هو المادة فهو الهيئة والركب
 متيقان بدليل الترتيد في يقول يتعلق الأحكام بالأفراد لا بالطبائع
 أن الادة وضع اللفظ لا لا فقد عرفت فساد أو اذ قيام وبنية
 على الإدخال في ما وقع له اللفظ فتلك الفرقة العقلية أما أن الكل
 الطبيعي يمنع الوجود في الخارج فلا يكلف إيجاد لأنه كلف غير
 وفيه أن الحق وجوده في الخارج لوجوده سبعة بعضها دليل
 على امتناعه لغير دليل فيوجد بظاهر الطلب السليم عن المعاني
 سلمنا امتناع وجوده لكن يكفي في صحة نعلق الحكم به اعتقاد
 العقلاء والمكلفين فلا تكلف في الحقيقة ولا بأس بالاعتقاد
 الواقع في المقصود يكفي تحقق الصفة الكافة في نفس متعلق الأمر
 أو غير المتعلق بالذات من الأمر يظهر النوبت في الوارد من الفرد
 فردا ما هو عليه أنه ليس كذا وأما أن متعلق الحكم لا بد أن يكون
 متعلق المكلف بلا واسطة إذ متعلق الأمر بالسبب الذي هو الكلدون

في كل حال لا يمتنع عليه
 ليس البعض ولا الكل بل هو
 مطلق فردا فلا بد من
 المحدودين في غير السبب

سبب الكلدون

بالمسبب الذي هو الكلدون سببه الذي هو الفرد مستلزم أما
 للتكليف في أول تحصيل الحاصل أو لها ما مضافا إلى موضوع الفقه
 المكلف والحكم خطاب الله نعم المتعلق بفعل المكلف والمسبب كل الكلدون
 المكلف لا أثر فاعله لا عين متعلق الحكم فعليه أن الكلدون والفرد موجود
 بوجود واحد لا أحدهما سببا للآخر فكلما هما من فعل المكلف بلا واسطة
 التقدير بالواجبات المطلقة بالنسبة إلى شرطها الوجودية فإنه
 أما للتكليف في الحج أو لا انقلاب الواجب لمطم شرطها أو لها مع أن
 بالمسبب حال عدم السبب لا بشرط عدمه وإن المقدور بواسطة معد
 الأفعال التي كلفية فعل الشخص حقيقة وإن موضوع الفقه فعل المكلف
 ولو كان بلا واسطة وأما أن الحسن والقيح بالوجهه والاعتبار
 ولا زمة نعلق الحكم الفرد أو الصنف فعنه أن إطلاق القول
 فاسد كما ستعرف في الادة العقلية سلمنا أنه لا دليل على بطلان
 لكن لا دليل على صحة لغير فيوجد بظاهر اللفظ نعم لو لم يكن لفظي
 فالمرجع في مقام ثمرات الأصول الفقهية سلمنا صحته لكن
 منجمله الاعتبار لثبوت المحنة العلم الجاهل وقد عرفت أن اعتقاد
 العقلاء أن المطلوب هو الطبيعة فتأمل سلمنا لكن لا دليل
 على اشتراكها في الصفات في نفس الماهور به كما مر فتأمل ثم لا فرق فيما ذكر
 بين الأمر وسائر الأحكام نعم في الأبحاث والنواهي بفهم الاستقراء
 ولا بين التكليف والوصية لكن بفهم في الأخير سبحانه الحكم في
 الأفراد أصل هذا الأمر يقتضي الإجراء الأم لا وجهه والآخر

في الإجراء

لغة الكفاية واصطلاحها قد يعرف بانه اسقاط القطع اي مطا النزاع
ولم يشأنا ان بانه اسقاط التعبد بالمأمر به اي في الجملة بخلاف
فان المراد منه الاسقاط المطلق المراد بقوله نفى الجزاء هو
الامر يقضي سقوط التعبد به تائيا فيكون عدم الافتضاء انه يدل على
عدم سقوط التعبد به مطا اي في الجملة او لا يدل لزوم الايمان
تائيا وعدم الافتضاء افتضاء الايمان بالصدق تائيا مطا او بخلاف
او ان الامر يدل على عدم صحة الامر به تائيا وعدم الافتضاء انه يدل
على احد الطرفين وجوه الظاهر الاول وهو المنكر انه يدل على عدم
في الجرم ان المأمر به اما واقعي اختياري كالصلوة بالطهر
المائية او واقعي اضطراري كالصلوة متبعا او ظاهري شرعي
كافي العمل بالاصحاب او ظاهري عقلي كتكليف السامع في الصلوة
باعتقاده ولا نزاع في انقضاء الاجزاء في الاول مطا اتفاقا وفي سائر الامور
فيل كسيف الفرس او المنكر من المبدل بدل منها بعد اهلها ثم يكون
النزاع في الدلالة اللفظية ام العقلية ام الاعم وفي الامر بالظن
او الاجابة نظره من طي الادلة ثم انما يجوز اجتماع كل من القول بالاول
وعدم مع القول بالمرغ والتكليف والطبيعة كما هو في قول
بالنكران يجري حتى في الواقع الاختياري بخلاف مسئلة الاجزاء
في هذه النزاع ونزاع تبعية القضاء للأداء عموم من وجه وفي ما
اجتماع النزاعين يكون السبب في القول بكون الاجزاء وعدم
قوله كونه القضاء بالفرض الاول والجديد عن ما في وجه ثم الاصل في
من غير اللفظ

من حيث اللفظ والعمل واضح لمن تدبر واما الحق في المسئلة فيقول ان
الاصطلاح هو الاجزاء للاصل وبناء العقلاء وفهم الوفاء لكل الماهي
الشرعي للاخيرين دون الظاهري العقلي للاصل وبناء العقلاء **اصل**
لا ريب ان الحقيقة في الحقيقة للبناء كما ان الامر حقيقة في الحقيقة
في الوجوب والمسلم عدم جواز اجتماعها وقيل بالجواز ونفيها
برسم مطالب الاول متعلق الامر والنهي ان اتخذ اختيارا
به من النوع والصفة جاز اجتماعها فضلا عن البعض لا غير به او
ومنه لم يجز اتفاقا ونقل الخلاف فيه من غير قائل او شخص لا
جمله فان كانت الجملة متساوية لم يجز لعدم امكان الامتناع
بالخطا بين ما او متباينتين تباينا جوهريا فهو محل النزاع او
الامر الاعم مطا فكل في احتمال سيجي او العكس يجوز لو وجب مع النهي
الاستغناء في الافراد فيلزم التلطيف بالجمع فلا يجوز بنا
الوفاء **الثاني** اذا جمع المكلف بين نفس الامر والنهي
سواء اختيارا كما لو دخل المكان المخصص فكل في الخروج وعدمه
خارج عن هذا النوع مبني على مسئلة ان الامتناع بالاعتبارين في
الاقتضاء لم يوجب في محل النزاع ما اذا جمع المكلف بين المأمر به
والمنهي عنه وبين النهي والامر والنهي وكان سببا لجمع هو الانبياء
المكلفين الاستئصال بالخطا بين يكي في كون النزاع صغريا يا اكبرا
وبما اعم منهما وجه **الثالث** الامر ما يقبل او توصي او فله
الجهتان من يتبين ان سئل عن محل النزاع يعلم كل ان

كأنما لا ريب

الاول

الثاني

الثالث

وجهة حصول الامتنان لاسقوط الامر وليتهد به تمثيلهم بالجائز وقول
المستدل انه بعد مطيعا وعاصيا لجنى الامر والنهي الى ارجح الامر
اجباي او ندي والنهي ما نحن بمتي او نتي ياتي وكل من الاربع اميا
عبدتي او تخيبي ثم الامر ما نفسي او مقدرتي سرحي اعقلي فذلك ثابت
وامر بعوف لا يدخل في محل هذا النزاع الا تسننه معاني الجدل وهي
الامر النفسي والمقدم شعريا وعقليا في الاكثر من العنبين
الامر بخير ما والنهي عينيا الخامس الوصف كاذم اي مقوم
للمهمة وللشخصه مفارقة ودخول الاخير في محل النزاع معلوم
في تمثيلهم بمثل صل ولا تضرب وفي الاولين وجهان اخر هما
عند دخولهما في النزاع لعموم العنوان بل الله الدليل ثم النزاع
هنا في الدلالة العقلية وفي المسئلة كالبته في الدلالة اللفظية
من الجواز في الامتناع الذاتي او الفهم العقلي كالاتا في الاخر
هو واضح لن ندبر السادس قبل كاذم الجوز عقلا صحه العبارة
في ضمن الفرح المحرم مع كاذم ولازم المانع عقلا الفضا مع كاذم ويدفع
الاول امكان القول بفهم العرف التخصيص لان بلا حضن الحبيبة
والثاني انه انما يتم اذا كان الامر ظاهرا والنهي قطعا وفي الظن
يرجع الى المرجح وهي قد تكون في جانب الامر ما من الفضا المطلق الا
ان يرجع النهي ج باصل الشغل او باتفاق المانعين على تقديم النهي
او بتقديم دفع المضرة مع جذب المنفعة او بلا استنقار او بلا
دلالة النهي اوضح من دلالة الامر ان النهي للاستنقار في بلالة

المراجع

البحر

البحر

لفظية

لفظية والامر للطبيعة وفي اكثر هذه الوجوه نظر والماتمة في القول
بالجواز عقلا لا لفظا فهم العرف التخصيص فتظهر في المكان وفي الفطرين
عند مذهبهم دون مذهب المانع عقلا السابع منهم من منع الجواز
ولفظا والاصل مع الجوز المطلق من حيث المكان العقل ومن حيث اللفظ
لاصاله عدم التقييد والتخصيص لا من حيث العمل لان المانع ان الطرح
الامر فقد عدا الشغل والنهي فقد عدا البرائة او ما فقد عدا بهما فتا
نكرح النفا وض فالعمل على الاصل اللفظي اذا عرفت فاننا علم ان الحق
الحجاز عقلا في اجماع الماسور به مع النهي عنه في التامين من وهم في
الاكثر لزامين مع كوني النهي عينيا متعلقا بالوصف للفارق لقول من ولا
سواء كان الامر بغير قيد يام توصليا ام وكيا بغيره لما مر من الاصلين عقلا
ولفظا ولا لول يجب لم يقع نظير فان المناط واحد وقد وقع في السمع كمن
منها مكره العباد كالمصلح في الحرام ولو قيل ان المراد بالكل هو فيها
ليس هو به الحقيقة بل كونهما اقل ثوبا قلنا ان كل النهي على هذا
المعنى فلا فاط سلطنا ان اريد ان هذا القول اقل ثوبا من الغير
من الممانع وغيره فغير لزوم عدم الانعكاس معناه الى ان الادة
فله التواب اما ان نفس النهي يتناول الى الاعتبار فليس هو من المحل
لغة فهو خارج بغيره لا فونية عليه واو ببالج روت موجود هو اكل
المصطلح واما ان النهي المستعمل في طلب التواكل لكن لا في الطلب
النزول فله التواب فلا ريب ان مجرد قوله التواب لا يصلح كونه داعيا
على طلب التواكل فرب ستي هو فليس التواب لم يمت فيه الشارح عنه

البحر

بل سبب النهي وهو المفسد في النهي عنه ولو جيبه والى ان هذا لا يتم
لا بد له من اذ في خصوص العبادة التركيب وان اراد ان يثبت انما هو باق في الغير
الجلية ففيه عدم الاطراد مضافا الى الوجهين الاخيرين في سابقه او
الغير المعين وهو الطبيعة من حيث هي فهذا يباين القول بتعلق
بالاولاد بان الحسن القبح كالاقتبال مضافا الى الوجهين الاخيرين
المتقدمين ولو قيل ان النهي في الترتيبات يرجع الى ام خارج عن العبادة
لتوضيها في خلاف الترتيبات بحكم الاستقراء فتعذر المتعلق في حق
عن محل النزاع لا جبا عنه او كما بالنقص عما لا بد له واما بان مقتضى
الاستقراء على ذكره ونالنا بالفريق بين تعلق النهي بشئ خارج
عن العبادة وتعلقه بعبادة لا مر خارج عنها ولا عبادة تاسلما لا لا يكن
يكون النسبة بين المأمور به والمنهي عنه تارة ما هو عام ويصير
سئل ما نحن فيه وخامسا بان النهي لما كان عن فرض ان شئت من الصلوة
فالمعنى ان لم يكن في الصلوة فمستلزم كراهية التعرض واذا لم يكن صليها ولم
كن له الصلوة اذ لم يكن في هو فرض السائر اما مقيد بكونه في فعل الصلوة
مستلزم للحدود الاخير من الحدودين ولما يقال ربما من انه لا يلزم اطلاق
الصلوة الشرعية فهو مضاف لتبعية الاحكام للصلوة فان المعروف ان ما ذكره
علة مستنبطة لا منصوصة ولو قيل ان كراهية العبادة عبارة عن تركها لا
الى غيرها لا جبا عنه بما جبا عنه الا اعتبار الاول ثم لو ادعى الوجهين خصوص
منعقها لا ما ذكره فلما هو جبا ترك الارواح لورده عليه مضافا الى ما ذكره
ان متعلق الامر بالطبيعة ومنعق النهي الفرد او الصلوة لا تنصير الى التمسك
الصلوة

وهو المطلوب ولو قيل انه يلزم مخالفة الفرض في تركه في الشارع في اتيان الواجب
في فعل المحرم وهو قبيح ولا يلزم نالنا في العبادات المكروهة فلما فرض كل
بعبده وفيها العبادات المباحة ابا حنة بالمعنى لا قصر الواجبة المستحبة
ضم نقيض المباح ومن ادلة الجوارب العقل في سئل ان الخياط
وانه لو لم يجز الاجتماع لما جاز التصريح به مع انه جاز عقلا مضافا الى وجود المقتضى
وهو تعدد المتعلق حقيقة واستبعاد المانع ان كان اجتماع الكلين المتقارنين واجبا
المجتمعة والمقتضية في محل واحد فتعذر في حد حال او التكليف بالجمع فتعذر في كل
النوع ما عدا التكليفية من الاستقلال ومضافات الفرض فقد ردم المبادئ
السابع لم يجز الا تبين بالفرد المحرم بحكم مقتضى الاستقلال بالكل الوارد في
مضافا الى فهمه في ان قام الدليل على خلاف ذلك ما ينظر في شدة تعلق الامر
بالكليات ولو قيل ان مقتضى الواجب واجبة والفرد المحرم لا يصح اجبا
الامر المقتضى في الفرد المباح فلا يجزى بالكل الموجود في ضمن المحرم فلا يجمع الامر
فلما تخفف الامر بالمباح لا يبرر بمقتضى الامر المقتضى بالكل الوارد في ضمن
الحكم بالطبيعة مع ان مانع الاجتماع كيف يقول ان الفرد المباح واجب مقتضى
حان رفض العمل باثنين الفرد اعماهي من جهة الاجازة والكل في ضمنه لا الى
المطلقة حتى تنافي الحرمة في الاراء المخصوصة صحيحة وبعد انقضاءها في حجب
فيلزم التكليف بالجمع فلما ان هذا لو لم كان بالعرض لا من جهة اصل المسئلة فمن
هو بل هو خارج عن محل النزاع نعم يبقى الاعتراض بالتكليف عما لا يطاق
لا بد له من العبادة مستلزما بين المجوزين والمباحين ثم ان ذلك اعطى
بما ذكرناه في الصورة المعروفة فدرت على استخراج الحكم في الوصف المذكور

وقال لا علم بالاضطرار المطلقين وفي جوار عدم من حيث اللفظ وان شئت البطلان
فلا خط كتابنا الكلي فاننا قد استوفينا الكلام فيه الحكم الاستيفاء بلفظنا
الغايات **اصل** اذا نسبت المكلف لاجتماع الامر والهي جئت لا يمكنه
الاشكال بهما معا كالمورد في المكلف المقتضى فهو ما من بالخرع ومضى
ففي وجود التكليفين معاج ام يبقى الامر ويرفع الآخر حد من التكليف
بما لا يطاق وجهان وعده الاخرى فهل الامر هو الامر والهي احتمالات
والاصح ان الامتناع بالاضطرار مع بقاء الاضطرار في خطابا لاعتقابه
حكم الفلوق لانه ارفع احدا الخطا بين هذا واما من حيث الوقوع
وتربا لاش وعدمه والملازم انظر في الدالة الشرعية وعدمه اذ لا يمكن
العقل لا يلزم بل لازم الوقوع الشرعي الا من الامر والهي مختلف
بجهد العرف والقياسات فلا حظا لو قيل ان الكافي لما اسلم بعد الوقت
سقطا الفضا وان لم يسلم في الاوربا لفضا وهو غير قادر عليه اسلم ام
يسلم فكيف نقول ان الامتناع بالاضطرار ينافي الاضطرار فباولنا
ان الكافي اذا بلغ نعلق بكلام الكلية وما فوق الداء فقد فوت
التكليفين فيحق العقل لئلا **اصل** هل النهي يملك على الضمان
مطام لا مطام ام في العبادات دون المعاملات ام فيهما شرعا لا لغة ام في
شرعا دون المعاملات مطام ام يملك على من وجوه النزاع فيما اذا ورد
للعقبة او المعاملة حينئذ ثم ورد النهي عن بعض افعال المكلف او المكلف
والمراد من النهي لعقبة معناها الاعمال التي ما تترك في بنية القرينة
من تلك الجتهت لعموم الدالة ومن المعاملة معناها الامتناع عن التفتق

اصل
في الامتناع بالاضطرار

اصل
في ان النهي يملك على الضمان

فمثل

فمثل من العلة ما من المراد منها في محبت الصحيح والاعم ومن انفسنا الا
في وجه النسخ في اخره في كون التراجع هنا في المسئلة السابقة في العامين
او في المكلف المطلقين او غيرهما في الدلالة اللفظية او العقلية او غيرها
يبلغ مضربها ستة وستة مئين ثلثا بين وجهه يكون النزاع في المسئلة
السابقة في العامين من وجه وفي المطلقين كقوله الدلالة اللفظية فمن
بين اتفاقهم في محبت المطم والمفيد مع هذا الاول على الاضطرار كما
وخلوهم من افعال شتى تناقض بين بل تكرار في العرف ليس وقد
ينقصى عنه بوجه ليس في منها يبنى لئلا النهي المنعلق بالعبادة او المعاملة
اما يتعلق بنفسها او بمن ثمرها او بشرطها او بوصفها الداخل والخارج
معارف متحد معها في الوجود او غير متحد وما عدل اول من تلك الافعال
السبعة بحري في تلك السبعة فترقى الى ثلاثة واربعين وتنتهي في ثلثها
وتعلم النزاع كل اقسام النهي من النفس والقوم والقطعي والذمي
والاصحاد والنبي كما يظهر من التمه التي ذكرناها في محبت قصص الامور التي
عن صحتها ونزاع هذا الظاهر والاصل في المسئلة عدم الدلالة على العبادات
ولا على العلم لاصالة التوقيف واصل عدم التخصيص والتقييد والحق
فيها ان المنهى عنه لنفسه من العبادة بدل النهي على وشاه اتفاقا عقلا
بل وانما لغرض العرف في النهي عنه لجزئ كان سببه لفقد الجزئ مسددا
للاهم في بل لفقد فهو خارج عن النزاع او الفساد الجزئ او بطريق يعلق
النهي بالجزئ مستقلا مع نفي المحال لفق العزيمة في الصلوة او بدون
كقوله لا تقربوا العزيمة بعد قوله اقرؤوا الصلوة والكلام فيه من جهة العرف لا من جهة

نبهة

السابقة ومن جهة اللفظ ان العرف يقوم الاستدراك بل يفهم التقييد اليهم في
 الاولين من الثلاثة وفي المنتهى عنه لفظ ينص على الاستدراك ونجزي فيه
 الاحكام الآتي العلم غير ان كان نفس الشرط معاملة فلا يفهم القسار وعرف في
 عنه لوصفه الحاج وما بعده من التقييد كاستدراك عقلا مطلقا ولا فظا
 اذا كان بطريق التقييد والاستدلال مع التقييد المحل ثم ان النهي على القسار
 في الامور مطلقا حكم العرف لا اذا كان للمفتي لوصف المعاملة معصية بما يكون
 مضادا للنهي بل لا رضاء المفتي نعم في المحرمات الاصلية الغير التقييد
 والتي صلت من المعاملات بحكم بالقسار بعد نفي النهي لا لبل خارج
 وهو الاستدراك وصحجة زارة وليس لسائر الاقوال لها بعد على
 انك في كون الامور به عبارة لمعاملته في الحاق المتكوك بايقامها
اصلا عرفوا المنطق في المفهوم بتعاريف لا يعلم شي منها في الجمل
 في عكس او طردا ونزوم واسطة احسنها ان المفهوم هو دلالة اللفظ
 بطريق الاولوية او مدلوله فكيف يكون مخالف لما استبعد في اللفظ او
 والمنطق ما عدا ذلك ويرد عليه دخول دلالة الامور بالشيء على النهي
 عن هذه العام في المفهوم الخالف وليس مفهوما في الاصطلاح والظاهر ان
 المعنى في المفهوم والمنطق اما وجود الموضوع او علامه او وجود الحكم
 وعلامه او وجودها معا في المنطق وعدم وجودهما معا في المفهوم سواء
 وجد اصلها لم يوجد شي منها او وجود احداهما في المنطق وتصلها
 جميعا في المفهوم ولا يخفى سق منها عن المنطوق اما صحتها
 الدلالة المطابقة او غير صريح كافي الالتزام به واما التضمنية فليست

اصلا
 في المفهوم والمنطق

الدلالة

من الدلالة اللفظية في نفي المنطوق او المفهوم في المنطوق في الغير الصريح على
 المدلول عليه بدلالة الانقضاء او التبيين والامان والاستدراك والاولى جعل
 الاشارة كالتضمنية وفي جعل استدراك من المنطوق الصريح او من دلالة
 وجهه في المفهوم المتوافق او كان والافيد على انما المفهوم الشرط
 اي المنقذات وفيل الوصف النقي ومفهوم القيد والحصر والقب والبناء
 ثم انه لا يبعد ايراد المفهوم الخالف بعد قيام انما القرينة بعدم ايراد
 لا انما بل لانه بخلاف ما في المطابقة ولا مطابقة مجازية للاستدراك العرفي
 وفي المفهوم الموافق وجهان **اسل** في حجة مفهوم الشرط مطلقا في خصوص
 النساء او في خصوص السبع او غيرها مطلقا اقول ان العلم ان السبع محركة العلام
 وقد يقال شرط النجاس انما شق الجمل الجمل بمبعضه ولم يدم وبالسكون
 لغة الالتزام والالتزام وفي عرفنا ما يتوقف عليه وجود الشيء ولا يلزم من
 وجود الوجود وفي الوقت العام بمقتضى كونه حقيقة في السبعين وفي
 ملزوم الشيء وفي القدر المشترك بينهما او في الشرط المصطلح عند
 كما هو الاصل او في القدر المشترك بينهما وبين السبع وهذا اظهر في عرف
 النجاسة بطريق على ما لا يخفى الشرط في الجملة لكن في مثل ما دلل ان الوصلية
 وفيما لم يكن سببا بل ملزوما سئل ان كان هذا انسانا كان حيوانا او شيئا
 الهيئته التركيبية المصدرة بآراء السبع قد تطلق وبراءها التعميم في
 اذا استدرك وجود الاول لوجود الثاني او اذا لم يرد كسقط انتفاء
 الثاني عن انتفاء الاول او ببراءها توقف الحكم الجملة الثانية على وجود
 الاولى لم لا يرد في عدم كون لفظ الشرط ولا الشرط الاصول محل للتراع

انما

بل عدم الشك في الدلالة اللفظية اصلها لا كيفيتها والى الدلالة العقلية
 اعم من الحروف والاسماء المنفصلة معا بينها وما اذا كان الجزاء احبا لاسم
 وفي اعادة الهيئة التركيبية المفهوم وعدمها في اعادة اداة الشرط
 ثم مقتضى اتصال التوقف وعدم الوضع للمفهوم ان اعتبرنا هذا الاصل
 البينة فيما اذا كان المفهوم في الاصل واصالة عدم التحصيل والتفصيل
 فيما اذا كان محضاً او مقيداً باليد معارض عدم دلالة اللفظ على المفهوم
 الى اتصال الاستدراك المعنوي ثم الحق المحيطة للبناء ودلالة التثنية
 والدال على سببية والتعليق هو اداة الشرط لا الهيئة التركيبية
 العقلية مفقودة للاصول الاربعة وبما في وجود المفهوم المخالف لعدم
 كون المخالف اولى بالحكم المذكور فلو قال اهانك زيد فلا تنهيه لم يكن
 مفهوماً في نفسه ان لفظ التعدد كلفظ الوصل وانما وقع جواز الشرط في مفهومها
 سلب الحكم المذكور عن غير المنطق سماعينا وتجب البتة وكذلك لفظ التثنية
 ثم قد شرط في جهة مفهوم الشرط عدم وروده مورد الغالب وقد علمه
 بعض من عاصره بان النادر انما هو المحتاج حكمه الى التثنية والافراد
 المتابعة تحصر في الازدهار عند الاطلاق فالتثنية في الدال لا بد وان
 يكون شيئاً اخر لا يخص الحكم بالنسبة وفيه نظر من وجوه خمسة والا
 ان يقال ان ذلك لعدم فهم العرف المفهوم من كماله في مفهومه والوجه
 في الازدهار عقيب الخطيعة كون موضوع الوجود والشيء ان اهل
 العرف يميزون النادر من له المعدوم ويفهمون في تلك الحالة
 الواردة مورد الغالب الكلية في الوقوع فلا يفيح ح انتفاء الشرط

حتى نفهم

حتى نفهم انتفاء الجزاء بكونه التعليق تحت اختلاف المقامات والعلل
 ارادة انتفاء الكلفة والمنفعة في الشيء ثم ان ثمة وهو المفهوم نظرياً
 مخالفاً للاصل ومعاً صامع دليل اخر ولا يكون ذلك في باب المطلق
 والمقيد كالتزام ولا ثمة لنا من جلب المحض وعدمه ثم لا خلاف
 في مخالفة المفهوم للمنطوق كيفاً وامكاناً وفيه وجهها والاصح ان
 نقل اللفظ الى المفهوم في المنطوق يعني تلك اللفظ الواردة من تلك
 اللفظ الى المفهوم مع تعبير اللفظ فما فهم من تلك اللفظ من كونها
 متكلمة هو المفهوم وهذا يختلف بحسب الاصل والمقيد **اصل**
 في جهة مفهوم الوصف مطلق او انما يستفيد من الكلام عليه الصفة
 وعدمها مالم او الوقف افعال وتظهر الثمة وتأسيس الاصل ما سبق في
 واما محل النزاع فيجوز ان يكون مع القيد حتى يند الحكم وخصيص المنطق
 وان لم يكن صفة او العفة النحوية او قيد الموضوع وان كان جلياً ورواها
 يندخل الصفة النحوية مبدية ومفردة وتحت في اب ثمة زكوة ونحوها او
 الحكم ثم ان علم الازدهار المفهوم او عدمها بقرينة خارجة والا فالوقف
 العرف نعم فيما اشار بالعلية لكنه لا يبلغ رتبة المحيطة ليس للخصم
 عليه ثم انهم في رفع التناقض على محل المطلق على المقيد في المبين
 وجهها ان النزاع هنا في فهم التمام بين قوله انما هو المفهوم
 بالمطلق وان الحمل لافعال عدة التناقض لا يفيح ح انتفاء الشرط
 او لتقديم النص النص على الظاهر عند التنازع وفي الكلام كلام والاحسن
 ان يقال ان الحمل لفهم الصفة مفهوم قوله في الفهم اب ثمة زكوة اهل

العرف

في جهة مفهوم الوصف
 وعدمها

انتفاء الحكم عما انصف بالوصف المتعارفين او اذا دل الموصوف او انتفاءه من
 ذلك الموضوع عند انتفاء ذلك الوصف وان لم ينصف بالوصف المتقابل
 عن الفرض المنصف بالوصف المتقابل وان لم يكن في ايراد ذلك الموضوع او انتفاءه
 عند انتفاء ذلك الوصف من هذا الموضوع او من غيره او انتفاءه عما لم ينصف
 بالوصف او اذا دل الموضوع انصف بالوصف المتقابل لا وجه او
 الاخير للتبادر ثم اذا كان فاقه الوصف اولى بحكم المنطوق فلا مفهوم مخالف
 مطلقا واذا اورد الوصف مورد الغالب فيكون كمنه في الشروط ومنها المصنف
 للعرف ثم في استنباط المخالفة بينهما بين المفهوم والمنطوق كما ان المتطابقة
 والاصح في صيغ المعيار المنفرد في الشرط ولا زمة اختلاف المقابلة **اصل**
 في الدلالة اللفظية على دخول الغاية في المعيار وعلى عدم دخولها فيه والاول
 مع وحدة الخلق والى الثاني مع عدمها ام الوقت قول والاخير محتمل للوقف
 في اصل الدلالة او في كفيئتها ثم في حجية مفهوم الغاية وعدم حجية قول لان اعلم
 ان الغاية تطلق على الثلاثة وعلى المسافة وعلى النهاية والمواد منها الاخير
 ونعم النزاع الاول نظري في سلب الالة السريعة وايدى حكم الى الموقوف والآخر
 في سلب قوله نعم ولا نفريه من حتى يظهر من ثم الاصل في الاول عدم الالة
 على الاول ولا على الخرج لتوفيقية الالات والاصل بالبلية ولو في
 بعض المراتد والاصالة عدم التحصيل من التقييد باصالة عدم الالات
 وعدم الوضع ان اعتبرناهما في الثاني في الحق في النزاع الاول هو
 بالمعنى الاول لا باعتبار الاستفاد وحدها المفاد بتجيب الفرائض
 متفاوتة ولو وجد موضع يفهم منه عند فقد الالفول والخرجات
 السكون

الغاية في المفهوم

او السكون ولو في المفصل انه مع التجانس لا بد من الاداء لمقدته قلنا ان
 العقل لا يقبض اللغة بل يدرك الاليد على خلا ومقصوده ادل بل لا يتم
 عند فقد المقدمة بل المقدمة قد تقتضي الخرج بل قد يجري في ذلك
 مع اخذ الخبير في فهم ثم ان اداة الفانية كالتى وحتى ان لم يكن لغاية
 كما وكيف ليضم الحق اختلاف المقدمات في ذلك في مثل الامور بالغير
 لا يفهم الا الاول فلما دلالة في اية الوصف على مقصود النعمة والحق
 النزاع الثاني في الحجة كاعيد المعظم بل في عبيد الاجماع للتبادر وهو
 الدال على وجود الحكم ما قبل النهاية وانتفاء ما بعده هو الاداة ام
 الهيئة ام الدال على الفاعلية وعلى الاينات الاداة ام العكس وهو
 او جمها الاخير **اصل** مفهوم الحصر حجة للتبادر واسباب كثيرة
 منها كلمة انما في تقديم الموصوف كان من قصر الموصوف على الصفة
 كما غاريد قائم او الصفة كان من قصر الصفة على الموصوف كما غاريد
 زيد ومنها تقديم الخبر او ادخال اللام على المبتدأ الى غير ذلك وما مر الفصل في احوال اللام
 يظهر في حال في مفهوم الفيد اللقب والعدد والزمان والمكان في
 فالمعيار في الحكم العرف العام **اصل** اعلم ان العام يطلق على الحكم المصطلح
 المنطوق وعلى كل يكون النية بينه وبين الشيء عموما وبوجه مجبور
 للمصداق والعموم على العموم الاحتمالي وعلى التمول وعلى الاستغناء
 المستفاد من اللفظ او الفقد انهم عرفوا العام المصطلح بغير ريب
 الاصح انه اللفظ الموضوع للدلالة على الاستغناء او جزئية او ذاتية
 او اجزاء جزئية وهو مشترك معنوي بين هذه اللفظ في اصالة

في مفهوم الحصر

في مفهوم التبادر

في مفهوم الاستغناء

في مفهوم الجزئية

عدم نقد الوضع واللباد ووجه السبع خصوصاً المجموع والاولى
 المستتر مطلق الدال على الاستغراق هو حقيقة في اللفظ الدال على
 الاستغراق كما هو في التعريف في اللفظ الدال عليه الوضع ام غيره او في
 الدال على الاستغراق باللفظ ام غيره ليدل على ان الاستغراق
 في كون الدلالة العام على العموم مطابقة ام تقنيا ام التماثل احتمالات
 ان المقابلة مختلفة **الاصح** ان العام صيغة خفية مستعملة
 في غيره كان مجازاً الوجه كثير اقول ان الباد ووجهه قد يكون
 ابن العربي ليس ليكره الصيغة اليه **الجمع** المجمع المطلق على العموم
 والدل على جنس الجمع وجنس المفرد والاستغراق المجمع او المجموع والاولى
 وهو مجاز فيما عدا العهد الخارجي والاستغراق لوجود علائم الخارجية وحقيقة
 الاستغراق اتفاقاً لوجود علائم الحقيقة فيه وفي كونه حقيقة في الخارج
 ايها المستر كالبند وبني الاستغراق لفظاً معنياً مجازاً في حقيقته
 ثم التبادر منه في الاشياء الاستغراق المجرى كقول الدجال على رطل
 وفي النفي الا فرادى ثم الدال هو الهيئة التركيبية لانه دور لاثنين في الجمع
 المضاف كالمجموع في الاطلاق والمقابلة **اصل** المفرد المطلق
 على الجنس والاستغراق والعهد الخارجي والدل على ان المادة
 المجرى عن الواقع من حقيقة على الاصح كالمجمل كما يظهر من المعنى والدل
 للاصل فتأمل والتبادر لان التبادر منها في ضمن اللبس كالدل
 ومد كونه والموضوع للمادة هو الهيئة الاليسطية الظاهر والواقع
 الفاعل من فعلها والتبادر ولما اخذ الوجود في تعريف الاسم الجنس

في ان العام صيغة خفية

في الجمع المطلق

في المفرد المطلق

ففاسد

ففاسد بجميع تفادير المنصو ثم الحق ان المفرد المطلق حقيقة في الجنس
 ولانه مقتضى الوضع لا فرادى في جنس المركب والوضع الجديد من الال
 وفي العهد الخارجي ومكانه لا في الاستغراق للتناظر وعدم التبادر
 ولانه ان كان حقيقة خاصة فيه نفاه تبادر العزل وشتر كالفقيد
 وبين الجنس والاندل ومقبول نفاه الحقة والعقل وبيان من يكون
 الى المطولات ولا في العهد الثاني للتناظر في الصل المنفرد **اما**
 التمثيل اثبات عموم في بعض الموارد بديل الحكمة فواء هذا دفع
 العرض للعموم لاحاطة اليه ومع عدمه لا ينفع مضافاً اليها في تقرير
 من الفصص وورد ذلك له ومدلول او ذود كالتين ومدلولين
 ونحوها ثم الدال على الحقيقة هو المادة وعلا زيادة مدلول الال الحقيقة
 التركيبية احتمالات ثم اللام موضعاً لمطلق الاستغراق كوضع
 المتكلم في حقيقة فيما سوا استبرها الخ الحيز او الفرز ثم كالمجمل
 المطلق في الاستغراق او العهد الذهني هذا اللام مستعملة في الاستغراق
 لمعنى ام لا وعلى الاضرب محتملة وجوب **اصل** المفرد المطلق
 في الاوجه المتقدمة وفي ان دة العموم معطى ان كان مصدراً ام كاملاً
 اقول لا ارجح انه كالمفرد المطلق والدليل الاول **اللفظ** المنون
 يطبق على العموم فتأمل وعلى من معين او مشتق على المفرد في
 الاولين اتفاق التبادر غير محال في كون حقيقة في الاضربين
 بينهما لفظاً معنواً حقيقة في احدهما خاصة ومود لا كونه
 في كون النسب في التمكن فيما وجدته في التكرار فاشتمال الامكن

في المفرد المطلق

في المفرد المطلق

فهو علامة للجوانب الاعراض واما عينه الاسم واما عينه من التمكن فمما
 للتشكيك فمما ادهم التمكن بشرط الكلام التمكن ثم المتبذرين من صير
 الفرد المتشبه في كون الال عليه هو الشوب او المنون اي الهئية
 فيكون هذا والى المادة والتنون والهئية ومذكولات
 هي الطبيعة والتمكن والفرد المتشبه وجهان اقربهما الاخير للتشابه
 ولو استعمل في الجنس فلا يجاز بل الهئية خلت عن الاستعمال
صل الجمع المنون كالمفرد المنون يستعمل في الاستغراق فتم في
 جميع معين وغير معين وفي جذب الجمع وهو مجاز في الاستغراق وجمع
 المعين اتفاقا في كونه حقيقة في الاخيرين مشترك بينهما لفظا ام معنى
 في احدهما خاصة احتمالات والحقا انه حقيقة في الجمع المنكر نحو ما
 في المفرد المنون مختار ووليد **اصل** اقل ما يطلق عليه الجمع هو
 ثلاثة ام اثنتان ام غير ذلك اقول والخاتمة جعلوا اقل الجمع اكثر من
 عشرة واكثر ما في ذلك واقل الجمع القلة ثلاثة واكثر عشرة وكل
 الكلام مصداق للجمع لا لفظه ولا اليم بمعنى الجاوة والحق الاول
 صحة السلب والتكذيب وضم العقلاء والاسن وقصص النجا
 ياء با العرف للبناء وروى عن صحة السلب **صل** الساتر في ترك
 في مقام حجب القول مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العوم في المقام
 معناه انهم ان حكايته لا قول اذا نظرت اليها الاحتمال كما
 ثبوت الاحتمال وسقط فيها الاسناد لان الفرق بينهما كون الاول
 المسبق في السؤال من حيث انه مسبق بالسؤال بخلاف الاخير

اصل الجمع المنكر

اصل الجمع

اصل الاستغراق

في الاول انما الكلام

الكلام في الاول فاعلم انه اذا كان السؤال عما وقع وكان الاحتمال في هذا
 مراد السؤال السائل وعلما بعدم علم السائل بما وقع فان كان المطلق
 في كلام الامام صريحا او قد ظاهرا كما هو محل الكلام منوها او مشككا
 بالتشكيك البدوي حمل على العموم بغير اشكال او مضمرا اجابيا فكذا
 كما كان كون محل الحاجة والدار في المجرى كذا من المطلق من غير
 فنية عليه جائز عند العرف فلو لم ينزل الجلب على العموم امكن مخالفة
 الجواب للسؤال او مبين لعدم لم يعم الجلب انما در لعدم صحة
 ارادته بل في نية وان شككتنا في علمه فبناها بالاصل فيلحق بما سبق
 فقامه فتم وان علمنا بغيره فقد حكمنا بالاحتمال حتى في المتوهم فان
 الكلام حانها من حيث العلم والجهل لا التوهم والتشكيك بخلاف
 سبقنا اذا احتمل مخالفة الجواب للسؤال من ارتفاع لكن في اطلاقه الاحتمال
 نظرنم كلاس به في صورة اجتماع على خمسة وهي علم كل من الامام والسائل
 بالواقعة وعلم كل بعلم الاخر بالواقعة وعلم الامام بعلم السائل بعلم الامام بالكلية
 فتدبر واذا كان السؤال عما يقع في التوهم والتشكيك البدوي والعموم
 لغم العرف ومبين لعدم حمل على الساتر لاحتمال مساواة الجواب للسؤال
 بل لا يحتمل غيره او مضمرا اجابيا في وجوده او عدمه او ليقعيل وهو
 واذا كان السائل في عدس مراد السائل كالموقع لفظا مشترك في السؤالين
 كان في البين اشهر واقر بجل عليه والا فان علم الامام بما وقع من المعاني او
 السائل فيما يقع من المعاني حكم بالاحتمال والا فان علمنا بان استعمال السائل
 بلا فنية معينة واجاب المتكلم من دون علمنا بما حكى بالحق في المعاني

لكن مع الشك في الاقتران بالقرينة المعينة يوم السؤال يحكم بالاقتناع للغة المقدسة
 على الاصل فيحكم بالاجمال واما الكلام في الثاني فاما من جهة ان الفعل الصادر عن المحقق
 صريح لازم الاتباع ام لا فهذا داخل في باب الناسي خارج عما نحن فيه واما من
 جهة جواز التعدي عن تلك القرينة الى غير هاتين فاما هو ما نحن فيه فالحق عدم
 لعدم اليقين اصل اذا قال المظن ان البيت صفة في اعادة الشبهة (العموم) مط
 اوان لم يكن في اليقين اظهر من الاجمال مط وان لم يكن اظهر من الاجمال مط
 على الاول بدليل الحكمة وهو قاصد قول والخاتمة ان كان اظهر من اجله فكون
 المقام مقام البيان او الاجمال فاول مع غلبة البيان والا فالاجمال واما
 من جهة الحكم في عموم المتن لا وابدلية وحذف المشتق والامتنان اصل
 هذا خطاب لشخصي الشفاهة تخبرنا الى امرين ام بعينهم ولا فائدين؟ بلهما
 والمعدومين اقول علم انه اذا ثبت حكم للسنة فالاصل اشتراك الناس
 والمعلم معه بالاجمال محققا ومنفوقا والنقص ونبأ العقل والاستغناء
 وبذلك دفع الاصل الاصيل المقضي بعدم الاستشراك في بعض الصور
 واذا ثبت حكم للنبي فالاصل اشتراك الامة معه للائمة الاخيرة مضافا
 الى ان السنة دليل شرعي والى الناسي واذا ثبت حكم للائمة مضافا وثبت
 للرجال علم الناس وبالعكس قوله واذا ثبت للأحرار علم العبيد وبالعكس كل
 ذلك لنبأ العقل والاستغناء وظهور الاجماع ثم محل النزاع في المار من
 الخطاب جملا مفرقا وفي خطايانا الكتاب لا السنة ولا مثل الحديث القدسي
 وفيما اشتمل عليه الخطاب وفيما كان الخطاب مطلقا في الموجود والمعدوم
 كالمعدوم المضمون اعلم ان الخطاب لغة الفاء والكلام نحو الفير وقد يطلق

اصل
 في سبب التعدي عن
 النص

اصل
 في الخطاب

3

اصطلاحا

اصطلاحا على الكلام الى الغير الى ارجى الحاضر السامع الفاعل للخطاب وكونه
 حقيقة مع فقد بعض تلك الشيء وحيث كان في الشك في كونه باللفظ ام
 يشتمل على الاسارة احتمالا ان نعم حقيقة في الخطاب الى الشخص الغير للمعين
 كقول المفسرين في علم وافرهم لعدم معنى السبب واما الالة كالفراغ والابواب
 فيجري بينهما اكثر مما يجري في المادة وان لم يكن بين المادة والالة ملازمة في
 الحقيقة والجائز في هذه المسئلة اصولية لا ينبغي فيها الادلة الظنية كاي
 استدل بالظن بالحكم العرفي واما الاصل فيها فهو تخصيص الخطاب بالخاص
 مدلول لاقطاعه واجتماعه والتوقف والظهور ولما تم النزاع فقد فرغنا من
 حصول البيان عند المعجم والاجمال عند المخصص الى اضر وفي عدم لزوم
 النقص من فهم الحاضر على الاول ونزول على الثاني وفي وجوب صلوحة الجمة
 على الاول دون الاخير وفي الحكم كلاما باظهار الفرق الحق عدم شمول الخطاب للمعدوم
 الاصلين السليمين من المعارض وقوله المعجم فاسد حال عن الدليل سواء جعل
 والذين باب تعدد الخطاب والنداء المستمر او من باب الكلام النفسي او
 من باب المكاتب والمناسيد او من باب تاعديت المتكلمين او من باب
 شمول الخطاب للفظي للمعدومين الفاء ومملوكا او مملوكا واما قوله
 باب الشبهة في الحكم بجمع النزاع لفظيا وفي شمول الخطاب للغايبين
 احتمال في سبب قد يتبدل الخصم مجرأ كالحا مدخوله مثل اسند كل
 اسما سيد الخطاب في الامصار والامصار وانه لو اختص بالخاص
 على السامع اعلام المعدوم بل لا بد من السامع مقتض وان رسول المعدوم
 والحاضر واحد وان سببنا لسببك بعد قوله نعم يا ايها الذين آمنوا

واستجبت لا يثبت من الاكثرب الكذب بعد قوله نعم فباي الاكثرب كذا
 شاهدان يضاف الى الآية الشريفة ليندسرك به ومن بلغ وقوله نعم كذا
 الكتاب وضم فليبين السامع الغائب وحسن من الدال على عموم خطا
 خطابات الكتاب **اصل** التخصيص لغة مع الفصح واصطلاحا قد
 يعرف بانه قصر العام على بعض ما يتناول ويقتضي عكسا بمثل الذي
 البيض اذا اراد به ضيق خاص من الدرهم ومثل عشرة الاكثرب
 ومثل ان الانسان لغير خسر الا الذين امنوا قتال ومثل ان
 العلم الا يزيد ان جعلنا الاكثرب بعد الاخراج ومثل استنبت
 الجارية الا نفسها ومثل هؤلاء الرجال اذا خرج منه البعض
 على بعض الوجوه ويمكن ان يعرف بانه قصر اللفظ الدال على العموم
 الاستغراق مطابقة اى لا سيما بنا على بعض ما يتناول الغطيا ان
 حكيا دالة حقيقة ام مجازية ثم نقل الى المصطلح تعينى كاصالة
 تافير الحادث والنقل في مادة التخصيص كافي للبيانات الالفاظ
 التخصيص في احتمال ثم التخصيص ان لم ينقص في الدلالة على القصر
 فنقل والاقتضيل **في** فتمت التخصيص قول والاصح
 جواره الى الواحد وعن الاكثر لزوم بقاء الاكثر وعدم انقص
 جواره استثناء الاكثر فيلزمهم التناقص وقد يلزم عنه
 بوجه ضعيفة ثم محل النزاع الجواز الفرض وفي قول الاستثناء
 التخصيص والعموم الجارية ومثل الجمع المعمود التخصيص
 الذي هو تخصيص في لانهان وكل الجازات وضمان الجمع ونحوها

اللفظ

٢٤
 وفيه نعيم اطلاق العام على الواحد
 فغلبا لبريخ على النزاع

ومطلق الفاظ العموم اذ قلنا موضعها التخصيص في محل النزاع وفي كتابه
 بقاء الاكثر تقدير عند القائلين باستثنى بقاء الاكثر احتمالا
 وكذا في استثنى العلم ببقاء الاكثر ام كفاية علم العلم بان الباقي اقل
 ثم يمكن ان يكون مرادهم بقاء الاكثر اصنافا ام الافراد ام هما
 ملاحظة العام المقام في ذلك وامامة النزاع فقط في الاول
 خبر واحد مختص بالاكثر فيما اذا دار الامر بين ان يختص
 الاكثر وسائر المجازات واما الاصل الاصيل فعند جوارحه
 تخصيصا كذا ان العلائق المنصرفة هنا ثلاث علامة المشابهة
 والعموم والتخصيص والكل والجزء بناء على ان دالة العام على افراد
 تضمنية وشئ منها لا يثبت جواز اخراج الاكثر على من الشكر
 واما علامة الكل والجزء فلا تنصرف هنا اذ العام لا هو اليقين
 لا فواده اذا ظهر ذلك فاعلم ان الدليل على الجواز الوقوع
 عند العرف في بعض المقامات وفي صورة عدم العلم بقدر
 المستثنى منه وان استنكار العرف في مقام اليقين عطف اللفظ
 مع ان العرف يصح اذا كان الباقي جامعة غير محصورة في عادة
 فاصل ثم انه على فرض جواره من جوه عندى في مقام التعارض
 غالبا بل لا يكاد يوجد ثمه بيننا وبين المنافين في الاحكام الشرعية
 بالنسبة الى التخصيص **اصل** في بيان الاستثناء
 الاعم من التخصيص والتعبدى فاعلم ان المستثنى ان
 سادى المستثنى منه او زاد عليه فالاستثناء مستغرق

في استثناء النصف والادنى

قلنا ان المستغرق لغوا نفاذا وهذا يعمل عدم الجواز عقلا او علم صحة
 فلا مبرر معا وما غير فاستثنى الاقل من النصف صحيح اتفاقا وفيما
 خلاف ما قول والثمة والاصل ما في المسئلة البطلان ومحل النزاع
 الجواز اللفظي لكن في كون النزاع في صحة الكلام او خصوص جهة الا
 الاستثناء وجهان ثم الحق جواز استثناء الاكثر لما مر اتفاقا انا
 الى وقعه في الكتاب الكريم في كون اداة الاستثناء حقيقة
 ام بجازا احتمالا ان في رفع الشاغل الى خارجها وجوه اربعة اوجهها
 ان كتاب اسنادين ظاهر في وفاق وفيه بطلان ما عساه انما يخص
اصل في كون العام المحض حقيقة مطام في جهة شمل خاصة في
 الخصم الغير المستثنى خاصة ام في اللفظي خاصة ام ان خصم شرط
 او استثناء ام اذا لاقى الباقي غير محصور ام بجازا لم اقول وفي كون النزاع
 مخصوصا باللفظي بوضع اللفظ للعموم فقط ام بعموم اتفاقا بل هو بالاشترار
 او الوضع للخصوص وجوه كافتال كون النزاع ضمه بام كبريا ام
 فيها وكونه فيما بعد الاستثناء اذ الام منه وفي لغة العام اذ في
 الهيئة التركيبية وتظهر الثمة في جوازه الى الاحصاء على الحقيقة
 وفي جهة العام المحض صحيح وفي صورة المعارضة وفي الكل الكلام
 والاصل يختلفا فمحل النزاع والحق في نفس المسئلة المرجع
 الى العرض ويختلف فيه المقامات **اصل** المخصص بالجملة لا جهة
 فيه في جهة اجمال وبالمبين جهة عنده مشق الامامية بل باتفاق كما
 هو خلافا لبعض العامة التفسير وبدقة الاصل والبناء روى عن العامة

اصل العام المخصص بالجملة
 في جهة اجمال

اصل الجواز

اصل لا يجوز العمل به قبل التخصيص عند الجمهور المشهور
 للعلم الاجمالي بوجوده المتعبد بقائده الشغل واصلا حرفه العمل بما
 وراء العلم وتطويع اتفاق الامامية مداسا منهم وبكفي حصول الظن
 بعدهم باتباع مظانته عند رامن التكليف بالمع **اصل** اذا تعقب المخصص
 عرفت وكان استثناء واستثنى منه والعمومات احكاما مختلفة
 متحدة بالنوع اي في جهة الاخبار والاشياء كقوله اكرم العلماء اظهرهم
 واضفهم الا ان يراجع الى الكل او مختلفة بالنوع لقوله اكرم العلماء
 واضفهم وكلام كاترين الا ان يراجع الى الاخبار ام لم يكن فردا منه
 فكا انهم في هذا التفضيل كقوله اكرم العلماء واضفهم واضفهم لا اعم
 فالمدار في تلك الدارمة اتحادا الحكم بعموم واضفهم فيها وان كانت التسمية
 مفردة بان يكون الفعل في العمومات انفسها فان كان المستثنى
 فردا رجع الى الاخبار اتحادا الحكم او اختلف او عتبر فردا فكل ان اختلف الحكم
 والا فالى الجميع او صفة او بدلان بمعنى فالى الاخبار او شرط او غاية
 مع اتحاد الاحكام فراجع الى الجميع والا فالى الاخبار والدليل في الكل
 العرض فخذ هذا ودع ما سواه فانما خصوص **اصل** انما يرجع التمييز الى
 بعض افراد العام خصصه على اصح الاقوال اذ العرض متى فرم من الغير
 معنى حكم بانه المراد من الموضع سواء كان الموضع حقيقة فيه ام مجازا
 فلا حاجة الى بيان ان التمييز حقيقة فيه ام كان الموضع حقيقة فيه
 مطام او بشرط كونه مرادا او فيما كان مرادا من الموضع **اصل** الراي على
 صدور الخطاب اما وقوع حادثه او سبق استئصال الموقوف

اصل العام قبل التخصيص

اصل التخصيص بعد التعميم

افراد
 الى بعض
 في التخصيص
 العام

فان الغيبة بعد اللفظ المدار

كون
 اما لا يستدل في الدلالة لغة او عرفا او يستدل مع تساوي الجواب والسؤال
 الجواب اخص ولم من محل السؤال وغيره او من محل السؤال فقط كما في الجواب
 من غير مضاعفة والحق في القسم الاخير الذي هو محل كلامهم ان العبرة بمحل
 اللفظ لا بضموم السبب للعرف الا ان يكون للمقام خصوصية خاصة
 من هذه الجهة كما في قوله مع خذ بما اشتهر بين اصحاب **اصل**
 انتقوا مع جواز تخصيص العام بمفهوم المواظفة فقه وفي جواز
 بمفهوم المتألفه وصحان او جبرها ما ذلل للعرف كما ان العرف يخص
 المنطوق والاضح والمفهوم الا عام بالاضح منطوقا ومفهوم **اصل**
 لا يربط جواز تخصيص للمكتنا به وبالاجماع والحجج المتواترة لفظا او
 واضح الاقوال النحوية جواره بالوحد عند من يؤيد المتألفه اللفظية **لوا**
 ولطيفة العرف وتكون دهاب الاكثر الى ذلك مرجحا بعد الدلالة
 بين العليين اقول مضافا الى ما سبق في حجية الظن **اصل**
 قد يعرف المظلم بانه ما دل على مرتبة من مرتبة هي لا يفيد وصفا **لوا**
 وقد يقال انه ما دل على سماع في جنسه وعرفا انهم بما اوضح عن شيئا
 والنسبة بين التعريف بالمقيد عموم من وجه وكذا بين المطلق والمعنى
 الاخير والمقيد بالمعنى الثاني ولو عرض للمظلم بانه احد الاصناف
 اما الدال على الميزة او على الشائع في جنسه فكان اقرب **اصل**
 العموم المستفاد من المظلم بدليله واستغراقنا اما افرادي او
 تركيبي ولا يصح ان نشتغل على الفاعل وعدم الورد وورد
 بيان حكم اخر فلو لم يكن يكن متوليا انصرف الى انفراد الشائع وفي كون

اصل
 في تخصيص العام بمفهوم
 المتألفه

اصل
 في تخصيص الكنا بغير اللفظ

اصل
 في المظلم والمقيد

اصل
 في اشتراط المظلم على المقيد

المحل

المحل على الشائع لاجل النص او لاستشراك اللفظي الموجب للمحل على الشائع
 او الجواز المشهور او الدلالة القدر المتيقن ولا يجب كون الشبهة فنية مفهومة
 او لفظية بل من المفضل الاجابة بالربح ومبين العدم والامتناع وجوابها
 الاخير للعرف **اصل** التشكيك قد يحصل من قبلته الوضوح وقد يحصل **من علته**
 الاستعمال مع التعارض في تقدير ايمتها وجهان والمراجع العرف وصل
 التشكيك من موانع ظهور اللفظ في الجميع او علمه من مقتضى **لوا**
 احتمالات اخرها الاول كما يسا قد عرف فتي شك في التواطع والتشكيك
 فالاصل التواطع **اصل** اذا ورد مطلق ومقيد فله من حيث انها
 متعلق الحكم بينهما واختلافه واحاد هو صوب الحكم وتعدد والابتداء
 والتغير بينهما والاختلاف وكون الحكم بينهما ايجابا اسم ندبا ام غيرها **من**
 الاصطاحم التوكيدية او الوضعية والعلم بتباين الصدور والجهل
 صورة كثيرة على ما بين والمعبر في الجميع من حيث محل المظلم على المقيد
 بعد بيان وعدم فهم العرف والتباين ما لم يرد دليل الخلاف وفيما
 جعل عليه يجعل بيانا لا ناسخا الا اذا ورد بالمقيد بعد بيان **مضمون**
 العمل بالمظلم **اصل** المحل اصطلاحا ما تجمل وجهين فصاعدا اتمالا
 مباديا وهو قد يكون فعلا او قولا او تقريرا او قولا مفردا **لوا**
 في المشتك لللفظي في المنذور في مثل التواطع والمعنوي والمجاز **لوا**
 وهو كاستدلاله من التوكيد ومفردات والنسبة بين المحل المفرد والمركب **منه**
 ووجه صدور العمل الدال على الشائع في مقام بيان الاصطاحم ومبدأ **اصل**

اصل
 في فنية التشكيك

اصل
 في اشتراط المظلم على المقيد

اصل
 في تعريف التشكيك

اصل
 في اشتراط العمل على السبب

اذا ورد عمل ومبين فلا جد مع اختلاف محلهما او سببهما واذا
 اختلف المحل والسبب وصنف الحكم محل المبدأ كذا لا يعرف اذا
 للافظ معينان احدهما محل والاخر مبين ولا قرينة في جملة على الاخير
 وجهان **اصل** المبين ما اتفق دلالته سواء كان مبينا بنفسه ام مبينا
 بامر خارج قولنا وفيما ترك او تقريرى ونقدهم عدم جواز وقوع الفعل
 لوجه عطف على عليل ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة على الاصح
 للسنة وفي جوارحه عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة كما هي المشيئة
 ام لا سلم ام فيما عدل الشيخ او فيما عدل المجلد اقول **اصل** الامام يطلق
 على الغرض مما اراد او على الاتفاق حقيقة للبيار ووجه السلب من محلهام
 الغرض ونقل اصطلاحها الى الاتفاق الخاص فعند العامة اتفاق المجهدين
 من هذه الصفة الامة على ام مرتبتي في عصر من الاعصار وعند
 الخاصة الاتفاق الكاشف ولهم فيه طرق فعند القدماء هو الاتفاق
 الكاشف عن قول شخص المعصوم في الجملة من حوك او فعلا او تركا
 تقرير او الاتفاق الكاشف عن قول قول المعصوم في الاقوال الجمعية
 او الاتفاق الكاشف عن صدور قول من المعصوم على لسانه في الصلاة
 عن المجهدين او الاتفاق الكاشف عما عليه المعصوم شخصيا او قليا
 او صدور قول وعند الشيخ بعد موافقة القدماء في نظر بقية ام انه
 اذا اجتمع الطائفة على امر مع عدم وجه خلاف وعدم العلم بقرينة
 وعدم العلم بوقاف المعصوم وفلا في ذلك الامجاع ووجه الاخبار في

اصل
 في تعريف المبين

اصل
 في الامجاع

في تأخره
 السطر

اللطف فيخرج كاشف على اذنة ضمنية قاعدة اللطف لا لا تنفذ المتأخرين
 الاتفاق الكاشف عن رضا المعصوم رضاه حقيقيا والنية بين هذا الطرف
 وبينها وبين طريقة العامة وانتم ثم الامجاع اما محمدا ومنقول بالقطع
 او بالظن ثم اما بسيط او مركب واما صريح او ظاهري واما ادبي او
 مدني ثم لا ريب في امكان طريقة المتأخرين في جوارحه ودفع
 وجبة ودليل الشيخ لا ينهض بمراعاة العامة وشكوك القاصرين
 والامجاع المستقلة في كلام الشيخ تحمل على مصطلح القوم وفي جوارحه
 الامجاع على المحققين مطام لا مطم على بعض الطرق المذكورة دون بعض
 وجهه واذا اتفقت الامة على قولين مثلا في مسئلتين او مسئلة بينهما
 قد جامع ام لا في جوارحه الخ قول والنية بينه وبين القول بعدم
 الفصل عوم من وجه ثم لو حمل على احد الطرفين دليل اجتهادي قطعي
 ام ظاهري او قاضي في التخيير كما عن الشيخ ثم طرح القولين فلا يثبت
 عن بعض الاصحاب ولا ريب في جواز اتفاق القوم في جوارحه
 على احد القولين بناء على طريقة القدماء والمتأخرين والامة وفي جوارحه
 نقاس سطره وجهها اظهر مما لا سيما اذا جازنا ما فرض الامجاعين
 والامجاع السكون ليس احبا ما واما حجة الشهر ومنقول الامجاع الظني
 الخلاف وحكم تارة من الشهر بين فتظهر انتم من جهة الظن **اصل**
 الكتاب قطع السند في الجدة لكنه ظني الدلالة ولو قيل ان قطعه
 للمعصوم ويقع الكتاب الخطاب بما له ظم والردة صلافة بلا قرينة
 ولازم المقدمتين قطعية الدلالة لدفعه بمنع عن الخطاب ومع

اصل
 في حجية الظن

عدم القرينة بعد اختلاف اللسان المشاف والمعدوم ووحدة الخطاب ولا انهما
 قرينة فلا قطع ثم الحق بجبهة الظن الحاصل منه من باب الظن الحاصل من المطلق لا علم
 وقال لا طباقا للمسلمين بما وعدتنا على العدل نظرا ورفضوا وانما
 الاثمة دائمة في رد المحصور والطباق المحال بما على الاثمة العقلية ولما العقل عليه
 والا كما الحكمة والاخبار البليغة حد النوازل كما صار من امتنا في حق عليه خير من الغلبين
 وابن الزبيري وما ورد في آية التقييد على ان خطابا مستقلا بالثبوت وظاهره في قوله لا
 لا قرينة والاخبار الناهية لا تغير قرينة لاستغنى ونحو اذا علمنا بما كان ظاهره
 ولرغمه الاصول العلية فقد علمنا حكم الله سبحانه ان لا يشترك في الحكم
 مع التأييد بقوله ثم افلا ينذرون القرآن وكل واحد من عند الله ان يحسب
 بعيد القطع بالحجة ولو شك الخصم بما دل على صحتها التفسير لرى وعلم ان
 علم القرآن عند الله هل الذكر وعلمه خوف فيجعل اقتداء ايات الاحكام العقلية
 ان بالعمل لظهور لا بعد تفسير الراي وان علم الكذب عند الله ونحو لا تدعى
 العلم مع ان الظن هو منه علم الله سبحانه والبطون والنقص على فرض تسليم مجمع
 على عدمه في خصوص اياته الاحكام وما قولنا لا يعلمنا ويلما ونليس للخصم
 به الا لزاما وجوابه ان انما يدل على العمل بالطاهر **اصل** قال الله سبحانه
 ولا تقولوا بدينكم لانه انما حكم الله ان دفع الظن لازم وان كان موهوما
 لبنا العقل على الاضراء من الانا ليس المشبهين اذا اخبرك وبظن
 كذب بوقوع السم في احداهما واما عدم احترازهم عن القصور في البناء المحتمل
 للخراب وهو فلم يدر مكانه لهم ولزوم وقوعهم في محذور لا اشد منه
 اضمحاض الزوم بامور المعاش مما يكون في تأخير فذايلا في مثل الاحكام

ففتح الف

مع اولا الاحكام الشرعية بدفع عدم بنائهم بل اشدية الاخرى مضافا
 الى القرينة العقلية واجبا الاحتياط ثم الفرض المحتمل اما حاله عن المعاشرة او
 باقتضائهم اخر مساومعة رتبة واعتقادا ورتبة لا اعتقادا وعلية
 اقوى منه رتبة واعتقادا او احدهما اقوى رتبة والاخر اعتقادا اما
 كلاهما يتوكلان او اخر وتباين او مختلفا فصارت الصور ستة
 اما خلا من المعاشرة فقد مر اما كان مع المعاشرة المساوي من الخصمين
 والتخير على الاقوى عن الجهتين او من احدهما فتقدم الاقوى والاخرى
 من جهة الاضعف من اخرى فلوله من عند العقلاء مختلفة هذه كل من
 مع كونها رتبة بين او اخر وبين واماني المحتملين فقول لا رتبة في
 بالنفس لزوم وضعه دفع عقلا وسرعا لم يرد دليل عليه كما مر في
 اضرار النفس لحفظ بنقته الاسلام ومع لولها من ضرر ديني كالمقتل
 النفس بالقتل مثلا واخرى في الاخرى اما مقطوع كالقطع باليد
 في ترك الجهاد السبح العقاب الاخرى او مظنون او مشكوك
 او موهوم والراي على اما مقطوع كالقطع بانه لجهاد لقتل
 او مشكوك او موهوم فان كان الظن بالاخرى مقطوعا او مظنونا
 لظن شرعي معتبر فقدم على لقوة الاخرى رتبة مع واعتقادا بليغ
 في بعض الصور او مشكوكا او معتبرا او اعتبا بل فقط او موهوما
 فلم دفع الظن الذي يورى مع لانه اذا شك في وجوده مثلا شك
 في استحقاق العقاب على تركه في الاخرة لا قتاله وهو به مقتضا
 الا العقاب على فعله لا ختمال عدم وجوبه فاحتمال العقاب في الآخرة

الشد

موجود فضلا وتما فبما رضان ويقتضي القطع بانه لو جاز هذا لقتلوا والظن
 او الوهم به سليما عن المعارض فيجب التحرز عنه نعم يعرف الكلام في شخص
 المعبريات ومرجع نظير الفقيه **مسألة** قال شيخنا **مسألة** بانه لا بد من العلم
 الضدان لم يكن مقدر ولا للكلف فلا ريب في عدم جواز تعليل الكلف
 به عقلا وتقللا كما لا ريب في الجواز مع كونه مقدر ولا خاليا عن العسر والاضلال
 ما لا يلهي النفس كالامر بالمكاح والتهنئ من الخبايا ام كالاامر بالصلاة
 والتهنئ من الرضا وان كان مقصورا ومضرا كابقاء نفسه في التهلكة
 وقتل الله فالاصل في شدة عدم جواز ادراكه لان فيه اعادة المفسد
 ولان فيه النقص في ملك الغير اذ نه بل العقل يستقل في حكمه بغير
 من العبد وفتح ترتيب المولى فيه وفتح الزامه العبد عليه لكن حكما
 تعليقا معلقا على عدم العلم بوجود مصلحة فيه اذ عكس عند العقل
 وجود مصلحة مقتضية للتخصيص او الالتزام كما وقع في الامر بالجهاد
 وفي امر الطبيب بقطع بعض الاعضاء او مصورا مستلزا للاقتلال
 نظم المالم كما يجاب الاحتمال الكلي على الكل فذا لم يحكم العقل بفتح
 نتيجته مادام الفرض متعلقا ببقاء النظم للزوم مخالفة الفرض فلا يجوز
 الامر به ولا التخصيص في فعله ولو قيل تكلف تعليل الامر بالمنطق
 مع كثرتها الموجبة للاقتلال بل وتضادها وعدم امكان جمعها
 بعد الفريضة المذكورة لا بد من حمل اوامر النذب على الامور الشاذة
 الخالصة لا على الطلوع والترقيع المطلق او الحمل على التخييل النسب الى
 المتضاد بوضع التقييد بصورة عدم الاختلال او الحمل على صورة عدم

اصلا
 نفس العسر والاضلال

اقتضاه

اختاره الضد وعدم الاختلال ولا وسطا اوسطا ولو كان دليل النذب
 دالا على الحكم الوضعي اعم على الحسن والمحسوسية الذاتية في المعية من دون ذلك
 على الطلب كقولنا الصالح خير موضع والصوم حبة من النار وكان دليل احد
 من المستحبين اللذين لا يجتمعان اولين بان الاختلال وضعيا وان كان
 بلفظ الامر او كان الامر كالا على اجماع والمهية مطلقة ويجوز للمهية من
 هي في محل الامر اذا التزموا منها من دون ذلك لانه على الطلب كمال الامر كقولنا
 عما اندفع الا بالبدن من اصل عدم انصرف ما من وضعي الى صورة الاختلال او
 الامكان وعده من الاضراف لا تنافي لانه لا طلب فتم وان كان محسوسا
 لا ضرر فيه ولا اقتلال بل هو مستغنى لا يحتمل عادة فلا يفتح ان يلجأ به بل
 المستغنى طاعة المولى من لكن يقع الالتزام به من المولى عند العقل بجمعا
 تعليقا ولا يقع عقلا الامر به ندبا ولا اجاع على نفسه ولا بنا فيه ما دل
 على تقبيح الجرح وعده العبد على الملة السمحة السهلة اذ لا امر بعد لان في
 والسهولة حاصلة معه واما قوله نعم يريد الله بكم اليس ولا يريد بكم العسر
 فيمكن ان يكون المراد بلا يريد يقبضه فلا يكون حسنا ولا مباحا او ان كان
 حجة فلا يكون مطلوبا الرضا وندبا وان امكن اباحة او انه لا يطلبه
 وان امكن كونه مجبورا او انه لا يلزم به وان امكن تحليه ندبا والندبا
 في طلب الامر وان كان مقتضى قاعدة عموم اللفظ العسر واليسر
 عدم فعل الارادة على المسورة الزاها وندبا سليما مدوم الظهور
 فيما ذكرنا ولا اقل من الاجماع ويخرج ما دل على استحباب العسر وسليما
 عن المعارض مضافا الى تضادهم على عدم تقوى العسر في المنطق بالبدن لم

احد هذه الآيات الشريفة على نفيه فيما وهذا يكلف عن ان الظن منها عندهم
 في الالزام **السنة لغة الطريقة** واصطلاحها على ما ذكر في المصنف
 او ضله او تقرير ومن المراد من القول الاعم من مثل الكتب والامارة ومن
 الفعل اعم من الترك والحديث ما تحكى السنة والنسبة بينهما عموم من وجه
 ونقل السنة الى المعنى المصطلح من نقل المناسب الى المناسب سبب الكلام
 الى الفروع والمنقول اليه احدا لا من كل واحد منها الا اصل النقل
 نفي الغلبة ثم الجهد المرد في الحديث اما متواتر وهو العلم بسبب كنه
 الخبرين بحيث يمنع تواترهم على الكذب عادة استغلت الكثرة في
 افادة العلم بنفسه لا بطرح ولا يفيد خبر ثلثة افادة العلم بغيره
 اللاحقة فانه لا يمتنع متواتر اصطلاحا ولا يدفعه اشتراط الكثرة
 في هذا التعريف لان ذلك جزء مفروغ لا سبب الحاشي ولا ينكس
 لعدم صدقه على جملة كثر من افادة العلم لا بنفسه بل بغيره
 اللاحقة فتم او غير متبادر متواتر اما تفيد القطع بالفظ ولو جازا
 او بصدق المضمون او بها وكذا الواحد المحض بقرينة قطعية
 فاما ان هذه الاقسام السنة مقطوع اليها فلا كلام في حجة لان
 حجة لكل احد في كل مقام من كل سبب حصل الى مرتبة كانت من مراتب
 العلم في اي زمان كان قبل الفتح ام بعده وما كان منها مقطوع اللفظ
 فهو الظن الخاص المقطوع حجية الاجماع عليه وما ينكر حجة احد
 عدلين قبة فانه خبر الشارع في قسم يساهج خارج عن السنة
 وهو الواحد الذي لا قطع بصدره ولا مضمونه ولما كان هذا

وزعم
 ما ذكر

من افراد الظن فالاصح طرق الكلام في حجة مع الظن وعدم حجية فاعلم ان
 الظن من ماهو مقطوع لا اعتبار سنة كالحاصل من متواتر الكتاب
 والمتواتر اللفظي والواحد المقطوع الصدور وما هو مقطوع عدم
 كالحاصل من القياس المستنبط والاستحسان المصطلح المرسلة وما هو
 مشترك الا اعتبارا بالمعنى الاعم ومحل النزاع هو كلام في الظن
 اما من حيث الظان انه المجتهد المطا والمخرج او العاقل فلهذا من حيث
 الاجتهاد او من حيث محل الظن انه الحكم الفرعي او الاصولي او الذي
 المستنبط او الطرق او ما تدل المتنبه او الاعتقادية او من حيث
 اسباب الظن او من حيث ما يتدلى او من حيث زمان الشهادة انه قبل
 الفتح ام بعده هذا يد من ذكر هذه في طي صوت ثم اعلم ان المجتهد
 اذا راى خبرا او ظن وجوب عند اجمعه متدا فتحصل هذه الظن و
 والاستعداد لا تسببه في جواز ذلك عندهم ظاهر وضرورة عن محل النزاع و
 الايمان بذل المظنون في الخارج بان يقتل على الجملة ليس
 محل النزاع جواز بعد ذلك المظنون كالتفهم جملة حجة له وبناء
 حكم عليه ولو لم يعمل به اذ لا عصيانا او لسياننا انهم بعد ما نأخذوا
 في السداد باب العلم بالمعنى الاعم من الظن الخاص في اعين ابواب
 الفقه وانفتاحه واقترن قوا فرقتين نأخذوا في انه بعد فرض نأخذ
 موضع لم يمكن فيه العلم بعد الفحص فهل يجوز العمل بالظن في هذه
 للوضع ام لا فتم من انكره ومنهم من اثبتة لا يظهر القول الذي
 من منكرهم في حجة الظن بدليل دفع الظن وترجيح الموضع على الآخر

داما على فرض الاشتداد الاعلى وتسلية والكل مفتوح على حجة الظن
 وانما ذكر البطل البرائة والاحتياط على فرض هذه الفرض وفعال للنظم
 للوجود على ما في الحقيقة فعمل النزاع اجراما اما هو ما سئل في جواب
 العمل بالظن فيه وعدم جوازها واما تفصيلها فقد عرفت ان مورد
 انما هو صورة الافتتاح الاعلى او التدنية واما في صورة الاند
 الاعلى فالجواب مقطوع ولو فرضنا التدنية كان مع عمل النزاع فظهر
 ان بينهما نزاعا صغريا وباعا كبيرا وباعا كبيرا ففرق احدى الصغرين لانهم
 انتفقوا على ان العمل بالظن لما واما ادموم فالقول الثالث خرف
 للاجماع المركب **الاصول** صيد مرتبة العمل واما العلم ان
 يقوم عليه دليل وفالدل هو **الاول** قاعدة الاشتغال
 المقضية للاحتياط بعد العلم الاجمالي بتعلق الشك بالترتيب ولا
 زمة التوقف عن الاتقاء في المعاملات فيما دار الامر بين الخوف
 لكون المال لا يرد او لوجود اتيان ما يحتمل وجوبه فيما دار الامر فيه بين
 الواجب غير الحرام وتربا ما يحتمل مرتبة فيما دار الامر فيه بين الحرام
 وغير الواجب فيما دار الامر فيه بين الحرام والواجب تحري الظن فيخذ
 بالمظنون لان معيد الظن يرد بابا القدر المتيقن وان لم يكن الظن
 تحريمها وفي كل من تلك السبل نعلم انما لا يوجد الشك في كليهما
 والقطع بالامتنان لا يحصل الا بما ذكره لو قيل لو علم الجهد
 عروضا المستدعيه من تحصيل العلم فخر الفرض الواجب في كل حال
 ان يظهر فذل العلم ويمكن من الظن فان لم يكن الظن حجة ارتفع الشك

اصله حجة العمل بالظن

التكاليف

التكاليف بالعلم وان كان حجة في الامور بالعلم والاحتياط بالعلم
 بعد تعدد العلم ايضا ولازمة حجة الظن ويتم فيما عدا هذه الصورة
 بالاجماع المركب ولا يمكن قبله بقا عدة الاشتغال اذا لا
 اقوى منها فلما المجتهد بعد عرض المسئلة اما يعلم من اول الامر
 من تحصيل العلم او بعد تمكنه منه او ليس وفي الاخير لن يفتقر عن
 العلم اما يتكلف عرض عدم الفكن بعد ذلك او ليس الشك لاحقا
 كما كان سابقا في شئ من الصور المحسوسة لا يقع العمل بالاشتغال
 بعد ما عرفت اتفاق الكل على عدم حجة الظن للفكر من العلم وعدم حجة
 في الشك العرضي والساري ولعل قيل لو قطع المجتهد او لا بالسداد
 فضل الظن وعمل في الامام ثم قطع بفتح بلا العلم غالبا لخصم القدر
 بعد ذلك ان حصل الاصول المهيمنة وصار عند التصرف متوازنة عند
 فعل العلم فيما امكنه ويقر بغيره من مظنونه السابقة على حالة الشك
 فيستعمل حجة الظن وصور العمل به في هذا القليل ويتم ما عداه من موارد
 الشك في حجة الظن بالاجماع المركب ولا يمكن قبله بالاشتغال
 من وايضا ففرض ما اذا قطع بالسداد الاعلى او لا ثم شد في بقائه وان
 فيستعمل الموضع والحكم معا ويتم فيما عداه بما مر فلما ان الفرض الاول
 معارض بميله فيبعد تراض الاستصحابين في مركب الاجماع ففي
 الاشتغال سليما عن المعارض وكذا لا الفرض الا مضافا فيه الى ان
 استصحاب الاصل حين الشك في بقائه لا ينصير اما لانه
 عملا لا اصل فيه الفرض ولا ثم شد في بقائه لا ينصير في الحاد في قول

ان الاحتياط بالتقريب الذي ذكرت عملا بالاستغناء عن ممكن لما في المعاملات
فلان الوقوف عن الاقتران يحتمل المنة لذلك للمؤمنين وجوب الاقتران من جهة
احتياط مع الوقوف واما في العبادات فلان مجرد الايمان بمحمول الوجوب كفضل
الحجة لا يقطع معه بالاحتياط لبرائة لاحتمال وجوب قصد الوجه واستمر
العلم به والعلم به غير ممكن بالرفض واما العول بالظن في تعيين الوقوف فانه
مردود بين الوجوب والحجة فلا يمكن الاحتياط في الفروع عابدا
المقتضى وهو عدم امكان ذلك في الاصول للمانع والدليل الوارد حتى
لا ينافي تاسيس الاصل قلنا ان مخالفة الاحتياط مع الاقتران امر يدل
لاحتلال مخالفة الواقع في كل من الاقتران والمقتضى بخلاف الوقوف
فما وثق واحوط واقل محذور واما استسكان العلم بالوجه بغير
محمول عند التنبأ العقل والاطلاق الادلة سلمنا لكن ترك العلم بالظن
مستلزم لارتكاب خلاف احتياط واحد وهو احتمال مرتبة ترك الوقوف
في تعيين وجه الفعل بوجوب خلاف احتياطين اذ الظن بعدم الوقوف
وتول الفعل ترك العمل بالظن والاثبات بالفعل او توقف سلمنا الا ان
لكن يكفي العلم بالوجه الذي هو الوجوب المسبب فاعده الاشتغال
كما في سائر الاسرار العملية **الثاني** استغنى الامر بالعلم
بالصلوة مثلا لا يمكن في الظن في كل مقام من الشك الجائز للاحتياط
وتمت كما ينبغي التكاليف المعلومة بالاجمال في ابواب الفقه وسلاسل
الشكوك المتقدمة واما الفروع في الاستصحاب يمنع صراحة او المستحب
ان كان الامر او الامر النفس الامري ما لهدرا معلوم منه ما في به
دليل

ولاد دليل على ان ذلك وجب اعتباره لان حجية الاستصحاب اياها لا تظهر
نفسه وطنية مدركه وهو الاخبار وحيدت بقيدت بالاستصحاب اعتبار
الظن فقد نفيت اعتبار الاستصحاب او بوجود المعارض للامتناع
المساقية فراه حجة **الثالث** قاعدة المقدمة المقننية لوجوب
الايمان بما يحتمل كونه مقدمة للواجب بمعنى ترتيب العقاب على ترك
المقدمة عند ترك المقدمات القطعية او احتمالية كما في مقدمة الواجب
وهو ثبوت العقل ولو قيل ان هذه الادلة الثالثة اعتمدت فيما علم بالتكليف
احكاما في ضمن من الوقوف او بين الوقاية المستبعدة لافسد الجزئي
مع فقد العلم الاجمالي قلنا ان كل فرض من العمل بالظن في المعلوم بالاجمال
جهة هنا العلم فالاجماع المركب من جهة الجنس وهو المرتبة من عدم الاجماع
المركب من جهة الفصل والى العول بالاحتياط لا لبرائة بعد انكار الحجة اقتصرة
الادلة عند كونه عند العلم الاجمالي غير موجود **الرابع** عامر من
لزوج دفع الضرر المحتمل ولا يندفع الا بالاحتياط كما هو ولو قيل ان القائل
برجوب العول بالظن يحرم الاحتياط والحكم على مقتضاها احتمال الضرر معارض
مقبلة قلنا الامر في المسئلة الامولية وهي وجوب العمل بالظن وصرته
وان كان دائرا بين الحد وبين الضرر بين الاآت في المسئلة القرينة
ومقام العمل يمكن الاحتياط كونه متمم التحريم ففي العمل بالظن احتمال مخالفة الواقع
من جهتين بخلاف الاحتياط **الخامس** وامانة البرائة عن
وجوب التحفظ انما علم عند عرض المسئلة بان لا يتحقق من العلم بل يمكن
من الظن يتم فيما عداه كالموكان ظانا من اول الامر بالاجماع المركب لا

فباب العلم بالمعنى الاعم منفتح عالميا قلنا ان الدليل على ذلك ان كان ذلك
من التلخيص القواني ولو عالميا يتبعها اتفاق اكثر النسخ وهي ما يؤيد من الاصول
 الاربعية التي كانت مشهورة بين الامامية في زمن الائمة متقولا عليها
 بينهم كاليه هدى الله التبع واجبا الثقة الموجد للعلم والكان المجزية امر
 جليا واجبا تلك الاصول كلها من المعصوم والاما انفتحت الامامة
 على العمل بها والاعتماد عليها بل لو كان فيها كذب لرد عنهم المعصوم عن العمل
 بها لاطلاقه على علمهم بها في زمانه فقيهان تلك الاصول ليست بايدينا
 اليوم حتى نعلم باليقين ان اخبار الكتب الاربعية هي اخبار تلك الاصول
 والثقة المتعبد بها لا بد له من حجة الا الفقيه بالنسبة الى كتاب الكتب
 الاربعية ان يكون من جهة الجنا فوذا من الاصل المجمع عليه ليس بجليا
 حتى يفيد اخبار الثقة عنه العلم اذا الاطلاع على الاجماع او صحت
 هذا الحضم وهو الاخبارى بالمتكدر للاجماع من اصله واطلاق المعصوم
 على اخبار تلك الاصول تفصيلا او الكلام فكيف يكون تقريره فيها
 حجة واجماع الامامية على العمل بها لعله لا بد علمهم بالواحد تفصيل
 في حجة العمل فلا يكف عن قطعيتها عند جميعهم بل لو قطعنا يكون
 المرجح الامام ثقة لم يقطع بعدم موهو لكون المنزلة امرافيا وان
 كان ان تاليف المشايخ الاربعية اما هو فثمة هي هذه التاليفات
 كما يظهر من كلامهم فقد بلات علم الرجال على المعنى الاعلى واجامات
 الشيخ على المصطلح المشهور وانتفاع العمل لا يكون الا بذكرهم الاخبار
 القطعية ليعمل بها كل امرئ حتى من لا يورث الواحد فقيه ان

القطعية

امد

القطعية عند المشايخ لا يوجب القطع عند غيرهم مع احتمال كونهم
 من ان ليس انتفاع العالمين بالواحد مهم وغيره مع حصول العلم ليدرك
 والاحاد وغيرها بل يمكن قصدهم نفع الكل لما عرفت والقياس على التقدير
 ونقل الاجماع مع الفارق لانهم الفقيهان يعرفان الخالد في الظنون كان المشايخ
 مكررا صحت ما في تلك الاخبار وهذا الصريح عندهم واطا من مكرهم هو الحكم القطعي
 ان كون مرادهم ما ذكرنا ظني وان القطع عندهم لا يوجب يوجب القطع
 لنا وان كان ان الكافي عن علي السلام ع وقال انه كاف في الثقة وسما كافي
 وهذا يكشف عن صحة جميع اخباره فقيه ان اصل الخبر غير معلومهم بالنسبة
 غير معلومته وان في تقريره عم ما في النسخ السابقة هذا كله مضافا
 الى كونه الاخبار في الاربعية وكثرة الوسائط وطول الزمان ووجود
 الاختلاف الكثير بينهما وان الكثرة كثيرة ما وسوق في اخبارهم
 مع احتمال التوسل في اصحاب الامر والمنازع بينهما في المطالب
 العلمية حتى علموا واصلها ولو دها حطا واحد في صحة تلك الكتب الاربعية
 من جهة التبعة الى كل خبر فيها وخرج عن القطع فندعى قطعية للسلطة
 السند واهية فان قلنا ان اخبار الاربعية قطعية الاعتبار بالبلد
 خاص وهو شهادة المحدثين على صحة ما فيها وكل شهادة حجة
 شرعية فباب العلم بالمعنى الاعم منفتح قلنا كونه ذلك شهادة لاخبار
 هم ولا اقل من الشدنية مع ان كون مرادهم من الصحة قطعية الصدق
 مظنون لا مقطوع ولعل مرادهم ما يعتمد عليه قطعا استنباط
 فليست هي قطعية تلك الاخبار غير قطعية لما حتى نول شهادتهم

حاد
 مع انه لا دليل على صحة الشبهة فان قلت انما لا
 حجة من باب نظرنا الى اصل الادلة الدالة على صحة خبر الواحد كما عليه الاكثر فليكن
 باب العلم بالمعنى لا مع منفتحاً فتدلتها بان نبأ المسلمين في زماننا على العمل
 بالاحاديث التي نظمت اليها بما انفردت فخذ فتاوى المحققين ولا يفتنون
 على السقوط على الكتاب وهذا الطريقة كانت مستمرة من زمان النبي الى زمان
 حقان اهل المدينة ما كان دليلهم اخذ جميع احكامهم مشافهة عن النبي
 النبي صلى الله عليه وآله كانت قرايع من وجهها والولد اباء والطفل معلوماً
 اهل البلاد فيمن ائتمهم بل واحد بلهم انهم مع الحكماء الاكثر
 من قبلة المسلمين واجماعهم على ذلك من تقدم الزمان الى زماننا تدل
 على صحة الخبر الواحد اما كثر بل المعصوم او لكشف اجماعهم عن رضاه به ولما
 ثبت الحجة للحاضرين ثبتنا بآدلة الاشتراك لئلا يفتنوا على اختلاف
 حكماهم مع الحاضرين ان كان اختلاف زمان الاحتمال النسخ فيه الا
 على عدم عرض النسخ بعد انقطاع الوحي لا وجه له ولا احتمال التقية فيه
 ان النبي صلى الله عليه وآله لا يقبلة عنده مع ان هذا الاحتمال يرفع حجة التقرير لا لكشف
 او اختلاف الاشخاص فيضيقه ادلة الاشتراك واحتمال ان تقرروا
 اهل زمانهم لعله كان لا جمل علمهم على ائمة اصحاب زمانهم الواقع وان لم
 يعلموا العاملين على التقية اولا انا تعلم وجوب الكذب في زمانهم في الاخبار
 فثابت ان مجرى العلم بالمطابقة لا يكفي في عدم المنع عن العمل بالخير باعتقاد
 واحد يحتمل عند العاملين المطابقة وعدمها لانه اعزاء بالجهل كثر
 الوسط لنا لاهم فضيلة اخلا لا نصير فامرة بلهم كانت تعملون بالاحاديث

حكام
 مع كثرة الوسائط ومنها ان نصيب النبوة والائمة والائمة في البلاد والبلدان
 والسياسة يدرك على حجة الاخبار والواحد مع وحدتها للاستقلال
 ولغوية الضبط لاجية قولهم ونحو آسألهم ليس الى الاطراف لتبليغ الحكماء
 بالتقريب المذكور ومنها ان اصحاب الائمة هم دوتوا كبا كثرهم تبليغ سنة
 الائمة واعلم عصمهم كانوا يعملون بحجة منها والحال ان العلم غير حاصل
 لغالب هؤلاء فاجماع اهل ذلك العصر وتقرير الائمة هم اياهم بل لان حجة
 الاحاديث لهم ولم يجد مفصلاً بين افراد الواحد وادلة الاشتراك مع العلم
 بالنسبة اليها ومنها اجماع علماء الامامية على العمل باخبار الاسبق وان كان
 لا يكون جلها او كلها قطعية عندهم واخرين باب الظن الخاص واخرين باب
 الظن الملم ومنها ان الكافي دون في الغيبة في الغيبة الصغرى وهو
 زمان مضمون الامام م وتمكنه من الروع وكان هذا الكتاب مشتملاً على
 اليوم بين الامامية لكنهم يؤمنون طائفة قليلة ومؤلفين للكتاب
 مع حكم العادة بعدم حصول العلم عالمياً للعاملين به فتقرروا هم اياهم كما
 عن المجتبية يتم في سائر الاحاد بالاجماع المكب ومنها امر فطحي مركب في امور
 فثبتته يحصل من مجموع العلم وهو ذهاب المعظم الى الارض حتى النسخ بالادلة
 الكليني والصدوق ليغلب انهما ذكر احديهما الاخذ بالاخذ عند
 الخبرين في كتابهما وتدون العلم كتيب الاخبار والاجماع المنقول عن النسخ
 والاعمال والاعمال في حجة المقدم على اجماع المترقي بوجوب الاخبار والاعمال
 وتدون العلم علم الرجال وطاهر بن العلاء على اخبار الواحد واصور بن مهران
 الساجز وخبر المعصم صحاح بتدون الاخبار وعدم تدوين القام

كتاب الشبهة بعينهم عن العلم بالاحاد مع العلم بالكل ومنها البنية والنظر
 والكهان **قلنا** اما الحق من الاول فهو ان محال الكلام حجة الاحاد في
 باب العلم بالكل من المقتضى من غير ذلك اجتمع فيه الاخبار وصحت الاصول
 بحيث كان التعميم مقبولا على الامور المتفاوتة في الحقيقة والاعتقاد
 القطعية للقرائن التي مرجحة واما اصحاب البنية صم والائمة فكان العلم
 مستدل لهم في الاغلب لعدم تمكن المحصور من قضا جواز جميع اهل
 من جلالا ونسأ فريها ونايما مسافة وبلا واسطة وعدم تمكن كل الناس
 اخذ شتاة مسائلهم منه ثم شفاها ولا بالاخبار القطعية غالب الكفيل
 من انساب النسبة الى فتاوى المجتهدين فعمل جواز العمل لا يصح الاثمة وبالا
 للفتية اما ان كان لاسباب العلم لهم غلبا بحسب النوع طاعت وادارة في الا
 الانفتاح الا غلبا كافر في الا اجاع في حق اصحاب الائمة موقوت
 لنا بادل الاثمة اكسلفنا وجود الاجماع في صحتهم لكن الفارق بيننا
 وبينهم موجود لاننا نعلم ما لبنا علمنا اجاليا بوجد المعاصرين والاخبار
 الكاذبة دونهم ونحن ملتزمون الى ذلك ونهم ولو التفت الى ذلك كان
 ذلك الاتفاق منهم في غاية الندرة بخلافنا وهذا العلم الاجمالي وجب الغرض
 علينا ولم يكن واجبا عليهم بل كانا كالمفكر في المجتهد **قلنا** ما لنا ووجب اقتضا
 العمل بالاخبار الفقية دون العاقل فينا ما لنا خلاف مناهزم فعمل
 فورا اخره وجبة الجبر لهم لانا فال موضوع مختلف فلا يتم الدليل على حجة
 الاحاد مع الفتح الا غلبا حتى صحت القلة والصحيح الاعلى والصحيح هو الحق
 فكيف عا على الصحيح سلمنا لكن القدم المعلوم من اجاع علم ما هو

الجز الصحيح

الصحيح الصادر من العدل الامام الغياطة العالي عن المعارض المسألة والاثني
 نادرسا في ابواب المعاملات بباب العلم مستند ما لبنا ونهم ان الصحيح
 العامة كافية مدفع محقق العلم الاجمالي بتخصيصها بعد ملاحظة معانيها
 من القنون المتعلقة بالاستقراء والشرع وعدم الخلاف والاجماع الظني
 وغيرها وما ذكره قدس سره استخرج اجوبة سائر ادلتهم وان سنسخت
 البسط فراجع مسائلنا المفردة في حجة الظن فانها قد بلغت الغاية في
 النهاية **الثالثة** بعد ما عرفت الاستدلال اعلى في ابواب الفروع
 فهل الملازم في العلم بالظن احد انه ظن ولعله اجاب على فرض هذه الصفة
 اما الملازم في تحصيل العلم والعمل بالاقتضاء او البرائة او التخيير بين الظن
 والاقتضاء او بين الظن والبرائة او التخيير بين الظن والاقتضاء او بين الظن
 او البرائة او بين البرائة والاقتضاء او التخيير بين كان التخيير بين المذكور
 او الرجوع الى الاصول العلمية كالاستصحاب والاستثقال البرائة والاقتضاء
 فاصل الاباحة لكل في مقامه او غير ذلك من الاصطلاحات وجوه تنقول بانها لزوم
 تحصيل العلم بقيد تعذر التكليف بما لا يطاق ولو قيل ان المكلف من سدد
 باب العلم على انفسهم وصاروا سببا لعينة الحجة فلا مانع من عقابهم على عدم
 اتباعهم بالواجبات الواقعية لان الامتناع بالاقتضاء لا ينافي بالاقتضاء
 خطا با وعقبا با وعقبا قلنا بعد تسليم ذلك في حق كل العباد انهم ولدوا
 سببا للامتناع لكنهم غير معتقدين بالسببية تماثل مع عدم حصول التقوى
 فلا من المبدء ومن مع عدم مورا الخطا بالسببية اليهم في من عنكمهم فشر الا
 امتناع بالاقتضاء ومنتهى وجهه واما الاقتصار على المعلومة والامتناع بالبرائة

منسوخ

فيما عده فستلزم الخروج عن الدين وهدم الشريعة كما ان العلم الاجمالي كثير في كثير
 ومثاق لا دلالة الاشتراك بل مخالفا لاجماع بعيد عن هذه الصنعة وذكر بعض
 المحققين في ذلك في هذا المقام انما هو المناقضة لا الاعتقاد مع ان مخالفة لا
 بالاجماع مضافا الى ان مقتضى البرائة التوقف عن الاثبات في المعاملات
 والمراعاة فيما لا يمكن فيه الاحتياط فيلزم احتلال النظم ونحو الامر فيما عدا
 بالاجماع المركب ولا يمكن قلته لقوة ضيقه سيما ان لا دليل على بطلان العمل
 لكن لا دليل عليها اليقين فكم اصلا لا اشتغال عن المعارض ولو قيل لو لم يخرج
 المعلوم بالاجمال والحكم بالبرائة فلم حكم بعضهم بجواز ارتكاب الجميع في
 المحصور وحكم العلامة بجواز طرح الامر من ما اجمعت الامة فيه على
 بالعادة واصنية خطأ المجتهد في بعض ظنونه في مجموع ابواب الفقه ومع ذلك العمل
 بنظريات في كل ابواب الفقه سواء العالم بالظن الى امر والمطلق قلنا كذلك
 على وجه صحيح للقياس عليه قياس مع الفارق واما وجوب الاحتياط في
 على المعلومات فتلزم للعسر والحرص الشديد وموجب للتوقف عن الاثبات
 في المعاملات المستلزم للاحتلال بالنظم مع انه في ذلك لا يبرر الوجوب والحرص
 كيف يمكن الاحتياط وان حكمت بالخير في مثله فبقية اما ما يجهل من
 وهو لاخذ باحد الطرفين بحكم التخيير ولو قيل ان اداة في العسر
 يعمل بها لم يرد دليل على العسر منها قد وردت الايات الناهية عن العمل
 بالظن قلنا ان انفصل فيها الى صور في العسر مع ان ايات في العسر ترجح
 ايات النهي فيما نحن فيه سيما تعارض الاثنين وتساوية فيهما
 على قاعدة في العسر لم يرد دليل على خلافه سيما عن المعارض الا ان يعارض

صحة العمل

مرة العمل بالظن فصار وقوم الفقهاء اذا استخرجوا المجتهد في جميع ابواب الفقه
 الى طبق الاحتياط لا العسر للاحتلال لازم على العالم بالظن انهم واه
 واما بتعويض بين الاحتياط والبرائة فهو مسلم ان عملا بالاحتياط في مظنون
 والبرائة في مورد التكليف ليس هذا الامر بالظن وان عملا بالاحتياط
 في مورد التكليف فهو مستلزم للاحتياط في مظنون التكليف بل في
 اولى وان عملا بالبرائة في مظنون التكليف فهو مستلزم للاحتياط
 للبرائة في مورد التكليف بطريق اولى فتعين بالتعويض نحو ما ذكرناه
 في العمل بالظن جميع بين البرائة والاحتياط ولو قيل ان العمل بالاحتياط الى
 حد لا يلزم العسر واما العمل بالظن فيما عداه ولا يلزم لتعويض في موارد الفقه
 بين الاحتياط والظن قلنا ان المجتهد لا يمكنه من التخيير في جميع احوال
 الفقه بحيث لا يلزم عسر عليه ولا على مقلديه لا خلافا من احوال الناس
 واصلهم فلهذا التخيير لا يمكن من اصله عادة او لا خلافا للدواعي
 ولو امكن فلا يمكن اطلاع المجتهد عليه ثانيا ولو امكن فهو عسر عليه
 ثالثا من باب العسر انه يقع من الحكيم ان لا يجعل سبيلا جليا لعنوا باهم
 بالتعويض الموجب لعدم الانتظام مطلقا في الاجماع مع نفي هذا التعويض
 على نفي التعويض في نفسه وما ذكرنا فقد روي على ابطال سائر احتمالات
 وان اردت التفصيل فراجع مسائل المفردة واما قد بلغنا فيها اقص
 المعانيات السابعة بعد ما عرفت حجة الظن من حيث ان في جميع ابواب
 الفقه في الجملة فلهذا حكم جميع اسباب الظن او يتعويض عن بعضه
 ان الظنون المنكوبة بالمعنى العام التي هي محل النزاع منها ما هو

الرا

الاعتبار له باب الأكثر الى اعتباره كالصحيح والضعف المنجية بالشبهة ومنها
ما هو مشترك الاعتبار لعدم دهاب الأكثر الى طرفية بحيث يوجب خطأ
عليه كالحسان والمعتقات ومنها ما هو موقوف الاعتبار لدهاب الأكثر الى
عدم اعتباره كالشبهة والاستقراء وعدم الخلاف والاجماع الظني والاعتبار
الظني ومقتضى الأصل والاقتضاء فيما خالفه على القدم المتيقن لاقتضا
في مقام العمل من قسم من القسم الأول وهو الصحيح الأعلى كاعتباره صاحب
لم ولسفلا ينص بان حقنا الصحيح المستصحب لكن يرد لها ان
الفتية الصحيح الأعلى وان كان الظن على خلافه لمعارضته شبهة أو
مشهور من غير الأول أو من موقن أو نحوها من الظنون كما هو ظاهر
صاحب لم نلا مقتضى لوجود العلم الإجمالي عطفاً على كثر من تلك
التخصيص المعارضة مع تلك السحاح الاعلانية في مجموع ابواب الفقه
لواقع فالعمل بذلك الصحيح بعد هذا العلم الإجمالي لا دليل بل في العلم الإجمالي
وليس العقل بل للعقل لأنه ترجيح للمرجوح أو المساوي إذ ليس العمل به
هذا الغرض قد دل متيقنا في مقام العمل وان علم به مع عدم كون الظن على خلاف
كما هو صاحب لم فهو مسلم لكن الصحيح الاعلانية بهذه الوصف في ابواب
الفقه نادرة لا تكفي لإدراج الاقتضاء عليها بل من العسر فيما عدل المراتب
لذا لحاظ والخروج عن الدين ان علمنا البرائة فعاد المحذور فلا يلزم
من ذلك الصحيح المذكور الى غيرهما من الظنون فان مقتضى الحفظ من
المعارضته مع الصحيح الاعلانية والواجبة للعلم الإجمالي لانه انعكاس
الى ما ليس معارضتها مع تلك الظنون للمأولوية والاجماع المركب
لأنه

وان شدي الى الثانية انفس سلباً لكن السحاح الاعلانية لاعتبارها اجمع حتى انه
معارض منها لم تكلف في ابواب الفقه سيما ابواب المعاملات ولين يجرى
ماذا يفعل مقتضى على السحاح الاعلانية في ابواب الفقه عند فقد هذا
تمسك بالاطلاقات والعمومات وهي مقتضى بالمول كاعتقاده ولا من
من الشك في غير ذلك ولو قيل ان لصاحب لم دليل على عدم اعتبار الصحيح
المشهور بل لم الجرح بعد الصحيح الاعلانية والبرائة البناءا هناك منقطعاً بها
على التبيين من جهة هذا الرأى الذي ركاه عدل واحد لعدم حصول العلم
بعد انه يتبين كية الواحد الفاسق موضوع للأصل النفس الامر فلا بد
من التبيين لاحتمال الفسق فلا يكون ضربه حجة والمفهوم وان دل على حجة قول
العدل المركزي له الملازمة من جهة قول الزكي نكر المنطوق عند انكار من
اقرى من المفهوم فلذا بعد ذلك كونه المراد هو التبيين على لا الظن وتسلم
عدم انفراد الفاسق الى المعلوم لا التفصيل ان دلالة المنطوق هنا
دلالة عقليته مقدمة ودلالة المفهوم لذلك بل العرف يفهم هنا ورو
على المنطوق مصداقاً للحاجة البناء لا انفراد العقل الذي اقناه على
كالاتار من ايات النهي عن الظن وما ذكرنا قد رجع استخراج دليل
الحسنة الاقسام سيما بعد ملاحظة ان الظن الى صل من مثل الشهادة
اقرى من الصحيح الاعلانية وان كون الاعلانية قد لا متيقنا بعد الاستداد
الاعلانية اول الكلام وان دباب المظن عدم حجية الشهادة لا بصريحها
بومع الاعتبار لعدم حصول الظن من راسم الى عدم حجية سيما اذا كان حكم
بعدم حجية لعدم الدليل على الاصل لا كالدليل على عدم وملاحظة

فيه ترجيح المبرج او التبرجع بل لا يخرج او الاجماع المركب في بعض المقامات
 لكننا نقسم في العلم بالظنون على كذا ظن او هذا احد المعجزات ونقول فيما علاه
 المحرمة فلا نقول بانقلاب الاصل كلية فمثل الظن الحاصل من النوم لا يفل
 به للاصل وعدم جريته في المعاني فيه لا الدليل على عدم جريته وان امكن
 ليقيم واما مثل القياس والاشتقاق والمصالح المرسلة فما انقطع بعدم
 ما للدليل فليت هو من الظنون المشكوكه ولا داخل في محل النزاع و
 ضوئها موجبها لتخفيض الدليل العقلي لما عرفت من ان مورد الدليل
 العقلي الظنون المشكوكه فليس لنا لتخفيضها بل انقصها لعدم جريته
 المقدمه المعينه وهي المقدمه الرابعه فيه واما الظن الحاصل من خبر الجرح
 والصبي الغير المميز فليست جريته للاجماع طاهر او بناء العقلاء في خبر الصبي
 المميز وجهان **اصل** حمية الظن المطلق منه وانه عدم التفكير العلم
 في المسئله العارضة للاصل وعدم جريان المقدمه الثانيه من الدليل
 السابق فلو علم التفكير من العلم في تلك المسئله بنفسه وكذا
 مع ذلك للاصل وعدم جريان المقدمه الثالثه من الدليل السابق ولو
 علم بعدا تمكن منه وحصل له الظن بالمسئله ابتداء من خبره فحضر
 عليه التمكن من المعارض لاحتمال حصول الظن بعد التمكن من الخلاف والاصل
 لا معارض له لعدم جريان المقدمه الثالثه بل ولا لواجب ولو لم يكن
 من التمكن لم يعمل بهذا لظن ايقظ للاصل **اصل** المبررات في
 مقدار التمكن الواجب استقراء الواسع فيه الا ان يلزم العسر والحرج
 فلا يجيب الزائد وان جازا وبلين تعطيل الاحكام منجز الزائد وكفى
 حصول الظن

اصل
 في لزوم العلم بالظن

في لزوم العلم بالظن

في لزوم العلم بالظن

في لزوم العلم بالظن

حصول الظن بل لزوم التعطيل اذ القطع غالبا لا يحصل الا بعد حصوله **اصل**
 لا يجيب على المجتهد بحصول الظن الاقوى فالاقوى بازدياد التمسك والدليل
 من لزوم التمسك وتعطيل الاحكام او هما معا اقول معناه اننا ان اوجبتنا على
 درجات الظن فغير ممكن غالبا او درجة من الدرجات المتوسطة فلا دليل على
 عليه فهو يقين بالمعبرين واكتفى بالاقوى فالاقوى اما امكن بحيث يلزم معه
 تعطيل ولا عسر فتجديد غير ممكن للفقيه فتعين الاكتفاء بظن الظن بعد
 مظان الادلة معا واما **اصل** اذا تعارض ظنا احد هما فليعتبر من الاضرب
 كالجميع مع التمسك وكان الظن الشخصي في جانب الاقوى اعتبارا لعلبه لجهله
 اعتبارا ووصفا وفي صوابه الاضعف اعتبارا لعلبه على الاصح لو جاز العلم
 الاجمالي بين الظنون الشخصية بمطابقة جملة منها للواقع فتنتج مع امكان
 منع كون الصحيح في مثل الصورة المفروضة منطوق الاعتبار اذ لا يورث
 عملا لا كمال الظن بالاعتبار ولو حصل ظن وهو ابتداء في يرتفع بلا ظلم
 ان الظن الشخصي بالحكم الفرعي الواقعي انما هو مع الشبهة بالفرض وان
 الغائب بشا ان الشبهة وان العمل بالادلة لا صابة الواقع وان فقد الظن
 الشخصي من الجاهل بين طرفي الشبهة باتفاق الدليلين وجها العمل بالاحكام
 لسلامة قوة اعتباره عن المعارض مع ان ما يحصل من الحكم بالتجسس حاصل
 من تقدم الصحيح ايقظ واذا تعارض ظن لا يقبض قطعا كالقياس مع
 المعبر كما يحسن الحسن والصحيح والشبهة وكان الظن الشخصي
 فحاجبا للقياس سلبا عملنا بالظن المعبر لاجماع وما تراه من نفس العمل
 بالغير فيستلزم انما على الحمية فاما من التعبد بطبعه لا التعبد بالاصل

في لزوم العلم بالظن

المنافع ولو سلمنا عدم الاجماع لقلنا ان صحتها العقل بالظن القبيح ^{مطل}
 اجماعية والثالث منفي بتعارض الظنين فتعين العقل بالظن المعبر ^{اقول}
 وفي كون الظن الذي لا يقبل للاصد في حكم الظن الذي يقطع بعدم استبا
 كالقبول وجهان واذا انفرد الظن المطلق كالحذر الواحد او الشهادة
 مع الظن كالحامس كالكتاب والخبيا المقطوع السند فان كان الظن
 الشكفي في جانب الظن الخاص قدم بلا ريب والوجه فاصح اولاً في
 من الجانبين فكل والثالث منفي باتفاق الدليلة او في جانب الظن
 المظن غالباً المعارضة مع الحكم العدميات الحابية غالباً فيلزم من طر
 الخروج عن الدين فتم اقول واذا كان الظن ان المعارضات من صنف
 واحد فحكمه موكدل الجواب التعارض والتراجع والحصول ان الظن
 الى اصلها صريح او مضمّن اما لا معارضة له اوله معارضه معتبر من
 صنفه او من غير صنفه مساوياً معه او اقوى ولده من جهة او
 اضعف وفيه معتبر قطعاً ام اصلاً ثم الظن الشكفي لما مفقود من
 الجانبين او في واحد الطرفين واحكامها تظهر بتأمل ما
 الاصح عدم حجية الظن في المسائل الاصولية ^{فليست} لسلامة الاصول
 فيها عن الاليل الواردة اذ باب العلم بالمعنى الاعم منفتح في اغلب
 مسائلها والسد في نادرها لا يوجب حجية الظن فيها اذ لا يلزم من
 الوصول الى الاحتياط او البرائة فيها ضرورة خروج عن الدين فقد
 العلم الاممالي ولو قيل عدم بعض الاحكام الالهية اصولية وبعضها
 فريية مجزاً اصطلاح فنقول باب في عظم الاحكام الالهية بسند
 فيجوز

في عدم حجية الظن في المسائل الاصولية
 العلمانية

فيجوز البهتان المتقدم في جميع الاحكام من صلب المجموع بجمع مقلداته وانه
 ان المبرمج مبرور للقطع بالمخالفة لواقعة تراعى المعلومات في الفروع وليس
 في الاصول مدفع بان حجة التسمية غير مجد قلنا ضم بعض الاحكام الفرعية الى
 الاصولية وترك بعضها غير متناهي لا يحصل العلم بالمخالفة في هذه الظروف
 باقية فعملت قلنا هذا مدفع بالاجماع المركب وسبب عاينه يدور الا
 بين حجية الظن في الفروع والاصول وحجية الفروع خاصة ولما كان الاجتز
 قدرا متيناً اقتضينا في مخالفة الاصل عليه فتم ولو قيل ان الظن المثلثة
 الاصولية مستند للظن بالحكم الفرعي والظن والحكم الفرعي حجة قلنا ان الظن
 بالمسئلة الاصولية انما يستند للظن بالحكم الفرعي الظاهر في الواقع والنية
 بينهما عدم من ربه والذي ثبت من البرهان السابق حجية الظن المسبب للظن
 بالحكم الفرعي الواقع لانه القدر المتيقن لا الظاهر فتأمل ولو قيل اذا كان الظن
 حجة في في المقدمة وهو الفروع ففي المقدمة ومحا الاصول العلمية بطريق
 قلنا ان الاولوية ظنية لا تثبت حجية ظن مع امكان منع الاولوية لان الاصول
 مباني واسن للفروع فينبغي الاهتمام فيها ازيد ولو قيل تمسك بقاعدة
 الاستتغال قلنا مدفع وجود العلم الاجمالي **فصل** الظن في الموضوع
 ان كان مراقب الاصل كالظن بعدم دخول الوقت او من جملة الاصل فالحال في المحل ورن
 فيما دار الامر بينهما او في الاصل ولكن لا يمكن المكلف من العمل بالاصل ولا
 تحصيل العلم ولا امتناعاً عن سبب اخر لزوم الاستتغال في الزام جميع المكلفين
 لم يلزم في كل واحد واحد كالظن بانه جهاد شخص لمن وجب عليه التقيد ^{فلا}
 كلام ولا تلا عمل على الظن المخالف للاصل في الموضوع الصريح لا مسألة حجة العقل بما ورا

في الظن في الموضوعات الظن

العلم والاصل الذي هو في خصوص المسئلة اذا فرض ان الظن على خلاف الاستلزام
 بنجاسة نسالة الجاهل ودليل بل من ترك الظنون والموضوعات الشرعية المحال
 القطعية الاجمالية كانت تنزيم في الفروع قد ليل الحجة مشترك بينهما فلما
 القطعية الاجمالية انما تصرف الفروع للموضوعات للاصل والفرق ابا قبل
 بتكليف المتأخرين بالاطعام الواقعية الفرعية وباشترائنا معهم في التكليف
 الاضطراري عن مخالفة القطعية بخلاف الموضوعات الصرفة اذ كان باب العلم
 مستلزما في بعض الموضوعات الصرفة فكذا كان مستلزما لكثيرين والتكليف
 للثبات في ظنونات الموضوعات الشرعية المعصية ليس بانها حتى ثبت لنا بآراء
 الاشتراك ولربما ان الظن بالموضوع مستلزم للظن بالاحكام الشرعية والظن
 فالاحكام حجة فلما المقدم المتيقن من البرهان المتقدم حجة الظن في الاحكام الشرعية
 الشرعية للاحكام الجزئية الشخصية التابعة للموضوعات الخاصة بغير الظنون
 الموجبة للظن بصدق الحديث عن الامام ^{عليه السلام} وان كانت من الظن في الموضوع الصرف
 وهذا لا يستلزم هذا الظن بالظن بالحكم الفرعي الواقعي ولانه لو لا الاستلزام في
 حجة اضرار الاحاد لان معظم الاحاد احوالها لها مظنونة فبيد الباب
 وما لم من هذا الشبهة ان مثل هذه الظنون اقرى من الظن الشرعي وفيها
 كثر في الاكتفاء بالظن الى اصل من يصحح العلم السند ونقصهم وصحتها
 الاصلهم ^{عليه السلام} الان بل من من الغرض من هذا لا يجب ان يفتيل منقول
 الحق ان الظن في الموضوع المستنبط حجة والملازمة هذا الفاذا الكتاب والسنة
 بقرينة النزاع في الحجة والنزاع وليس فيما علم عدم حجة فيه كالفقهاء ولا نحن
 والمصالح المرسله ولا فيما علم حجة فيه كقول المعوي وان كان لهذا والاصل

في الظن في الموضوع

الواردة

العديد كاصالة عدم النقل فان حجتها اجمالية والادوات الظنية والتبادر
 المشبهة للمعنى بجملة الاصول الاجمالية بل فيما سلف فحجة فيه لاستلزام
 والحق الراصد الظني وذهب الاكثر فقضى الاصل منه مع نافي الحجة سيما مع
 باب العلم الوجوه في اواظن مقطوع الحجة او الظن المقطوع الحجة فيه غالبا
 يجب لا يلزم من طرح الظن المنكوك والى مجموع في المواضع النادرة الى الاصول
 الفقهاء في مخالفة قطعية لكن الحق الحجة وفاقا للاكثر بلاد في عليه الاجماع
 وذلك لان الظن به مستلزم للظن بالحكم الفرعي الواقعي ولو لم الى مخالفة القطعية
 مستلزم هذه الظنون فاصل ولا نافر ضاربة من الكتاب والمثوات شملة
 على لفظ ظني الوضع وجوه واحد صحيحا مستلزما على الفاظها فطعنهم في وضع
 حجة حجة بجهان وموجعية فالمقدمة الرابعة تثبت حجتها مع العلم في
 احدها قدما متبقنا ح لوجود الفاظ حجة الاول دون الثاني ويمكن ان
 يدعى ان اعتبار الفاظ ان كانت معلومة الآن وجوبية او صورية او صورية
 يكون جميع الفاظها مفردة انتهى ومركباتها معلومة نادر فيلزم السد الاصل
 ليعم عند طرح الظن الظنون فتم اذ كان مثل الكتاب والمثوات الشاملة
 على لفظ ظني الوضع مثبت حكم اصولي على علمنا به ليعم للاستلزام
 اذ ان الظن في الاصول ليس حجة بل لبنا العرض والعقلاء على الاكتفاء بالظن
 في وضع الانفا **فصل** اذا استنبه على المجتهد بعض المائل ولم يعلم
 انها مسئلة فبقية ام اصولية ام كلامية بما يتفق ذلك في بعض المسائل
 الاجتهاد والتقليد ونحوها فهل يعمل فيها بالظن ام التنبه ينبع اصل
 الحق ان الظن فيها ان كان موافقا للاصل لا لوطن بعدم موافق تقليد المفسر

مع وجود الأفضل أو بعدم جواز تقليد المبدأ مع وجود العلم منه أو مساو
 كما يقتضيه أصل الشك وظن عدم جواز الرجوع عن التقليد كما يقتضيه الأصل
 فلا كلام إذا التزم لا يخفى من اعتبار الظن والأصل وهما متوافقان فكان الظن
 طرفي المحذورين عند دوران الأمر بينهما كالوظن وجوب عمل المتعدي
 بغيره إذا كان الأصل صفة العمل بالنظر في الأصل صفة التقليد وكما
 أن الاستصحاب يقتضي جواز التقليد في المسبوق به فكذلك يقتضي
 جواز الاجتهاد في المسبوق به فلا أصل في السبب وكما لو ظن جواز تقليد
 الميت لا علم مع وجودي أدون ولا اشكرك في الأخذ على طبق الظن
 البرهان القطعي فيه إذا تكاليف ثابت وباب العلم منسند والاحتياط
 فيه ممكن وترجيح المردوم أو التحجير به وبين المظنون غير مقتضى
 أو كان الظن مخالف للأصل كالوظن وجوب الرجوع عن التقليد
 في المسبوق به فكذلك يقتضي جواز الاجتهاد في المسبوق فلا في البين
 وكما لو ظن جواز تقليد الميت لا علم مع وجودي أدون ولا اشكرك
 في الأخذ على طبق الظن لبيان البرهان العقلي فيه أن التكليف ثابت
 وباب العلم منسند والاحتياط غير ممكن وترجيح المردوم أو التحجير
 بغيره وبين المظنون غير مقتضى أو كان الظن مخالف للأصل
 كالوظن جواز الرجوع عن التقليد أو جواز تقليد المفضل مع وجود
 مع وجود الأفضل فلا غيرة بالظن للأصلين أصالة الحرمة العامة والأصل
 اللغوي خصوص المقام المقام ولا يلزم المخالفة القطعية في العمل بالأصل
 المشتبهات **أصل** في حجة الظن والمسائل الاعتقادية ومنها مقتضى

في الظن في المسائل الاعتقادية

القاعدة المحيية أن استدلال العلم فيها حذر من التكليف بما لا يطاق
 بعد ثبوت أصل التكليف وإن استثنى تكليف كل الناس بالعلم والعدل
 اختلال النظم وإن تمكن أحاد الناس منه وإن لم يلزم أحد المحذورين
 مقتضى الأصل عدم المحيية إنما الشأن في تخصيص الصغرى والفروع
 لزوم شئ من المحذورين في المائل الرابعة إذا القوة العاقلة حاكمة في حجة
 كما قطعاً بذكر العقل وبفطرته مع قيام الصغرى في حجة منها **أصل**
 كما جعلناه دليلاً على أبحاث الوجوب والحرمة والأحكام الشرعية الشرعية في السنن
 دليل لما عداها من الأحكام الخمسة إجماعاً وهل يثبت الاستصحاب أو لا
 بما لا يثبت بالوجوب والحرمة من الأدلة الضعيفة وجهان مقتضى الجملة
 العمل بما وراء العلم واستصحاب عدم المطلوبة العلم لكن الحق هو أن
 في السنن فيما لا يحتمل المردومية وكان الدال على الاحتياط الجنب وذلك
 على ذلك بعد ظهور الإجماع حكم القوة العاقلة بحسن الأقدام على ما يحتمل إلا
 الرجوع المعتضد أو المريد بنصوص الباب ونصوص الاحتياط منه
 يظهر الكلام في الكراهة وفيما أنا كان الدليل فيه فتوى الفقيه مجزئة
 وجهان والآخر جواز السماع عند عيب وفي مجزئة الاحتمال العقل
 وإن فلا عن الفتوى كالوكان النص الجمل أو الملم المشكوك من الاحتياط
 المطلوبة ثم في جواز السماع كافي اشتراط الفتوى **أصل** حجة
 الجمل المرسل مع أو أنا كان الراوي لا يرسل إلا عن ثقة أو عدلها
 أو أن مقتضى الأصل عدم حجية سواء علمنا أنه لا يرسل إلا عن ثقة
 معلوم الوثاقة عند الخبر باعتقاده أم ظننا بذلك أم سكتنا فيه

أصل في السماع في أوله

حجة الجمل

انما العلم مختلف في الجمع والتقدير فلهذا ما يفهم المرسل ثقة عند الحكماء
 اوله معارض في التسمية فوجب الفهم والعلم بكونه ثقة عند الحكماء اجالا او تفصيلا
 ويمكن ان يقال ان لازم القول بالثقة المطلقة العمل بمقتضى ذلك عند حصول الظن
 مع كون ديدن المرسل لا يرسل الا عند ثقة سببا مع نصريحه بذلك **اصل**
 الحق ادراك الحق العقل الحسن والقبول بطريق الاعجاب الجزئي وتفصيله ان
 الحق يطلق على ما يوافق الفرض وعلى ما لا يوافق الفرض وعلى ما لا يوافق الفرض
 والطباع فيها اضافان فديققان وقد يفتقران وعلى صفة الظن وعلى ما
 ناعلم التوابع في الاجل يختص بغيره نعم وعلى ما لا يخرج في فضل بطلان الحكم على
 المبروح تحريما وكنهه والقبول يقابل في كل هذه وهو جاز في الاخير للبيان
 صحة السلب عن مقتضى المسامحة وحقيقة في البواقي لعدم صحة السلب لا
 الاشتراك المعنى وان كان الفهم المشترك مسكوكا لا اللفظي لاسيما
 عدم الاستشكال فيه المستند للمبدأ بالحققة فمعارضة بمثلها و
 بالقطع بان اطلاقه على تلك المعاني من باب اطلاق الكل على الفرد كون
 المتبادر هو الامر بالمعنى المشترك بل لا امس المبعين ومن علم المرغوب
 اليه ولو من جهة عكس القبح بل يصح تسليم عن الخصومات والنزاع مع
 الاشياء انما هو في المعنى الرابع حديث ان ظاهرا فلما الاساعة عدم ادراك
 العقل الملامح والذم والاولان للعلم في ادراك العقل باهما حكم البلاء
 وكل الثالث وان كان يظهر من تفهين بلكا بعض الاساعة ادراك
 العقل اياه والاخير داخل في النزاع ان كان المراد والجمع الاخرى
 لاحضار الذي ينوي ومحل الكلام ادراك المدح والذم في نظر الحكم
 صحيح

اصل ادراك العقل الحسن والقبول

حتى يحكم على الاطلاق في جملة والاخبار الخلاف في الاطلاقات الاول والآخر النزاع
 عن هذا القول لما على الادراك في موضوع الفهم او لا بداهة الذم عند كل
 على العلم بالمدح والذم لعل الاضواء وتوهم ان ناشئا عن الانس
 بالشئ كدفع المعنى او عن العادة كذا الى من المتبلى بلباس النساء او
 عن كونه صفة نفس ادكاه او عن مخالفة الغرض وموافقته كغيره فقل
 عندا لبيان او عن مخالفة الطبع وموافقته مدح وانا نعرف في العلم
 وان قطعنا النظر عن الشرح بل عند في الاديان وان فرضنا اعتبارا لثبات
 به بل عدونا يد يد فانه ظاهرا لاجل ظاهرا وان كان موافقا لغرضه او لا
 لطبعه واما جعله من صفة النفس فلا وجه له لانه من الاصل لا الجاهل
 فيدوم فاعلم ولو فعل مرة ولو سمعنا قلنا فرضنا انبات الفهم معني
 الظن ان تسبب عن الصفة النفس وثانيا انه لو لاه لما اقتضى المكلف
 باوامر الله تعالى ونواهيها لانه ان حكم العقل باقتناعه فمقتضى انما
 هو لغيره لا لعدم قدرته فاذا لم يحكم العقل بقبوله لم يحكم اقتناعه فلا
 يبرعه وعنده فلا يقتضى المكلف به بطم باتفاق الخصم ويكون التكليف
 ح سفيها والتمسك في انبات العلم بعدم صورة عنه نعم لبيان عاداته على الصدق
 منه ودين قل الكلام الى يد والامر حيث لم يكن مادة من ان حصل العلم
 بالصدق حتى يحصل العلم بالصدق انه لا يتبع الا في مقتضى العلم بالصدق
 او يكون الصدق موافقا لغرضه مدح بان الكذب لعل موافقا لغرضه
 كما عليه بعض المتصوفة وبانه لا يقول بكون الحكم معللة بالاعراض وبانه
 ما الدليل على امتناع مدح ورمات الفرض عندا او بكونه ملائما

لطبقة تفت بكونه من هاهنا من الطبع وانه ما لا دليل على عدم صوره فصار في
عنه او يكون الكذب صفة نفس والصدق الصفة كمالا وهو متناهي عن
منهج الكمالات مضعف بان الصدق او الكذب من اوصاف الافعال لا اله
وهو الكلام لا الاوصاف الباطنة كالعلم والجهل حتى يسمى صفة والتسمية
الصفة خلاف المعظم اقول سلمنا لكن النقص في صفات الافعال ليس
الا الفصح وبان مجرد كونه صفة نفس لا يوجب عدم صدوره منه بل لا بد من
ادراك العقل انها ليست من صفاته نعم فان ادعيته انه يدرك ذلك
لغير فقد ثبت المطلوب فتم وان قلنا الاجماع دل على تنزهه عن
النقص قلنا الكلام الى الاجماع فان كان حجة بنفسه فهو من الاصل الكسوف
عن الشرح فلعلم كذب انا العقل في المطلوب ثابت ولو قيل يكفي في لزوم
الامتناع احتمال صدقه وفعالته المحتمل قلنا يمكن كونه معدوم في كل حين
وعكسه فاحتمال الصدق يستلزم ان يكون في الغيبة المحتمل ان كان بالشرع
فلعلم كذب او بالعقل فالمطمئن ثابت فعلم لا شرع ان يقول ببناء على
مذهبه ان حصول التيقن اضطراري او يقول انه لا يمتنع في تكليف
السفة عند عدم التيقن وتاليا ولربما انه لو لم يعلم الفرق بين
البنى والتمنى ولو لم يعلم صدق النبى المعلوم بنوته لاقتران الظاهر
المعجزة على الكاذب او ارساله سوسة كاذبا والى اليان بالطلاق
الخضع ويكون ثبات المصدق على امكن العلم بهما وبلزوم كون ارسال
الرس والتكليف سفيها وعيبا الا ان يقول انه مجرد الاطلاع على
الحول في منه جعل العلم بنبوته فان يدرك الناس على ذلك على العلم

فصل

في حصول العلم مع الدليل العقل المذكور الذي لا يفهمه الا الاقل من المكلفين
اداة العلم بالامر من انظر ضطره معول كان الجز لكذلك جديران الجز مخالف
للميان مع ان الخصم يعترف بحقيقته شديتنا ويعلن ان التكليف على اطلاق
شرا لا لاية الشريعة لا يكلف الله نفسه الا وسعها ولازم بالانها التكليف
وفقد التكليف على الاطلاق فلا يصحح بل طاهها لاية الشريعة ان المكلف
وسع وحاله عدم وسع والجزئيين حصل الحالت في واحدة اصل
الحق ان العقل كالميزان الملمح والدم كذا بدمك استحقاق التوق
والعقاب بنى الاجاب الجزئى كاعلية الامامية الا القاصرين منهم خلافا
للاشاعة الرز كسوى فالمنع مع والتوقى فالمنع في العلية لتناقضا
المنع ورة وحكم العقلاء بان المولى ليس عادلا اذا لم يتقم من عبده
الطالم لغير المعلوم وبدم من ترك انقاذ العزف المحسن اليه مع قوله
عليه معلل بان جزاء الاحاطة لا مشا مع تدعيم للمناط القطعي ولا خطا في
العقل فان ترتب التواب والعقاب على الامر والنهي اللفظيين الى الوجه الشرح
للبال الجبل مجبوبة الماس مريه ومبغضة المزي عنه المعلوم من
الشرع الكاشف عنها فاذا قطعنا من العقل بالمجسنة والمنقوصة كما ثبت
والاصل السابق لزوم القطع بترتيب التواب والعقاب ولا خصوصية للامر
اللفظي لحكم العقلاء ولما لم يكن يستحقاق العبد القائل للولد المولى
الامر والعقاب فان لم يكن لها منه ملوان فالرد في ذلك لا شئ لا يمتنع حتى
انها الغنة مع انه لو لا ذلك لما كان تحصيله الكبرجانه ولا معرفة النبى صوة
المعجزة وليضا ان الحال عيان لان العقل في معرفته او الشرع بعد حصول المعنة

الظلال

فخصيص المحاصل او قبله هو فرع ثبوت لزوم اطاعتهم فيه وما او بتسليم
الابرار على المفصل بكونه بعد ما ان العقد لم يدر في العود الى البدل بغير
الظلم والعقاب عليه لم يدر في العقد في النظرية بطريق اوضح نظره
في التفصيل الى ما دل على تعذيب عبدة الاوثان وفيه انه ان جعل سببا
لادراك عقولهم في العقائد فهو غير معقول واكاشفا عنه جائت
الاولوية **اصل** في حجة العقل في الدلائل ما حكم به العقل حكم به الشرع والاصل
انه كلما حكم به العقل فهو كذا في متن النزاع وان لم يجعل الشارع
اذا قلنا بجواز خلق الواقع من الحكم او جعله ولم يبيح له بینه صوابه لم
ولم يبيحه من لغيره ولم يبين السفاء لعبا فان كان هذا المراد فما جاز
عن هذا النزاع والحق حجة العقل القاطع حتى في الفروع خلا فالامان
كما يظهر من صدر الدين حيث منع من الحجية بعد تسليم ادراك
الملح والتواجد والهم والعقاب وبيع النزاع ما كانت الاستفاد
والاستفاد اصلين كفيح الظلم او بتعيين كوجوب المقامات الواجب
او مختلفين كما في فقيهه ابا ان الاول قد مر من قبض ويسهل
مسئلة اخباري هنا بخبره ان ذلك في قولنا ان الفاضل المذكور بان
اتفاق المحدثين والاخباريين حجة كاشفة عن وجود دليل على المتفق
عليه لانهم لا يقولون بالاستلزامات العقلية بخلاف المجتهدين
لقولهم بما اذا افعال تتوافق مع منها لم النزاع هنا مع الاخبار
يختص بالعلاب كما يظهر من بعضهم ومع الاستدلال بعلم العقائد
في وجه لقولهم بعدم تبعية الاحكام للمصالح الكامنة انا ان العقل

بعد ما قطع

سببا قطع باستحقاق التواجد والعقاب في مرحلة الظن والاول كالمفصل
من الاصل السابق فلما زعم القطع بالحجة انهم ولا ينصرون السبل فيما جاز
من اجماع الفقيدين وانه لو لم يكن القطع بما الحاصل من الفعل حجة يمكن
القطع بما الحاصل من الشرع حجة اذا لم يدل على حجة القطع الشرعي ان
كان هو الشرع نقضنا الكلام اليه الى ان يدور او يتسلسل وان كان
حكم العقل بلزوم دفع الفتن المقطوع فنتسك والفرق حكم وان لم يكن
قطع العقل حجة بلزوم عدم تعذيب عبدة الاوثان لعدم وجوب
معرفة الله وتبليغهم والنظر الى المعجزة والتعذيب قد مر وانما البقيع
فاخنة بالعرف ونظر اللغة وكذا فاضنة منهي عنها للاتباع السنية منهي
عن الفحش والمنكر وحمله على المحرم موجب لتحريم المحرم مع ان المتبادر
من القول ما ذكرنا وهذا الدليل يتم بعد اثبات ادراك الفقيه وان
يدرك العقاب بوللا اخباري سادة بان حجة الفقيه الفقيه حجة تثبت
عن الشرع لا العقل بل لا لاية ذلك على ما لا اشعرى في ما كون الحكم
ثم تاتى للصفات وفي ادراك العقل الملح والزم اذا لم يجعل
المنكر عطفاً تقريراً وجعلنا عبارته عما يحكم العقل يقتضي ولو
تمسك الاخبار بغيره لم وما كنا معذبين حتى نبعثهم سلك
نبأ على ان انظر الرسول الطاهر سيما ملاكظة البعثة وان ضد
المتعلق فيها بغير العوم وان الاخبار غير في فعلية العقل
منزلة في الاستحقاق حذر من التجري على المعاصي في الاجابة
كاتبه عنه بان المراد منها حق العذاب في العاقل لا تعبد البعثة

بلا مظهر من المفسرين كاقول وملاحظه ما دل على تعذيب عبد الاوثان
 وبيان عادة تعذيب النذير بالام السالفة في العاجل وبيان دلالة حد
 المتعلق من الاطلاقات لا العوم فيصرف الى السائح وهو نفي العذاب عما يحتاج
 الى البيان والبعث كما لا يستعمل به عقولهم فان شئت فارجع الى
 العرف وبيانها مع الآية المشبهة ليهلك من هلك عن بينة ^{لحيته}
 منصوص العدم والتعاضد من باب العامين عز وجه مخرج الاحتمال ^{التعاضد}
 ما يستعمل العقل قبل البعث فيرجع الى المرجحات وهي لو لم تكن مع
 الاخيرة فلا اثر مع الساقطة وبيان تلك الآية ظاهرة وادلة الحجة قاطعة
 فلا تكافؤ او قبول الدال على ان كل من شئ مطم حتى يرد في الامم ونهى حيث
 ان المتبادر للقطبان فلا تكليف ورودها وان استعمل العقل ولو كان
 المقام مما تخيل ورودها في الواقع اندفع الاحتمال بالاصل لبيان
 اعتبار ما لم يعلم بحدود الامم والتميز لدفعنا بعد الانصراف الى
 المسقولات كما مر وبيانها ظنية والمثلية التي علمية وبيان ظاهرة دالة
 الحجة قاطعة بمجمل النص على الاعم من الاراء العقلية او تخصيص
 ما يستعمل وبيانها واه ابا ان في اصابع المرأة ومن سامة في الولاية والافاق
 الدالة على ان لا تكليف قبل البعث ليهلك من هلك عن بينة والافاق
 الدالة على انه يجب على الله تعال بيان مصالح الناس ومفاسدهم والافاق
 الدالة على ان الزمان لا يخرج عن حجة لعرف الناس ما يعلمون ونفسهم بالافاق
 الدالة على انه لا يجب على العباد استعمال العقل والبيان
 الرسول ان التكليف فيما اراد به فيه العذب لطف كل المك
 لطف

لطف واجب فيها لا تكليف لا تعذيب وان استعمل العقل لانه لا لطف
 تلاجئة اهان العباد بحقوق ولا احسن ولا ارفع حتى يهلك العقل ويكون
 ارادته لربك لا للارزاق على الله سبحانه ان يامر بالامر العقل في خارج عن
 في ابداع الاحكام مع انه مع حكم ما ياب ويضطر ما يريد قد ظهر اوجه كل
 عقبات ما مل فيها من وتظهر في النزاع في حجة العقل في تطبيقها حتى
 القامر الفرج الذي يستعمل العقل ولكن المسلم القاصر الذي لا يتناول
 الى المشرع وفي هذا رخص الخبير العقل اوله ويمكن من التمرة في اثبات
 حجة الظن من باب الدليل العقل وفي جعل الظن القيد المعتبر من حجة عند
 تعاضد الدليلين او عند دوران القيد بين الحجتهات سلا ولا
 الاصل الصواب الى احدها وفي اثبات النتيجة ان ارجح من المحدثين
 وللدليل على اصالة الظن في اثبات حجة السامع في السنن اذ لم
 اخباره لا يفتقر لفتح في السند او منه حجة واثبات التكليف في باب
 الفقرة في المستقلات العقلية واثبات اصل الامة والبراءة لكن
 على ما لم فيها اذ في مجمل سمعنا نقول الحق لا ترة لانه التكليف فيما
 بالعقل لطف وكل المكلف واجب بالسامع بين كل الاحكام لا ينافي
 كليات الكبرية فتم وبيان الوجوب بتعليق قائل امره بالمانع كطهر
 الحجة وبيان بيان السامع لا يلزم عموم المكلف دائما كما
 وبيان بيان السامع الذي لا يقول بالان يكون عزيمة الا
 او حجة في العفا وكذا يدعي ورود الشرع على طبقه ^{اصيل}
 في اثبات تبعية الاحكام الشرعية للصفت فالكل ما حكم به الشرع حكم

صحة تبعية الاحكام للصفت

والمواد ان كان يمكن ان يجعل السارح وحكما وان لم يجعله او جعله لم يثبت
به العقل بعد الجعل والاطلاق حكما اجماليا يحكم بمطابقة للصفة
من مقتضى جعل هذا الحكم والمخالف الاسعري يتنفي بتعيينها للصفة
معظم لما على اطلاق السبب الى ان لو تعينها للصفة ان يهدم ادراك العقل
وعدم جحيم وقد ثبت جحيمه مما مر وعلى اتيان الاجاب الى ان احكامه تعين ان
لم يكن معللة بالاعراض لزم العيب وكانت باعراض رخصة الحكم لانه لم يزم
الاحتياج او الى ان لم يجد الاطاعة والعصيان للتوابع والعقوبات من غير
خصوصية عن في المعصية والمنع عن لزم اللغو والعيب في الخصائص للكون
ترجيحا بل ادعاء وان لم يلزم اللغو في نسخ الاحكام جعله وخصوصية عن راجع
اليهم موصوف في نفس الامر به والمنع عنه مع قطع النظر عن الاسر والنهي بغير
الطلب وان لا يربح فان كل فعل في الواقع اما المصلحة في اتيانه او في تركه
لاستحتم في فعله ولا في تركه ففي الاول لابد من الامر به ولو لم يبادر بطلب تركه
ترجيح للمرجوح واما منه تسوية بين الرجح والمرجوح وفي الثاني فلكه
لما مر وفي الثاني لست بالدين ايا من حد من الرجح بل امر مرجوح ولا يرب
في تنوع الاحكام الشرعية الى الانواع الخمسة فان كل فعل لا ضل ولا ضللا
صفات الافعال في مصلحة الايمان او العزل او التوق فالمطلوب
فان لا يربح احد الجاهل من التلازمة للصفة مضافا الى الالة السريعة
يلزم عن الصحة او المنكس ويتم الاما في غير المنه في الاما في الركب
ان كان واما لا ينبغي السبب الى الخصص والالتزام به انه يجب عليه
في مصالح العباد ومفسدهم الظاهرات في وجود مصالح ومفاسد

مصدق

ومفسد مع قطع النظر عن الامر والنهي لكن المقصود لا يزداد الاشق بل
استكان ولو قيل ان من الامر ما يكون المقصود منه نفس لئلا يفسد
مصلحة في الامر به ولهذا امر الشيع كلهما من هذا الباب قلنا ان لا تنقل الكلام
نفسه الى اهل البيت فقول لا يله فيه من مصلحة فهدا من احد الجاهل من التلازمة وانا
انه لو كان المقصود في هذا التلازم فلا يربح اما الاطلاق لعدم اتيان للمنفعة
ايمان المكلف بالمفادات والواقع خلافه ولو قيل لعل المصلحة في جعل نسخ الاحكام
مجرد الطاعة للتوابع والعقوبات وفي تنوع الاحكام لزوم التكليف فلا
لزامه بالكل او منى عن الكل في تخصيص بعضه بالامر وبعضه بالنهي كما في قوله
لا طاعة في الامر في الا بالامر في المكلف باتيانه كالصلوة والزكاة وبر
الاطاعة في النواهي في النهي ما يربح عباية المكلف كالزنا والكل المرام وكان
في جميع الاما لا طاعة والاشياء لا يربح ولا صفة في الاول مع قطع النظر عن
الجهة كما تدعيه ويؤيدك الالة السريعة ما اسرنا الا يصيد والامر وما صدقت
الحج والامر لا يصيد وان لا يصيد الا بالانقضاء بالواجبات التي صلتها اليها
المشروط بنية التقرب واما يربح يوم الرجح بل امر مرجح انفس في الخصص كما يجب
الرجح في الصريح والاضافات في الظاهرين وهكذا ولو قيل ان كان القرين من
الله سبحانه بالصلوة مثلا ادراكه لعل في نفسه كما ان الطبيب المريض لا يربح
يرفع منه كان عقاب الا يربح على ان لا يصيد مصلحة نفسه بترك الصلوة سيما ما
واللطف ويكفي كالوامر بالواله وان يربح من نفسه في نفسه فخالفة وقوله في ذلك
تلازم هذه للصحة فلا بد ان يكون المقصود مجرد الطاعة والانتفاء ولا فساد
بالنقص لو كان غرضه محض التقرب الى الحق ورايهم وانا بان من من ان كان

الخلفه راسا فهو كذا في او في تخلفا في العفا وهو ليس من الجمل بل هو لازم الى
 كروية الاربعه وفي فعلية الغياب بده ان شأ فعل وان شأ نك **اصل**
 من الاشياء فيجعلها اهل هاديات ان ام بالاوصاف اللائحة المقومة للمعية
 باللازمة والناطقة والحقيقة والصدق ^{فالمعنيين} حزنوا الكذب من الكلام حسن لا بل من
 الواقع والكذب فيجب للمعية الواقع ام بالوصف فلا ان يكونا من غير
 المعية للاحكام كالنفع والفهم والتعجب لمصلحة الاباء والظهاره ونحوها
 الاوصاف الموهبة لتفصيل الحكم الشارح لمصلحة العلم والجمل لمصلحة ام
 الاولين لو اطلع الصدق مع النفع الذي مع الصدورة ما فيه مصادره من نفع
 الذي اثنين من وجه الجمع الى المبرجات الحارضية في مقام العمل وعلى الاصل
 الصدق حسنا ولا ينبغي بل حسن ان نفع وفيه ان اصاح المقامات
 مختلفة وهو وقيل بالتفصيل بين الحسن فذلك في النفع والوصف ^{فكيف}
 في الحسن تنفاد الجمل القبيح والخوف بطلان كونها بالوصف مع ملاحظة العلم والجمل
 لا يستلزم للتعجب وللرد ومخالفة لطريق العقل وبطلان كونها بالوصف
 بنحو الايجاب **اصل** حتى مع عدم ملاحظة العلم والجمل للقطع بحسن
 مثلا وان اضرب من باب تعارض الحسن والنفع فبطلان الايجاب العمل
 وما عدل ذلك فهو محل التوقف فيجمع عند الشك الى ظهور خطايات
 الشرع ولو قيل لا توقف في بطلان كونها فائتين بنحو الايجاب العمل
 النسخ واقع فالذي لا اختلاف حكم النسخ والمنسوخ ان كان نفس الشيء
 قداما لا نقضا الشيء الواحد بذاته الحسن والنفع او الوعد فيها او في
 نيل المطلوب ولان مثل الصدق الفاء الذي اتبعه الحسن والنفع باعتقاده

القول

القائل ان يتسما ان كان مادة اجتماع الام والنهي فهو قبيح لانه لما
 كان احدهما دون الاخر واشتق الاصل من لزوم تخلف الاخر عن الاول ان
 الام والنهي ان الحزن القبح ولانه يلزم اجتماع الفدين في الكلام ^{الاصح}
 في الفدين قوله لا كذا بنحو والصدق هذا حسن لانه صدق وقبيح
 لاستلزامه كذب كلام الامس وعكس الكذب لا يجنبنا بالشرع لعله من
 تعارض الاثنين وان الحزن القبح مقتضى الام والنهي لما عدت نامة
 وان مستلزم القبح ليس فيهما وتظهر شرع الخلاف في خطية والصدق
 وفي جواز اجتماع الام والنهي وفي اقتضا الام بالسئ انتهى عن
 الخاص وفي لزوم فساد العبادات المكروهة كالصلوة في الحمام مما لا بد
 وفي ناسية الماصو الصادرة من سهوا او جهلا **اصل** هل يجوز خلق
 وافعه من الواقع بنحو الايجاب الجزئي من كل حكم في حق المكلفين كما في فعل
 الصبي المميز ام لا او مسئلة وان كانت من المسائل الكلامية فكر العمل
 الغني حجة فيها لاستلزامها الحكم الفرعي والاصح في مسئلة الجواز
 لا الامتناع كافي فظاهرها وخبر الخلاف من احوال الملوذ فان رلا
 العقل الحسن والقبح وبنوعية الاحكام للصدقات لوجهية العقل ونظرة
 مع الشرع كما هو والخبر في المسئلة ان الواقع ان كانت متعجبا اليها
 للمكلفين لم يجز خلوها عن الحكم لفائدة اللطف فتم وللنصوص الدالة على
 انه جعل العمل وافعه كما وبينة لبيده صحت **اصل** حتى امره شر الخدش
 وفصله رواية درست وقوله لم يشرع حتى يرد فيه الام لا نهى الا ان
 انها ثبت الحكم الظاهري لا الواقعي فتم وانها لا تحي في الاحكام الوضعية الا

في بيان خلق وافعه
 من غير صلات

الا ان ينسب بالاجزاء المركبة وغير محتاج اليها كوقوع الحرق فخرها افرها
 الحرق ليقول ان الحرق فخرها مطلقا اعمامة وتقيدها بوقوعه
 فرع في العرف للتعاضد فتم **اصل** اختصاره ان الاصل في الاستنباط قبل
 الشرح بل من الخطا الامانة ام علم الحكم ام الوقف والا ولا يجهلان
 الامانة والخطا الطاهرين والواقعيين والاصح يحمل الوقف فاصل
 الحكم في خصوصه او بينهما والمارد بالاشياء الافعال اعم مما يتعلق بالاشياء
 كالاكل والشرب ام لم يتعلق كالفتح والفتح والتدبير فبهم بالافعال
 لا اكسبا الا ان يحمل المصطلح على المتين فتم ومحل النزاع الفعل الافتراضي
 العين النظرية التي لا يتقبل حكم العقل بالمفهوم مع كون الفعل مآ
 فيه اشارة المنفعة المفسدة وان كان محتملا للمفسدة ولم يمار على هذا
 منفعته فيه ولا مفسدة ظاهرة مع امكان القول بالامانة وعدمها هنا
 اصح الا ان يقال ان ارتكاب مفسدة في كل الحكم بالامانة مفسدة
 والمراد بالامانة محتمل ان يكون الامانة الخاصة كاهي ظاهرها حيث يطلق
 او مطلقا اذن المسائل لما عدا الحرام او ما اذن في فعل وتركه مطلقا او ما
 في فعل وتركه مع علم مرجحها الفعل او مع عدم مرجحها التارك والمراد
 بما قبله **ورد الشرع** ان كان قبل اصل الشرع عقلا حقيقيا ففعله فلا
 الواقع اذ الشرع اما مقدم على الملق او مقارن وانه لا يترد في اثبات
 الحكم من كان الشرع الا ان بالتمسك بالاصح ولا يمكن لمقتضى الموضوع
 حصول العلم الا بما لي لنا بين المسببات فان لا يقول بحجته **اصل**
 ويقول هذا الاصل كيف يتبين هذا الاصل وهذا لا يشك في ان المسئلة

اصل الاستنباط قبل الشرح

كبر

ليست مثبتة مع الاستصحاب او قبله فرضا ففعله مآ من عدم الفائدة في
 بالاستصحاب مآ من عدم الفائدة في فرضا ففعله مآ من عدم الفائدة في
 ونبيها اي من ان الفقرة ففعله انه ان كان مع فرض العتق مع الدليل على انه
 هو المتيقن او قبله فيمكن فرض والد بعد لعنت نبيها او قبل العتق مع الدليل
 الشرح وان كان بعد العتق ففعله انه خلاف قولهم قبله مآ من عدم الفائدة في
 نصريح بعضهم بان المراد اما الاتقان الثاني او الخامس ولا يناسب القول
 بانه لا حكم لانه لا شرع ومع قطع النظر عن الدليل الشرعي ففعله انه حال من
 الافتراض في محله الشرع غير محتمل اقول نعم انا وان استقيننا التام في الفرق
 بين هذه المسئلة ومسئلة اصل البرائة فلم نجد وقد تبين الفرق بوجه آخر
 ليس في منها يثبت وكيف كان فالاصل الاصيل في المسئلة الخطا ان المفروض
 ان الفعل المتنازع فيه محتمل مفسدة ولو لم يوجب دفع الفقرة المحتمل حكم العقل
 ولو قل ان التارك ليعم محتمل الضرب لا احتمال الرقيب هذه الوقف قلنا ان
 وجوب العمل غير محتمل لانه مما لا يطابق ومرة العمل محتمل ولو قيل ان العقل
 لا يقرب من التمسك من كل محتمل وهو قلنا انه لا اجل سركا باقل القبيح من
 لزوم دفع الضرر المحتمل الخالي عن المعاصي والنجس النصف في مال الغير بعد
 اذنه وان كان مواليه مآ من عدم الفائدة في فرضا ففعله مآ من عدم الفائدة في
 الغير تنصرف العبد في نفسه ليعم نفسه في ملك المولى ولو قيل ان نفس
 من الفعل تنصرف في النفس اذنه وان بنا العقلا على عدم النصف في مال الغير بعد
 الشك في الاذن انما هو لانه المالك الى ماله بخلافه وان لا شك في الجواب
 لانه لا استطلاع وان انتهى حكم حالة الصغر يقتضي الجواب قلنا ان

كون الترتيب نظام وان الخلق وان تنفع من الحاجة لكن المخلوق محتاج الى القياس
 على الاستقلال قياسا مع الفارق وان الكلام قبل ورود الشرح ولا يقبل الا
 ح هذا بالنسبة الى الحق وورد الشرح واما بعد فلهذا قيل العوض على الدليل
 فالاصل الاصيل اذ لم يذكر للوجهين مصداقا الى ان الفقيه بعد التبع في
 الشرح لم يزل اجالا جهرية جلية من تلك الافعال فلزم اجتناب العمل لها ثلث
 الاستغناء ثم الحق في المسئلة الاباحة عقلا وشرا قبل ورود الشرح بعد
 قبل التفتي على الدليل الرابع لبناء العقل على تسفيه من اقتصر في افعال على
 العترة في مطلق ما به فاندفع الغرض المحتمل ولم الاذن عند عدم امكان الا
 سبب ان لبناء العقل الذي هو صفة صناعية من التكليف بل انما
 ومن التكليف بما لا يطاق بعد كونهم يعتقدون في الجواهر غير وادعوا في
 فاعادة الاستئناف اذ لا دليل على جبرها في مصداقا الى الحق له
 يمكن شي طم الخ والمتبار من المظم مطا الاذن او الاباحة الحامية ومن
 قوله حتى يقع حتى يعلم بالورود فلا يضر احتمال الورود مع كونه محتملا
 بالاصل ودعوى العلم بورد حكم في الواقع للفعل المتكرك لعدم
 ظهور الواقعة منه كما في فلا يخرج الاصل مردوده بان المسجل بعد الحكم
 اما هي او مضمومة لا مضمومة فقط مع ان المستبعدات كثيرة العلم
 الاجمالي فيها لا يفرق كما في شبه الغير المحصورة مع ان الفاعل بالحق
 يحكم به فان علم بعد ورودها في نفس الامر ونقهم انه يكفي في
 ورودها في العقل كما في تاسيس الامل لانه كلما حكم به حكم به الشرع
 مفرغ بعد ان اطلق الورد واطلاق النهي الى مثله ولو قيل

الردية

ولو قيل الرواية ضعيفة ومن الاثبات المسئلة فمعية وهي مفعلة بالعلم والى الا
 الشبهة خلق لكم ما في الارض جميعا وفيها جمع من وجهين المعهولة والتاكيد
 للانفعا والمقام مقام الامتنان ولا معين لبعض المنافع فتعقم من هذه الجهة
 البين الا ان يقال ان المقام ليس مقام البين او ان النفع مفسر بعينه في رتبة
 لكنها ضعيفة وان موهمها الافعال المتعلقة بالامعان خاصة الا ان
 يقال باقتصاص النفع بها او بفكركم بركب الاجماع والحق ان منفعة الشيء
 ان كانت واحدة او متعددة وفيها اظهر عرفا فلا اجمال في الالية بالنسبة
 الى تلك المنافع وان لم يكن فيها اظهر او لم يوجد فيها منفعة ظاهرة فالاجمال
 في الالية بكت الالجاب التي لا الكمال اصل في ذكر مسائل البراءة
 والاحتياط فاعلم انه اذا شك في اصل التكليف او كيفية فالامام ما ذكر
 بين الواجب وفيما الحرام وكما الواجب او الواجب والحرام وفي الاول ما ليس
 اجمالي في الواقعة الى اتمه المستكينة بالتكليف فيكون شك في التكليف لا في
 مراديه كالظاهر والجمعة سواء في الاجمال من فراض الادلة او غير اجمال
 او مصداقية كاستنباط حجة العقلية بين الجهات والرواية المندورة
 وطها بين الزوجة او بين الاقل والاكثر استنباطا ليا ام امثا طها
 مصداقية ام مراديا نفسا اجمال المراد من الشك في الحدود اذ في الحد
 لغرض الادلة او اجمال اللفظ في بيان الاحكام تلك الاسماء يقع في
 طال اصول ثم اعلم ان المراد من الشك هنا اسم ما تسمى في طها وفي
 ظن لم يقع عليه دليل وان ما يندفع في معتبر ولو قيل فتوقفه
 محتمل استغناؤه الى النفس خاض في مناع اصل البراءة ولا احتياط وكذا

في مسائل البراءة والاحتياط

على اجمال في مراد من الشك بين الشكانيين في الشك

وهو مستوفى فيه ان الخضم عوى قلة السموات والارض فانك معا قاع
 الموجب العقل الى مري مع عدم علمه به وهو سعة او مع علمه به فهو قلة ^{الارض}
 او مع ذلك الاضيقا الغيا معلوم وموجبه للعبد خسفة والمعلوم وموجبه للمعرفة
 ان لا ريب عليه في الدلالة الابدية او على قلة الغنى المم المختل فلا يتحمل القصة
 بعد طلبها احتمالات الاربعين في ناسد والى قوله ثم وما كنا حذرين حتى
 نبعث رسلا فان جعلنا الرسول من الذات بوصف التسلط والدلالة ^{الطاهرة}
 والاول بالالتزام ولفظها المراد مقارب الاصل خربت عن الدلالة الا ان يكون
 الزمان على الخضم وقوله ثم لم يملك من هذه بينة وهي من بينة والدلالة
 اما بالمنطق فهو من الالة حذرين من الكذب او بل المفهوم اقول ولو جعلنا
 البينة اعم من مثل حكم العقل بالاصل الا ان تستغنى الدلالة وقوله ثم
 لا يكون الله نفسا الا وسميها بغيره ان العقل لا يتحمل عندهم الروح
 وقوله ثم لا يكون الله نفسا الا ما انتها اى ما افدها واعلمها الى
 المنطق متخا قلة ما يجب الله ثم علمه عن الغنى وهو موضوع
 ولو قيل انها ضعيفة وانها احاد والمثلية اصولية وان الغنى
 في الشئ جمع محله باللام فيفيد العموم فلا يثبت الجزم الا مع جهلك الغنى
 وان المنكول فيه يحتمل ان لا يكون ما يجبه الكبر عن الغنى بورود بينة
 لم يصل اليها فلذا ان الضعف متجربا بالعلم وان الضعف لا يقيد بعد
 ضم المنطق بعضها الى بعض وصولا القطع من المجمع فيتم وان
 كانت المسئلة اصولية مع الغا فزعية وان الجزم متضمن للمعير الواجب
 الى العام فيقتضى التوزيع بلا عطف يفهم المودة الى غير المنفرد بل
 لا فائدة في المنطق

بلا فائدة في المنطق ان اريد المعنى الذي ذكرت وان البينة المشكوك مدفوع
 بالاصل بل المتبادر الموضع مع عدم العلم لا العلم بالعلم بل لولا ذلك لكان
 المنطق عن الفاتحة ولو قيل ان الموصول في الشئ اما كناية عن السمة
 الحكيمة او الموضوعية او الاعم على التقادير لما يعبر التعليلية وغيرها او يقتض
 بالادون ولا يمكن العمل بظاهر النص على سبب من الاضمال ان انفس الحكم المشكوك
 المشكوك لا يمكن رفعه في نفس الامر لانا لا نقول بالصواب ولا باقتلا
 الاحكام الواقعية بالعلم والجهل ونفس الموصوع المشكوك افعال يمكن
 وضعه فلا هو مفهم من ارتكاب خلاف الظاهر وهو متعدد فلت قيل
 امكان الاخذ بظاهر النص اقرب الاضمال ان عرفنا المواد بالموصول
 الشبهة الحكيمة التعليلية وبالوضع الموضوع في مرهنة الظاهر لا نفس الامر ^{منها}
 قوله رفع عن امتي شئ وعلمها ما لا يعبر ولو قيل ان الامة المضافه ^{بغير}
 العموم الاستغراق في الاضافه منها يتبع الاضطر ان المقام الامتنان بقيد
 الاضطر من وجح فان ابقيت المنطق بظاهره لزم الكذب في المنطق ^{في}
 او اخبر الموصول ٢٢ اما من راعى البين من المفهوم او بقيد بما اذا
 كانت النسبة مسببة من اعتبار المكلف او حمل النسبة المنقبة في المفهوم
 على سبب العموم لا عموم السلب وعلى التقادير الثلاثة يتم الاستدلال
 واما مع عدم اتمام الموصول فلا بد من حمل الامة على المجمع من صحتها ^{فيكون}
 المعنى ان هذه النسبة باعيا فامر فورية عن امتي لوجود المعصم ^{فيكون}
 فهم وهو محار مستلزم لتقدير المفهوم ايضا اذ المعصوم كان في كس
 الاعم وان لم يكن بالفعل لكن الرواية لا تربطها بما نحن فيه نفى

في
 في
 كمال

كل من تلك التوجيهات الاربعه يلزم ارتكاب خلاف ظاهرين لكن لا
 عرفا بحكم التبادر اضمار الملاحظة فيتم الدليل مضافا الى الاخبار التي ان
 لغيا الرفع للقدرة ليس يتصل بالمعصوم وانه لو كان المراد بالتمنع
 التمسك بالشيء بضم مرفوع مثلا ولو لم يكن لهم بعض لبراد البقاء في الخبر الاول
 لجرى الجواب السابق ومنها قوله الماس في سعة ما لم يعلم وما هنا
 بحكم التبادر كما هو صريحه ولو قيل ان حذف المنقول يفيد العموم فالمعنى
 ما لم يعلم شيئا قلنا ان يفيد الحذف العموم ظالم بكونه في البين اظهر
 فالظن عرفا هذا ان التمسك في سعة مكره ما لم يعلم الا لا الشئ ومصرها
 كل شيء حتى يرد فيه نص فنقول هذا ما لم يرد فيه نص بالقرآن وبالكامل
 وكلما كان كذلك هو مضموم والمتمسك منه النص المعبر عما ماتا ضرورة
 نصان معتبرين فيتم الامر فيه بالاجماع المركب ان بان الظن منه العلم بوجه
 المقتضى لا علم ولو قيل ان قبل الاجماع ممكن فنقول ان مقتضى النص ان
 ما ناض فيه النص ليس مضموم ويتم الامر في غير بالاجماع المركب قلنا
 غنى ظهري الرواية في مضموم النص عن مقتضى ان المنطوق نص في
 شمل لما لا نص فيه والمفهوم خافي شمل لما ناض فيه النص لا سيما
 انما جاء في المنطوق فمقتضى ان في جهة انه منطوق بنوايه نص
 من جهة اعتقاده انهم بما من القول والاخبار والايك وفي طريق
 اضحت يرد فيه امر ونهي والاستدلال به ايضا ظاهر في طريق
 ثالث حتى يرد فيه امر عليه ثم الاستدلال ايضا في الوجوبية
 لان المسكوك فيه لو كان واجبا كان تركه متهما عنه فتركه مطلق

ما لم يرد

ما لم يرد نهي والاخبار بهذه المضامين كثيرة يحصل من مجموعها سيما بملاحظة
 الادلة الاخرى القطع بحجة البرائة ولا اقل من الظن والمقتضى فيه فان
 ان اصل البرائة وادلتها معلقة على عدم العتوى على دليل الاضمار
 وهو موجود بقوله الجا نحن م اذا جاءكم ما تعلمون فقولوا به ولا
 جاءكم ما لا تعلمون فما الحديث وهو واضح الدلالة على وجوب الوقف
 فيما لم يعلم قلنا ان مقتضى الوقف عند الاضمار حتى يعلم لا علم له
 ومحل الكلام العمل بالعتوى ولو تمسك بمسك الاجماع لقلنا ومقتضى
 اقوى ولا اقل من التساوي والتساو مع ان مقتضى بحكم التمسك
 الورد فيه الوقف قبل التمسك ونحوه بالبرائة بعده فلا نارضى بنبذه
 وبين دليل البرائة ولا اقل من التمسك المستطاع للاستدلال مع ان
 المسكوك الوجوبية علمنا بكون حكمه الظاهري البرائة للادلة المتقدمة
 فلا يلزم في صغرى ما لا تعلمون مع ان المراد من قوله م اذا جاءكم ما
 تعلمون ان كان ما لا تعلمون حكمه الظاهري والوقوف مما او حكمه مضموم وايضا
 ام طاهريا فتلك الوجوبية ليس كل ادلة الظاهري معلومة بالبرائة
 البرائة او حكمه الذي فقط فان كان المراد الوقف متحقق بقول او
 الظاهر النص فلا يقول به النص بما مع ان الرواية ضمنية غير محسوسة
 معارضة باقوى منها وان تمسك الخصم بقوله م اذا جاءكم ما
 فاعتزل بينك مما استند فقيه انه بعد ملاحظة ذلك لا يخرج التوجيه في الاضمار
 كما لو كان ذلك خلافا لاجماع محمول على الاضمار بل يخرج بقوله م اذا
 في السبغة الوجوبية منذ ولان الامر بين المتباينين فقلنا

هذا الخبر في الجمل لانه خبر بحسب الحكم مع الجزاء في الجنب السابق او بالحدوث
 ان فخذ بالجذب والمانط له نيك والجزء هو الاحتمال فبقية جود الوهم الا
 في سابقه انه دل على جواز الاحتمال فلا يضاف فيها وفيما سبق
 اجزاء الاحتمال الا الاولى منها الورود على البرائة لكونها اولها
 من جهة كون المشهور معرض عن غيرها فالأصل بالبرائة المطلقة **اصل** ان
 الامور بين الوجوب والندب والاحتمال في الأصل السابق في الأصل السابق
 من البرائة نعم لا بأس من الحكم بالندب للتسامح او بين الوجوب والندب
 فنعنا لعدم الثالث في الحكم بالوجوب كغير طائفة وفيهم من قال البرائة
 فيما سبق او الرجوع الى الأصل بعد طرح الاحتمالين او التخييل البديهي في القول
 فلا قول الندب الظاهري لما في قول الوجوب الظاهري ذهابا للعظم
 واطلاق منقول الاجماع وغلبة عدم الوجوب في المطلوبان الشهيرة عكس
 المطلوبين العرفية ولذا نبأ العقلاء فيها على الوجوب وفيه التكليف بالبيان
 والايان والاحتمال والمنفعة السابقة للتكليف عند عدم العلم ولو قيل في
 العلاج حاكم بالتخييل بين الشين المتعارفين عند فقد المصح وقصدهم
 ان شدة القول بالندب هنا مرجحة للامرية باحتمال استشهاده في
 مورد شدة الرواية لا التيقن ولا عموم فيه مع ان كل واقعة لم يكن
 على الندب لا ريب لا معنى فلما كان الرواية احصى من المدعى لا يشمل
 ملائمة فيه وان عكس بمكس الاجماع امكن قلبه مصفا فالأصل ان النسبة بينها
 وبين ما في التكليف عند العلم اليقيني من وجه تفرقان فيما لا يفرق فيه
 وفيما تفرق فيه فبان احدهما بامروالا في يدي ومادة الاجماع ما نحن فيه

اصل
 في دو لون الاول والوصف
 والندب والاحتمال

اذ تعارض

او تعارض فيه نقصان وبعض المراتب المتقدمة معنا والى ان التخييل
 بين الله ليلين مسئلة اصولية لا يعل منها بالاحاد سيما مع عدم وصول
 النظر منها لكثرة الخلاف بين الافعال السلاجية والى منع انفسها
 نصين يحكم احدهما بالوجوب والاخر بالندب **على** ان بين **الطاهر**
 بعد نفى الوجوب ذهابا للعظم ونبأ العقلاء قضية التسامح بل لا يولون
 الى التسامح في محتمل الندب وان لم يكن نص وان المطلوبين ثابتة من اتفاق
 الامور بين وامنع عن الترك متفق بحسب الظاهر لما من متعين تحقق
 الطلب في ضمن فصل الندب الظاهري يعلم ضم مقعدة ثالثه وهي ان
 كل ما مطلوب واقعي مطلوب ظاهري **فما** **ان** **اعلمنا** **والسببية**
 الوجوبية بالتكليف اجالا وادراكا بين الاقل والاكثر وكما ان
 ادبنا طبعين وكان السببية مرادية او قبل بوجوب الاحتمال واطلاق
 كلامهم يشمل ما اذا كان المتكرك فيه مما يعلم انه على فرض الوجوب **في**
 ركن او جزاء ركني او يكتفيه من وجهين وعليه يحصل التناقض بين
 خلافهم هنا ووافقهم في بحث الصحيح والاعم على انه لو شك في ركنية شي
 للصلوة مثلا كان الاصل مقتضا الركنية الا ان يكون النزاع هناك
 محتفيا بالمحتالين في هذه المسئلة لكن لا منهم من ان لا يقول احد
 من الصحيحين بامر بالبرائة مع ان القول بوجود ملاحظة ضم
 الشهريتين ادع عن المسئلة القول بالصحة **وهنا** **المشهور** **هو** **القول**
 بالبرائة قلت الا ان يكون الشهرة هناك من المتعارفين **وهنا**
 لان كل العلماء مع امكان منع الوفاق هناك على الركنية بل الظاهر

و

بادار الامر بين المحذورين واصبار الامية السجدة الموصوفة في
 الاجماع لم ترجح اخبار الاصياط للاعتقاد بما في الاقل من التساقط وال
 الى اصاله الحظ هذا وللخصم ثبات البرائة مسكبا باصاله عدم البرائة
 الاخرين كون المشكوك فيه واجبا او مباحا ولم نجد مفعلا لارباب
 الصحة والامبال تمام اذا كان المشكوك فيه مما دار الامر فيه بين
 كونه جزءا من كنه ام غير جزء ولا يعارضه صاحب الاموال الصلوة
 اما لكونه من الاول او لا قبل اتمام الصلوة ولا شك في هذا الامر
 ومما ظهر حكم صور الشك في الجزئية باقتسامها الثلثة وحكم ما
 علمنا بالجزئية وشككنا في الركنية وحكم الشك في السرية **اصل**
 اذا علمنا بوجوب شئ في العبادة وشككنا في فضيلة وغريها فالاصل
 الاخير اما للكل باصاله البرائة والاستغفار اولئك من اصل البرائة
 وسلامة الاستغفار عن المعارض ومنه يعلم الاصل فيما لو علمنا بوجوب
 شئ في شئ العبادة نفسا وشككنا في وجوبه الغيرة وعلمنا بان الشئ
 واجب غيرة او مقدس وشككنا في انه جزء العبادة شئ عبارة
 مما على فقد يدور الامر بين الاول والثاني او بين الاول والثاني
 او بين الثاني والثاني لساو بين الثلثة فكل هذا اصل يرجع اليه
 في مقام التمييز الاصل في البين ام الاصل يختلف بحسب المقامات
 وهو وبما ظهر التمهيد في المسئلة الصحيح والاعم ومقدمة الوعيد والتدبر
 في استنباط القريب والمباشرة النفسية والانية لعل الوجه المباح وهو

والعبارت حصل

والغالب حصول التميز بمراجعة العرف **اصل** اذا علمنا بالتكليف في
 اجالا ودار الامر بين الاقل والاكثر وكانا استغفارا ليس وكانا
 مراد به سواء حصلت السجدة من تراض الدليلين كاستغفار في
 البرائة وجوب الترخيب عند او من اجمال الدليل كالامر باخراج
 صاع للفقرة ولم تعلم انه لشدة ابطال ام سنده ام من تراض الدليلين
 صورة والافق والاكثر معنى هذا الاصل في الاحتياط ام البرائة في
 اقربها الاخير لان الاصل عدم تعلق التكليف بالثبوت مضافا الى
 حمله مما هو سابقا من اكدية واما المقضي للاحتياط فان كان الاستغفار
 ففيه انه ان اريد الاستغفار بالاقل فقد في به وامثل او لا
 او لا امر النفس الامر فلم يثبت من الاول والاستغفار فكل او
 بناء العقل فغيره ثابت لم يكن على الخلاف واخبار الاحتياط فلا
 جاز لها هنا **اصل** اذا علمنا بالتكليف في الواقعة اجالا ودار
 الا بين المتباينين وكانا السجدة مراد به وكان الوجه محصلا
 اللامتنال قطعاً هذا الاصل الاحتياط بالجمع كالوعاء الامر بين
 القصر والتمام او الظاهر والجمع من تمام البرائة بالتميز في ثبات
 ايهما شئاً وحجاً واما احتمال الفرقة او طرح الامر بين او تعين
 احد هاتين المعينتين فيبين القصر والظهور لوجهين وجوب الاحتياط
 بالجمع لثبوتها واصل الشغل وثبات العقل والزم دفع الضرر المحتمل
 واخبار الاحتياط المنجزة هنا بدليل الاكثر وما ذكره من
 الى لزوم المخالفة القطعية على الاخير اي التخيير من حيث الحكم

الواقعة
 عند العلم بالاحتياط
 عند العلم بالاحتياط

الاحتياط
 عند العلم بالاحتياط
 عند العلم بالاحتياط

الواقعي مطلق ومن حيث العمل ايضا ان قلنا بالتخييل الاستمراري واما نحن
 فنقول بوجوبها معا اصله بل بوجوب الواحد للمجلد الواحد المستلزم
 للجمع من باب المقدمة ولعلم يتمكن المكلف الا من احدا الفرد في تمام
 الوقت فعلى المختار لا يستثنى عليه البرائة وعلى البرائة اني بالمكلف
 عند الخصم باخبار البرائة واخبار التخييل في تعارض النصين والحق
 عنهما ظاهر من وجه ولا فرق فيما ذكر بين حصول السببه من
 الدليلين او اجمال الدليل **اصل** اذا علمنا بالتخليف اجمالا وحدا
 الامر بين الاقل والاكثر الاستقلال التخييل في السببه المصداق في كل
 علم ان عليه من ان لا يصح كنهها او عليه دينا لا يعلم مقدار فضل
 الخالفه او الى السفل فيبقى بالملك الى ان يعلم البرائة او يظن
 بها ان قلنا بحجة الطريق في الموضوع المصروف او الى البرائة النظم
 فيبقى بالمتيقن لا بالمشكوك مطلقا ولا يظن بالاستقلال او بفصل
 بين المشكوك والبدوي والطارى وجوبه والاجماعه لا شك في الرجوع
 الى البرائة مطلقا فيستلزم الاستغناء من مزيد دينا في الوقت
 المعلوم ثم شك في انه استغنى عنه دينا اخر في وقت اخر
 فلما في وجوب الاحتياط فيها اذا علم بان له كان مدبورا في البرائة
 وادى بعضها لا بد من مقدار لا يستصحبها واما في مثل الى استغنى
 من يدبورا في عقد واحد لا بد من مقدار وحده والحق ان
 ما نحن فيه فالأثر البرائة مطلقا لان الالفه وان كان موضوعا للعلم
 فلا يمتنع لكنها لا تنفي الى المشكوك البدوي واما مفسرهما

اصل
 في قولنا الامر بين الاقل والاكثر
 في قولنا الاستقلال التخييل في السببه
 في قولنا المصداق في كل علم

المعلوم

المعلوم اجالا والمعلوم في الجملة يحمل الى معلوم تفصيلي ومشكوك تفصيلي
 فيعمل في كل ما مقتضا ليس للاضبط ما يعتمد عليه اقول وكذا قوله بعد
 ارتقا السببه بالاصل والفرق في الموضع الصف ليس حجة **اصل** في
 اذا دار الامر بين المتباينين بعد العلم للجملي في السببه المصداق
 وكان السبب في المكلف في نفس كذا وان الفاشية بين كونها صيا
 ام ظاهرا او غيرا كاستنباط جهل العقبة فطرح الامر بين كتاب المكلف
 الفطرية فخالف الاجماع ولا نص في الخطاب الى المعلوم ولو اجمالا يحكم
 العرف والقرينة لادليل عليها في مثل المسام والتخييل من المتباينين
 يتاين بناء العقلا واخبار الاحتياط واما الى المعلوم من الانصراف ولو
 اجمالا وانسك واخبار البرائة مدفع بالعلم وبالتخصيص بالجلد
 ما يحصى في المراتب في مثل التهم والحقه ومعارضة اخبار الاحتياط والرد
 الجمع على نهج وحدة العقاب يتاين في مفسر في مفسر الواجب ان التمسك
 الحكمي كالحقيقي فيعين وجوب الجمع من باب المقدمة الشرعية الموجب
 للعقاب اذا اتى باحد هما وترك الاخر ثم انكشف بعد الوقت كمن
 الما في به هو القابل للواقعي **اصل** اذا دار الامر بين المتباينين في
 الاستثناء في مصادق المكلف لا كمن يداني في ثوبه الماشك
 والحنثي المشكول الذي اجتمع فيه معوج والماء فالحق برائة كل منهما
 عن التخليف الاصل الطهارة في المنعوق بها ولا صالة وجوب الوضوء
 وكفايته وعدم وجوب الغسل وعدم كفايته في المنعوق بالحق
 الا صغره فيصحبها بقا الحالة السابقة مضافا الى بناء أهل العقول

المعلوم
 في قولنا الامر بين الاقل والاكثر
 في قولنا الاستقلال التخييل في السببه
 في قولنا المصداق في كل علم

اصل
 في قولنا الامر بين الاقل والاكثر
 في قولنا الاستقلال التخييل في السببه
 في قولنا المصداق في كل علم

فانزع استصحاب الامر بالصلوة المقتضى للاحتياط واستصحاب الامر بالطهارة
واصله الاشتغال بهما واستصحاب بقا الحال السابقة المانعة عن دخول
الصلوة **اصل** اذا دار الامر بين الحرام وغير الواجب وكان الشك في التكليف
لفقد العلم الاجمالي فالاصل البرائة لا كراهية في الشبهة الوجوبية وفي
دفع الاضرار بين الاحتياط ويظهر ضعف ادلتها ما مر نعم فلا يكون
الاصل الحمة في بعض المرات الخاصة لا دلالة خارجية لها في الحكم ولو قلنا
حيث من جيلين احدهما طاهر محلل كالقبح والاخر نجس مريم كالحلب
ولا مماثل له من احدانية ولو من الخارج فالاصل طهارة ما دل على ان
كل شئ طاهر حتى تعلم انه قد زل ولا يستصحاب طهارة ملائمة
ولما صلا عدم وجوب الاحتياط عنه وصحة له لان اصل الحكم محتمل
والاخبار الاحتياط قبل ولينا العقل اقول واما التمسك باستصحاب
نجاسة خاك متوينة او حال ولا ربه للملاقاة يد الكلب مثلا
او يستصحاب حال حيض او يتصفا طهره حال حيضه فظهور
ان كثرة ما فرضنا في الشبهة في الشبهة الوجوبية جارية في
التحرمة بغير حالها ما سبق **اصل** اذا دار
الامر بين الحرام وغير الواجب الشبهة موضوعية والامر بين
المتباينين فان كانت الشبهة غير محصورة في كلفي المستبهمات
متعددة الاحاطة او متفرقة بها ولو لا جل الهيئة الاصلية
لجانب الظاهر او كلفي المستبهة لقل كما لا يصح بين المستبهمات
مجببات اتمل في جنبها واستقر سجيبة العقل على عدم الترخ
عنها

عنها لم يحل الاحتياط عنها لفقد المقتضى في القسمين الاولين فان الحكم
لا ينصرف الى متوينا معانا الى الاجماع وادلة في القسم الثالث
يجري الدليل لا خيرة في الاخير امرو لو لم يفرق الاستصحاب بعد كلف التعيين
في استصحاب تكليفين متباينين بالاجماع فتأمل او محصور كانت الشبهة
منهية كالانا والظاهر المنهية بالنجس المالا لجلال الشبهة بالحكم فمن جهة الحكم
الوضعي يربط بالامر فثمان وبجاسته اتفاقا بعد العلم بلاما بالملاتات و
الارتكاب واما من جهة الحكم التكليفي فيجوز ان ارتكاب الحكم رفعة او تركه
والفرقة ووجوب احتياط الحرام واجتناب الحرام من جهة المقدمة العقلية
او من باب المقدمة الشرعية بحيث ينعقد العقاب على حسب تعدد ارتكاب
وان انكشف من مائة تكبيرة لم يكن المحرم الرافعي والاخير اظهر ما بطلان
اولين فلا اجماع وانصرف الخطاب الى المعلوم ولو اجماعا وقر له كل شئ
فيه حلال وطهر في جلال الله حتى تعرف الحرام بعينه معارض جميع حديد الشك
فيحصر كل على فرض دلالة بغير المحصور اول مضاف الى الاستفاد
القرينة فبذلك الاصل فيما يمكن فيه الاحتياط كما هنا مع فصولها ان
مستند وتمام دلالتها معارضة اخبار الاحتياط في مثل ما نحن فيه واما الرابع
فبندقة الاستصحاب وقاعدة الاشتغال والمادلة اللفظية واجبا الاحتياط
وصف من حديث التثنية المعروف بين الخاصة والعامة جلال بين
بين شيئين بين ذلك من ترك الشبهة في من المجهول وهو من احد
الشبهات ارتكاب المجهول وملك طلب المابع ولا يمكن حمل الجمع على
على العهد كما في ذيها وارجا ولا على الاستفراق الحقيق اذ كان

له فلا بد من جعل ما على الجنس المصنف فيكون المراد ان من اخص بالشيء المسمى بالجنس
 او على الاستغناء بالمعنى العام الذي يشمل جميع الشبهات على الواقعة الخاصة
 فالمعنى من اخص بالشيء ولو في الواقعة الخاصة فقد ازيلت المحرمة كلك
 لكل الاول لو لم يصر وان كان المقصود يتم على الوجهين منفردا على الاول انما
 يحمل ان يكون المراد من المحرم الظاهر او الواقعي حقيقة او لا تقي مجاز ولا يسط
 كذب والافضل على الصفة الشبيهة تنقسم لتعقد العقبة كالاول ويدل على
 العقبة من يادف على ذلك الصفة لا تقتصر بتفصيلها بل تشملها وفيها
 وان التمس الحكم الحقيقي كما في محبة مقدرة الوجوب **اصلا** اذا اراد ان
 العلم الاجمالي بين الواجب والحرام وكيفية الشبهة صفة له كذا وان الامر بين
 السجدة ومما بعد قرينة الغيبة في الفقيه اتمل طريق الامر بين عوبد بعد
 ظهور الاجماع وادلة الاستدراك وتقدم جانب الحرمة لان دفع المضرة الى
 من جدي المنفعة وبدفعه ان في ترك الواجب ابلغ مضرة وان جدي المنفعة
 قد ترجح على دفع المضرة فلا يتم الاطلاق والقرينة وبدفعها ظهر الاجماع
 على خلافها واجبة العلاج الدالة على التحريم من المصنفين والتجسيم الاستمراري
 وبدفعه اصل الفعل والاستصحابي والجماع على علمه وظاهر التحريم
 فان ظاهر الخيار يد والاسم لم يرد عدم لزوم مخالفة القطعية الا ان يرد من
 بالموقف القطعية وما لم يمسك به يقتضي التحريم البدوي
 ولا يخفى في التحريم كما في المصنفين والمتممات ومما يرد من الامر بين
 كما في كل الظاهر الاول لم يرد العلماء وكما في ظاهر عدلهم وان كانت الشبهة
 فان كل اصلا في وجه الحرمة كما في شبهة الجفر الاستصحاب او جانب الوجوب
 كاشفة

اصلا في الواقعة
 بين الشبهات وبين قرينة الشبهة

كاشفة اخرى منها باور شمال على الاصل وان تفرد من الجانبين كالمندرج
 المستبعد بالاجنية جانية الامتالات السابقة والمتممات والمتممات ويدل على بطلان
 طريق الامر بين هذا انصاف الخطاب للمعلوم ولما جاز لا وطهر الاجماع **اصلا**
 اذا اراد الامر بين الوجوب والكراهية او بين الحرمة والتدبير جانية الامتالات
 السابقة ولا تظهر من حيث الظاهر في الاول لم يمسك به العقل وحكم العقل
 بحسب ايمانه والكراهية الظاهرة في الثاني لما ذكر **اصلا** لا على الاصل
 البرائة في الاحكام الشرعية قبل الفحص عن الدليل لعدم الخروج من الدين لو كان
اصلا من الادلة الاستدلالية فان كان قطعيا فلا كلام او طبعا الحق المشكك
 بالاغلبية المشكك فيه اما في من منفرد وضيق من نوع او في من جدير اما
 القسم الاول فان كان في الصنف غالب معلوم بالتفصيل وفي النوع لم يتم
 عليه منفردة او في من او جمل من نوعه لغالبيت الصنف ولم يكن في النوع غالب
 لا صنف ولا فردا كما مضى ولا معارضا الحق المشكك في الغالب خصوص
 الفرض وان كان في الصنف غالب معلوم بالتفصيل وفي النوع غير غالب
 او في من او ما مخالف لغالبيت الصنف الحق المشكك في الغالب الصنف لان الظن
 مع سائر الجواز المشهور عند تعارض مع الحقيقة المرجوحة وان كانت متفق
 لا تملك في الشبهة قرينة وكذا في صنف المعنى في رد ابن حنبل وان لم يكن
 في الصنف غالب وكذا في النوع غالب ولم يكن في الصنف غالب وكذا النوع
 غالبا او كان وجودا فعلى في الصنف مشككا والنوع لا غالب فيه او كان
 في الصنف عليه محالة ولا غالب في النوع فالوقف على اجمع تفقد الظن
 وان كانت في الصنف عليه محالة وفي النوع غالب معلوم فاما ان يكون

ما وراء الصنف المفروض من الاستقراء فان اغلب في الغالب على نهج واحد حكم
 بانما المعلوم بالاجمال على طبق المالب في سائر الاصناف واما لايلو
 كل فالوقف فقد الظن ولزوم الحكم في الحاق وان كان وجه الغالب في الصنف
 مشكوك في النوع غالب فليس قد في الحاق في الصنف الا في وجه الوقف
 في الثانية وان كان وجه الغالب مشكوك في الصنف والنوع معا لفظ
 المختل فان كان فيه بعض صنف النوع وكان غلب النوع فالنوع
 غالب على نهج واحد الحق النوع بالجنس الصنف النوع والفرق الصنف
 والا فالوقف واما القسم الثاني فان كان في النوع غلبة فردية فقط
 الحق الصنف المشكوك به ليل النوع في الامم ويظهر من فصل التام
 في الحاق بها الاستقراء اتحاد المشكوك فيه مع المستفاد فيه صنف
 وهو ههنا بعد ما حملنا الصنف المشكوك على الكثر او اقل النوع
 حملنا او اقل الصنف ليعم على النوع للاستقراء او صنفية
 فقط او صنفية وفردية متعاضدين فان كان امتعا وصنف مع
 استحال احد الغلبتين في جنس الاخرى فالوقف فقد الظن ولايلا
 غالب الجنس وان التام في وجه الغلبة في النوع او علم بوجودها
 وشك في الغالب حكمهما حكم القسمين فيما اذا كان المشكوك فردا
 من صنف وقد تقدم وان قطع بفقد الغلبة في النوع معط فان كان
 ما وراء الصنف المشكوك مستمضا لا على نهج واحد فالوقف والاعمال
 للظن وان كان ايراد المشكوك فيه الكثر او اقل المستفاد فيه ومنه
 ما قبل من ان استعمال اللفظ الموضوع للجنس في الكل عند فقد
 جزو

غير جازم كما يفقد الاستقراء فيما فقد بها وان كنا متساوين معه في حكم
 الجنس لكن لو وجد امان وهل الاستقراء في الفقد مقتضى وما قيل في
 ابيات فردية بنية الامر فان اغلب الغالب في الوقف بالمعنى الا من حال الظن
 واما في المال الصنف فيكون المشكوك به الغالب فيثبت بدل الجنس النوع
 فصلة يكون الوقف حال المنظر مما لا في الامر فبقين الا فردا لان
 الاستقراء المحقق في الجنس اما ان يكون بنوعا او مستفاد فيلحق
 وفصل فيحق المشكوك فيه بل جنسا وفصلا او جنسا فقط مع
 فيلحق جنسا للظن ويتوقف فصل الحكم الا اذا ان يكون فصل المشكوك
 معلوما بالتفصيل لدليل خارجي فلا وقف او جنسا او فصلا
 وجود صنف اخر مما هو المشتق فيه جنسا ايقم بحيث يمكن كون
 المشكوك فيه ملحقا به في الواقع كما هو محتمل الحاقه بجنس المشتق
 فيه لكن اذا الحق به كان فصله معلوما كافي ما نحن فيه لا سيما ان الامر
 كالمضارع فالوقف جنسا وفصلا فقد الظن يظهر حال القسم
 الثالث مما امر اقول اذا ظهر خلاف العلم ان الاستقراء يجري في الاصناف
 بالخصوص الصنف والمستفاد فيها فكل ما حكمنا بحجته القسمية
 علمنا به والا فلا وقد عجزت عن الاستقراء في مجموع النصوص فيكون
 حجة عندنا على ما بالنصوص من باب الظن الخاص ان لا مدلول بمجموع
 النصوص حجة كدرك النصوص المطلق الواحد على الظن المطلق والاشارة
 وسبعة مسألة لا تستصحب بنوعا فيلحق بالكل ويعمل
 ان يقال انه نفس الحكم السابقة او انه القائل الشرعية وهي كل امر

ثبت تحققة حكم بقاء ما لم يعمد المنزلة والآط عند انه بقا ما كان على ما كان
 في كون السندة اصلية ام ودية ام تابعة للشيء وهو كان في حجة الدليل الظني
 لا ثباته مع او في بعض المواضع لا مع احتمالات ثم الاستصحاب باعتبار
 المستصحب ما وجدوا وحدهم باعتبار ما كان في موضوعي وباعتبار
 الدليل ينقسم الى استصحابي حال الشرح والاخر ينقسم الى استصحابي حال
 لغز وحال الاجماع وقد يكون الاستصحابي استصحابي تام وفي خصوص
 او في خصوص الاحكام مع ام في الوضعية ^{في حجة الاستصحاب} ^{طالما شئ خارج خاصته واستصحاب}
 حال في الاجماع في الاحكام او اذا كانا الشك في طر والمنازع او اذا لم يكن مورد
 الشك في المفتق او عدمها مع ام او ان ثم في كون الحجة من باب الوصف
 او السبب ههنا ثم ان استصحابي حال العقل ليس راضيا في هذا النزاع
 العنوان بل الاستصحابي المدعى مع ليس من محل النزاع لادلة اللفظية ولا
 ولا يمكن تميمها الا بضم الاصول العدمية مصانفا الى ظاهري ودليلهم
 ودره في ذلك **صل** في اتيان حجة الاستصحاب في الجلة دفعا للشك
 للسلب المحل والدليل عليه بعد الشرح في محلي الاجماع واستصحاب
 المراجع الاجماع على الاضمار الخاصة لقولهم كل شئ غلط فحقه تعلم انه قد
 كل ما كان في علم انه فلهذا وقوله كل شئ طلال حتى تعرف الحرام بعينه بناء على
 حملها على السببية التي هي خاصة في المسبق الى الة السابقة على صحتها
 الى غير ذلك من النصوص الخاصة بوجه منها الاضمار العامة كصحة من رآه
 عن الباقر قال قلت لرجل ينام وهو على وضوء اتعجب الحقيقة والحققا عليه
 فقال يا زائر قد نيام العيني ولا ينام القلب والاذن فاذا نمت العين والاذن والقلب
 وجب الوضوء

ام استصحاب في الجلة
 في حجة الاستصحاب

وجب الوضوء فلما كان حرك على جنبه شئ وس لا يعلم به قال لا حتى ينبتقر انه
 قد نيام حتى يحس من ذلك امر بين والاقالة لم يبق من وضوئه ولا ينقض اليقين
 بالشك ابدا ولكنه ينقضه يقين اخر و دليلها بطلان على العلم من جهة النظر العلة
 في كون قوله لا ينقضه في حق الكبري الكلية والمراد انه لا ينقض اليقين السابق
 بالشك اللاحق واللام في قوله اليقين للخص للبيان ولا لعمد العدم فيقيد القول
 كغاية عدم العلة المستصحة وجها لشره فمقتضى التدبر وان لا ينبتقر انه قد
 نيام ولا يجب عليه الوضوء لان الوضوء يقين ولا يقين وطريق يقين لا يقين
 بالشك وعدمه ما يثبت بالثبات في كل من الشك بين الثلاث والاربع ونحوه
 المراد ولا يوجد العقل في النفس اما لان ذلك المورد مما تنقصر فيه اليقين
 باليقين للدليل الوارد في تخصيصه لان العام المحض حجة وقولهم ان
 ان الاصل عدمه هذا الخبر من العام فيبقى من حجة الاستصحاب الذي عدم حجة تدبر
 لعدم انصراف حجة الحنفية لنفسه وبان انصرافه الى الادلة الفنية لمحصل القطع
 واذا جعلنا ظني الصدور حجة هنا فلا اشكال في انتفاء اليقين اليقين قول
 وعدم امكان العقل الاستصحابي المتطابقين لا ينافي الجلة الكبرى اذ الكلام منش
 لا يثبت الحجة الذاتية ونحوها في الدلالة بضموم مستفزة بل العلم الاجمالي
 بعضها حاصل ومنها بناء العقل من ذلك ادم على العمل بالاستصحاب في الموضوعات
 بالاحكام وايضا الذي ليس بمراد من حجة بضموم بناء حجة ومنها لا تنقل
 ويقع بوجهين الاول ان بناء الشارع في اكثر الموارد من التوسيلات والاربع
 على اعتبار الحالة السابقة اما توصفا او سبيا وفيه نظر من وجهين الثاني ان
 الاحكام الشرعية وضعية وتطبيقية بل اغلب الاحكام الالهية بل اغلب الاحكام

الطارة من المولى الى العبد وحيثما كانت تارة منسوخة من الحق المستلزم
 بالاعتماد دار الامور بين التوسعة والضيقة فاعلم المحدثات
 موسعة او دار الامور بين التوسعة والضيقة فاعلم المحدثات
 طارئة هو موضوعها فادام الموضوع باقيا والحكم متى يتبدل في شك فدل
 وصفا من فاعلم بالادعاء فاعلم متى تارة في اختلاف الحكم الا ان يتبين
 الشك في البقاء من انفسا سبب حدوث الحكم وكان السبب مما اقره واستقر
 فلا استنفاء في هذا الضم وان كان الشك في بقاء الموضوع الفرض ما هو
 الذات فاعلم بالامكانات القارة باقية بحسب استعدادها للبقاء فلو شك
 في مقدار الحق المنسرف في الموضوع المستبعد فاعلم بالاضمان على
 ونذرة النقل النقل والاستمرار في شكل التمسك بمبدأ اصله
 تاحر الحاص استنادا الى الاستنفاء اقول وكذا اصله عدم التخصيص
 والتفصيل لعلته وجودها ويمكن ان يقال ان النقل الى الساقية
 فحدث النقل بالبقاء في مورد الاستنفاء مع قطع النظر عن الاستنفاء
 فانت اذا لاحظت مجموع ما ذكرناه قطعت حجة الاستنفاء في الجملة
اصل في ان حجة الاستنفاء في خصوص الامور الخارجية المرتبطة
 بالحكام الشرعية وبذلك عليها اصل الاستنفاء لا تارة انبتنا الحجة
 في الجملة ولا يحصل القطع بالامتنان لا بالعمل بكل افراد التخصيص
 اذ ليس في المقام فدلر متيقن بتجديده وهو ارجح من اصله
 العمل باقظ وراء العلم لوجود العلم الاجمالي حجة بعض افراد الاستنفاء
 والنظر بحجة كل افراد كانه ارجح من اصله الاستنفاء بالصلو

مثلا

اصل
 حجة الاستنفاء في الامور الخارجية
 بالحكام الشرعية

مثلا في الظاهر المستفهم بعد فاعلم من الاصلين بضم الا حجة الموكدة
 لان العمل بالمعارض مستلزم للمخالفة القطعية وفيه نظر لكن يقول يكفي في
 ملالة الاخبار العامة ونها العقل او مجموع الادلة المتقدمة ونحوه ان يتبين
 الموضوعات لم يمتد شئ الشارع فلا تنصرف النصوص اليها مدني بيان
 الموضوعات المرتبطة بالحكام من شأنه لا نه بيا للحكم العمل بالواسطة مع
 ان عدم كونه من شأنه لا يستلزم فيه بياته فليعرف كلامه من ظاهر
 اذا كان في البيان فائدة وافسد منه فهم نعارض ذلك النصوص
 مع ايات النزي واصار الاحتياط او دعوى كون الاخبار احدا
اصل في ثبات حجة الاستنفاء في خصوص الاحكام وبدل عليها
 ما سبق في اصل السابق والمشكل فيها مع قوله بحجة في الموضوعات
 ان كان يتوهم عليهم على ذلك الاخبار على ذلك كون موردها الموضوعات
 يتحقق الجواب بها فاعلم ان مثل طرفة الثوب والجنس الاحكام لا
 الموضوع فتم وان عوى الجواب كانه لوصول الامور الى العهد فتم
 التقدى الى مسائل الموضوعات وان ذلك لا يقع فيما ليس مسوقا با
 لسؤل ولا في مسائل ادلة الاستنفاء او يتوهم احاديثا ايضا
 فقدم عليها مع انه وارد عليها فيم او يتوهم ان تخصيص الحجة
 بالموضوعات قبل الفحص او الى من تخصبها بما بعد الفحص في الاحكام
 دها منسوبة ففقيه ان العمل بمجموعها الا في الاحكام قبل الفحص اقل
 تخصبها مع امكان منع العموم الا حوالى فيها فتم او انه يلزم من العمل
 بها في الاحكام عدم العمل بتخصيب صفة العمل كما استقبل الفحص

اصل
 حجة الاستنفاء في الامور الخارجية

انه استحقاق معنى واحد لا ينقسم الى معنيين وانما الاستحقاق انما يقضى
 البقعة بالبقعة لا يقضى كذا لا الاضمار ثم لا فرق في الاحكام بين التكاليفية
 والوضعية لوجه الدليل وهو تخصيصها بالوضعين فان نظرنا الى انها امر
 استواء بينهما فبها ان اللام في الجوابين حمل على العهد فكيف يتم الجواب
 في كل الوضعين او على الخلفى الفارق بينهما وبين التكاليفية او الى
 ان مورد السؤال مادة تقتضي الاستحقاق الوضعي وهو انضباط
 الظاهر مع التكليف وهو نصيب الامر بالصلوة والاسهام ثم يرجع الى
 معلل بالقدرة المشتركة بينهما وسواء البقعة السابقة وهذا هو فلا
 اما من حمل البقعة في النص على البقعة بالحكم الوضعي فيكون تخصيصا
 او عمل العلة على مقتضى تخصيصها بالاول والآخر فيفسد الاستدلال
 ولما سلمنا التام في بطلان النص الا بتدليله وصدورها لا يكفي حصول
 القطع فبها انه لا يقتضي تمام الصلوة ولا استدلالا في الاستدلال
 بانه يمكن تخصيص استقلال العلة بغير صورته او التعارض وبما قل
 اخراجا من الاول يمكن اولى من غيره ولا ينافي ذلك في تخصيص العلة
 اوله ان التكليف مرفق فلا يستحق في الوضعية الا مطلقا ولا جبره
 الا مطلقا اذا انقضت بغير جبره ولا يذهب فان قدما بل لا كماله
 والاثبات من مقتضيات كماله وعدم الدلالة عليه فدل على ان ثابته
 لو انما الاستدلال بالطبيعة فبها امكان عروضا في الترتيب في الاستدلال
 المربط بغيره فبها انما الترتيب في وجوب تمام الصلوة لا يمكن ان
 التكليف المطلق في البقعة لا يوجب في الاجزاء ويزعم للعلم

منع من استنباط حال الاجزاء فيما ان كان الشك في مقتضى او في العارض ان
 الحان لا يصف لا يحصل فهو مستلزام الى ان الاجزاء لها وجود في الحال الشك
 حصل الخلاف فبها ان لا يرد عدم جبره استحقاقا حال النص فيكون ذلك
 حكم حالة الشك يمكن استصحاب اللا فرق في جبر الاستصحاب
 بين كل الشك في مقتضى او في المحقق الخلق والخرس في بقا الاول
 عدم الفرق بين مقتضى القول بين الموقوفين والاحكام والاصح المجبة على سبيل
 كمال الشك في ذات مقتضى ام في بقائه الشك في قدره استعداده البقا
 او الاحتمال في مانع او ما فيه طارحوم ما سبق وعمل في المانع في مقتضى
 الخدم انصرف النص او اكثرها اليها من المانع في قوله لا
 البقعة الشك هو المنقضي وما في حكمه حكم العقل والادح من النص اما النص
 الواقع بمعنى ان المنقضي الواقع في الواقع لا يقتضي الشك والظاهر في معنى
 ان المنقضي الظاهر في الظاهر لا يقتضي الشك ولا يقتضي بين ما قلنا
 يقتضي معنى ونفي وعمل التقدير اما بغير الشك معناه او المستلزم فيه لا
 الى الواقعية بافهاما لا للكتاب او التكليف بل في الظاهر ان
 اريد من الشك المستلزم فيه فهو صحيح لكن عدم مقتضى المنقضي بالشك
 فيه اما بتصور ان الشك في واقعية الشك فيه اذ لو كان
 الشك في مقتضى يمكن ذلك يقتضي الشك في لا قطع وعلم لا في
 النص وعلمه وان الشك نفسه مختصا في السؤال السائل ان من الشك
 في واقعية الشك فيه او الحقيق فملا لتوجب الحقيقة والحقيقة في النص
 ثم لا واقعية في الشك بل هو العلم ان الشك نفسه ليس واقعا مع قطع النظر

لا فرق في جبر الاستصحاب
 بين كل الشك في مقتضى او في المحقق الخلق والخرس في بقا الاول

منه منفعة ولا يادركه مراد الخواص في الاستدلال به مطلقا فلا يلدوا جدا
 بغيره صدق النقص في الشك في المقتضى ثم لا يتبادر من النقص من واجبه
 الاستصحاب مع ان النقص ليس يفي للامه وهو لا جرى فيه الوجه المذكور ومضا
 الحكاية ما عد النقص من الادلة **اصل** الشك في المانع مع اقسام اما الشك في
 حديق المانع المعلوم بالماضي او متفكرها او شك في ما فيه الشيء الواحد لاصل
 في الحكم الشرعي او في المقتضى المستبعد او العدم مع تعدد الشك في فيه في
 الملو لا ما يعلم بما فيه احد اعم من المتعددة فلو لم يكن او يعلم امره بالماضي
 احدهما سواء حصل الكل في دفعه وحده او من غير دخل عبادة ام لا وفيه
 والمحقق السبب وانما كرجية الاستصحاب اذا كان الشك في الحادث بالماضي
 ووافقه الخواص في فيما ان كان الشك في الحادث سببا في السبب الحكيم لا
 المستبعد لعل لان المتبادر من الشك في نفس الشك الا لاحتمال السابق الذي كان
 حاصله قبل ومن البين السابق والظن الشك فيه اضع هو الشك الاصح
 الذي يوجب الشك في البقاء وهذا لا يتصور الا في الشك في حدوث المانع واما
 في الشك في ما فيه فالذي يكون سببا للشك في البقاء هو عدم علم اليقين
 بالحدوث في زمان موزع سواء اية الحقيقة هو الشك في الماضية وان
 هذا الوجه يقتضي الجية اذا كان الشك في الماضية للشك في الموضع الذي
 فكيف يدرك السبب المذكور في النقص من كون المراد من الشك في البقاء
 لا الشك السببي من ان الشك في الشك ودلالة سببا بعضها
 انما يدل الاستصحاب غير منقطع في الاستدلال في الخلق نظرا لاجل الشك
 في الحدوث لانه مراد الشك في بعضه او ادعى اضع من النقص في البقاء

لا الاصل

لا الاحكام ولا الامم منها يقربه عدم استصحاب الفحش والشك في الماضية
 يختص بالشك في الحدود فبوجه يظهر ما سبق كما يظهر امكان انتظام الشك
 في الحدود بعد التامل **اصل** اذا لم يكن الشك في الشك من شك متيقنا
 بالمتيقن السابق يجب كون ان الشك في الماضية باليقين ولا يمكن ان يكون
 الشك في الجية وان كان احسن الشك متيقنا باليقين السابق ولا
 اذا لم يحكم او وصفه محلا واحد في زمان سابق وكان وجهان وفي
 في السابق من احدى الجنتين قطعي التحقق ومن الاضحية شكوك
 التحقيق فتد في بقاء ما ثبت سابقا بعد القطع بارتقاء من الجية التي
 كما لا يفتقر كل ذلك لعدم مساعده اوله في تصحيح ما لا
اصل قد استمر في الاستدلال بوجاهة التبرك في تصحيح اذا كان
 الشك في الحادث ولا ينفوهم التناقض بين قولهم بهذا وجه الشك
 في جيت فافرض الاستصحاب بين ما اقول محكم وكيف كان فيمكن
 التفصيل في الشك في الحادث بان المتوجه الى المكلف ان كان اصله
 كافي للتعيين اللذين لا منهما الشك في البقاء لاصل ما علم وان
 الوجه على الخلاف واصلين متوافقين في زمان طبع المستفحب
 فالمراد بالعلم الاجمالي وطرح كاصل سواء كانا موضوعين ام كليتين ام
 مختلفتين واصلين متقابلين فالمراد بالاصل العلم الاجمالي معا في جميع
 الوجوه ووجه بالارجح والافاضل انما في التخيير واما في الموضوع
 المستبعد فيظهر منهم طرح الاصلين وان وجد صرح لاحد العلمين
 والمحصل ان المعيار طرية ارباب العقول والتفكير بتدليلها

في باب تفرع الاستصحابين **اصل** الاستصحاب في الموضع المستند
 فان لم يكن عدسيا ولا منقها اليه وان لم يجد مثله وفاللفظ في اهل العقل في
 انفراد النسخ اليه يامل ليعمل بباطن احكام بخلاف الفرض بل حجة فيه
 باب النظر الى احوالهم او السببية للظن او العقيدة او التفصيل بين ما اذا
 الاستصحاب بالموضع كاصل عدم الوضع والفعل والاشترك او بالمراد كاصل
 عدم القرينة والتخصيص والتفصيل ونقص الموضوع كاصل عدم السببية
 وجوه نعم حجة في الاحكام والموضوعات من باب السببية للظن الى ان يحج
 دليل معتبر على الحل واللالا في النسخ فان المراد من الشك في العلم
 الاعمال بقرينة السياق بل هو معناه لغة معناه الى بيان العقلا
 في الجدل **اصل** قد يتبدل في اثبات ميثاق العبادة المركبة باصالة
 الاطلاق او فاعلة البرية عن الجزء المشكوك او اصاله عدم الوجود
 او عدم السلبية والجزئية او عدم الدليل او الحقيقة النسخة ومحل الكلام
 هذا الاخير والحق عدم جريانه فيها سواء كان المشكوك فيه بدنيا
 كالنية ام ثابته كالسورة كان الشك بدنيا ام اثباتا مقصدا
 كان المثالي الشاك ام قاصدا للزوم والذوق او العمل بالاصل
 قبل المحقق وقد انصحب البقعي لعدم الدليل على الانتفاء وكذا
 في اثبات ميثاق الدليل الفاظا كاصالة عدم ملا حظ الواضع الجزء
 المشكوك وان ظهر من الوجه خلافه وذلك لما كان السببية في الحاد
 او عدم الدليل على الاعتبار وكذا في ابتداء حكم المركب بقرينة بعد فقد
 لم يتضح حكمه فليس عقليا كان التأكيد خارجيا اما لا ولذا
 نفق

٤٧
 فلا نفق الجزر بذهاب فاضله فلا مذهب مستحب واما الثاني فلكون استصحابا
 عريبا **اصل** اذا لم يستلزم لازم الحادث حد واما غير صدق
 كالروحية للام فيه لم يحرك كاستصحابا وذلك لانهم وان استلزم حد
 غير حد وقد ملوا فيه بان لا يمكن امتداد الوجود وجرى فيه الا
 كاستصحابا سواء كان الزوم عقليا ام عاديا ام شرعا بل البناء العقلا
 وكان مرجع الشك الى الشك في الما بعية وقد جريانه فيه باقتضائه
 فلو انطب ترطه مانع لا يعلم انه مأول بول استصحابا في قوله وان
 لم يحكم بان المانع ما بل الامر من ذلك الجنب ومعه الاصول الفقهاء
اصل محجى اصالة فاضل الحادث فيما قطع جحد وحادث وشك
 في مبدأ حدوثه واما ما يتوهم من انه اذا ثبت اللفظ معني في العرض
 العام وشك في اتحاده مع المعنى العرضي فاصالة عدم النقل معارضة
 باصالة فاضل المعنى العرضي عن زمن اللفظ فافزع باذا اذ علم اللفظ معني
 في العرض العام فان علم انه كان له معنى في اللغة ليس وشك في اتحاده فاصل
 عدم النقل لا معارضة اذ النقل يستلزم حوادث ثلاثة فلو
 للمعني في الجمل اول واما اصل عدم تقدم هذا المعنى العرضي فاضل
 تقدم معنى اخر وان علم انه كان له معنى في اللغة فاضل هذا المعنى العرضي
 فاضل فاضل الحادث في سلبه عن المعنى من مقتضى اصالة عدم اشتراك
 في اللغة واما النقل فيقولون بما لا يمكن تفريق الاصل وان شككت في ان
 هذا اللفظ لم كان في اللغة موضوعا لمعني اهلا بل كان من اللفظ
 المتحدثة لكن يعلم بان المعنى كان موجودا فيها وكان لفظا من

في الموضع المستند
 في الموضع المستند

في حالة الفاضل

من الالفاظ موضوعا باداة اما هذا اللفظا وغيره حكما باخذ اللفظ واللفظ
 لاصالة عدم تقدير الوضع واصل تاخر الحادث معا في قبلة وان سلكنا
 في وجود اللفظ والمعنى في اللغة فاصل تاخر الحادث سليم عن المعارض
 اصل تاخر الحادث باعتبار نفس الحادث اما وجودي او عددي ثم ان
 الشك والمشكك فيه اما متحقق ومختلف فتقدم من ان احدهما
 المستضيء بالحكم في اوصلي او موضوع صرف او موضوع منسبط
 والحق جريان اصل تاخر الحادث فيما اذا اخذ من ان الشك والشكوى
 فيه او تاخر زمان المشكوك فيه عن زمان الشك غير فرق بين
 الاقسام المذكورة وبين كون المراد من اصل تاخر الحادث
 الحالة السابقة ام علم من غير القابح وذلك لا حيلة وبنها العقل
 فلان كل من قال بحجية الاستصحاب قال بذلك لانه لو كان علم
 الاستصحاب في الشك في موضوع القابح لا اذا تاخر زمان الشك عن زمان
 الشكول فيه وهذا القسم هو مرادهم من اصاله تاخر الحادث والقابح
 عدم اعتبار اصل تاخر الحادث ولا الاستصحاب المعلق الذي
 صده لعدم الدليل فتأمل **اصلا** لا فرق في حجية الاستصحاب
 بين احكام الواقعية والظاهرية فلو ثبت تجاسة الشيء بالبنية
 ثم شك في ارتفائه فيجب بقاء حال الاجماع المركب ولا لانه انما هو
 المعلق وطريقه اهل العقل وكذا الفن الذي ناقض اليقين لمعنا التخصيص
اصلا في جريان الاستصحاب في الامور البنية بحجية الواقع والصدق في نظر
 العقل لا لاطلاق الحكم وانما الدلالة على الملاقي في مجرى واحد وما في التعليلات
 وفيما

اصلا في جريان الاستصحاب في الاحكام
 الواقعية والظاهرية

اصلا في جريان الاستصحاب في الامور
 البنية

وفيما يمتد منه باصل الشك كما لو شك في وجوب السقوط في الصلوة وهو
 لم يشرع فيها بعد وجوبها واذا احطت خبرا بقضا عيب ما ذكره في على
 استخراج الدليل **اصلا** في جريان الاستصحاب بالنسبة الى
 الدليل الدال على مستضيء علم ان الدليل على الحكم ان كان مقيد بصف
 وجوب ارتفائه ارتفع الحكم كان يقول الماء المتقيد بالنجاسة متنجس ما دام
 متقيدا بغيره بغيره يبقى الاضطرار لثبوت فعل بعد زوال الصف فلا
 سحاب وكذا اذا قال الماء المتغير متنجس لا لانه المفهوم الصف لانه
 ليس حجة على الاصل بل انما الموضوع بزوال النقص فلا استصحاب في
 مدلول اللفظ واما من حيث اللب فبما في المسئلة ايجابية وان
 الاعية تنبؤ الحكم للموضوع المجرد عن القيود والوصاف كان يقول الماء
 اذا تغيرت تنجس فان كان هذا الكلام بحسب العرف متوطنا بالاضافة الى
 حالة زوال التغير وهو المسمى بالمؤبد كذا في الاطلاق فلا استصحاب او
 متكاملا من عدم ونجده الى القسم الثاني او متكاملا اجاليا وهو
 المسمى بالمطلقة جري فيه الاستصحاب سواء كان الشك في المقضي
 او المانع وان كان الدليل مراد بين المطلقة وغيره على الاطلاق او
 المؤبد والاولى في حق جريان الاستصحاب لا إطلاق المقصود
 العقلا ونقيض المانع وهو حصول الظن باليقين فقد افارق بين
 هذين والمطلقة التي هي المهمة حقيقة ومن هنا ظهر بطلان الاستصحاب
 ذين في اوصي الى ان ثبت حقيقة الاسلام يكون الامور مراد بين

المطلقة وغيرها وان الاستصحاب لا يجري ح وقد اوردنا على هذا
فصلنا ابراراً حسنه والمصوب في الجواب عن هذه المسئلة
بالادلة الواردة من المعنى لا يمنع الجواب مع انه لا يرد على من يكتفي
بالاستصحاب راساً ولا على من يقول بحجة التصريح حتى الزاماً ولا على
من يقول بحجة لتراكم المصنفين وغيرها **مسألة** لا ينشأ في الاستصحاب
في الموضوع والظاهر انه قد علم عدم العلم بانتفاءه فلا ينقص
حيث لا يبدل ولا يفتضح بحجسته انما المتغير اذا شك الذي علم
به سابقاً وشك في بقاءه والثاني معروف هذا للشئ ولو بالاول
ثم الانتقال اصطلاحاً انتقال جسم الى جوف صلب مع بقاء
بذلك الاسم والقدر المعروف منه ما اذا كان المنقول منه والبناء
وفي المختلفين وجهان دون الحملين والانتقال وهو كسبهم
في الصور الاربع والاشكال اصطلاحاً تبدل لهية باخرى
كان المنقلب منه او اليه ما تسمى لا وبينها وبين الاول
كل وبين الثاني عموم وخصوص مطلق وهو نارغوا في جريان الاستصحاب
في الثلاثة مما قالنا انها التفسير بين الجنس الذاتي والمنشعب العرض
ونعني صفوي لا كبرى ونظير هذه الثلاثة ما زال عنه الاسم
دون الصورة **الفقرة** كالحق المنجزة اصبحت دقيفاً والمفيدة
بعين والقبول والوقفات بعد خروج اوه فاشها والحق في
الشخص الكبرى فيما تبدلت فيه الصورة النوعية والحقيقة
الاخري

الاحدى من كان بطريق الاحتمال او الانتفاء او الانقلاب انه ان علم
الموضوع هو الصريح النوعية او منك فيه فلا يستلزم العلم بانتفاء
الموضوع في الاول وفي الشك في الثاني شكاً في الحادث ان اريد استصحاب
الموضوع وعرفنا ان اريد استصحاب الحكم او هو الاخرى الجنسية
الاستصحاب الا اننا علمنا بان الصورة النوعية مدة طردت العلم في الا
الجنسية وبقائه لنفيم من فرق فيما ذكر بين الذاتي والعرض بعدد
ان السائر من قول الملا في الجنس متنجس بغير الحكم مادام بقا الملا في
على صورته النوعية فيكون الموضوع لنفيم هو الصورة النوعية او شك
فليس شك في بقا الصورة النوعية وعدم بقائها كافي الخشب اذا صمد
في اجزى فيه المتصفي وبعد ما عرفت ذلك احكام الاقسام الستة
بعد رعاية ظهورها في الشرح في مقام تبين الصغرى فكل
جزى فيه الاستصحاب كان حجة والا فلا ان كان دليل اجتهادي
عام يوجب اندراج الطبيعة الحادثة في افراد ذلك تلك الطبيعة
من حيث الحكم علمنا به والا فبالاصول الفقهاء بينهم قالوا ان الاحكام
تدوم مدارها الاسماء وما دهم دون الاحكام مدارها الاسماء اذا كان
تبدل الاسم لتبدل المسمى كالكلب اذا صمد الحمار مثلاً مع ملا حظته
من الحضور والغيبة من حيث النسبة ملا او اصل لان العرف اذا
غير اسم الكلب وسماه لما تغير الحكم **مسألة** لا تطلق استصحاباً في
حكمنا او موضوعات او مختلفات اما يهوديا او علمانيا او مختلفات الحكماء
اما تعارضها لا يخرج او لا تنفي علمنا الا في احد الشك في سبب العمل الا في او

او سيبان من امر ثالث فان كان الاستغنى المتعارضان حكيمين
متعارضين لانفسهما مع تنبيه احد الشكوك للاخر كقوله في
طرفة الماء مع حقيقته نجاسته المعنى ^{التي} يتبعها نجاسته مستغنى
مع استغنى طهارة الملا في فعل العمل بها معا كما عليه بعض من تارة
يثبت ان مستغنى النجاسة متنجس فيقتلح استغنى السبب ^{وهنا}
او جهما الاخر لان الطاهر من امر عام باقلا مكانا على ما كان هو ترتيب
اكاره عليه ومن جعلتها نجاسة ملائمة فقبل ملاقاته الطاهر مستغنى
النجاسة حكم نجاسته مستغنى لسلامة الاستغنى ^{من} عن المعارض
فخرج متنجس شرعا بغير ملائمة بالعموم والتعارض هنا ابتداء ^{وتفاد}
حقيقة وهكذا في نظائر معناه الحنبلي العقل وظهور الاجماع من ان
يجوز الاستغنى ويرى عليه على العامل بالاصلين هنا حكم بطهارة غسل
هذا المتنجس نجاسته عسالة المتنجس المعلوم نجاسته ولم يخرج هذا
التفصيل في باب الغسالة وحكم بطهارة الارض الملائمة الاستغنى
طهارتها وعدم جواز السجود وانتم عليها لا استغنى الامر عملا بالاصلين
والحال انه صرح بجوازهما انه ان قال بعدم تعارض بين الاصلين فليد
يعمل بهما فقد خرج عن الغرض او بوجود التعارض بينهما فتعارضهما
من باب التباين الكلي منهما من غير دليل ثم اذا قلنا بعدم حجة
الاستغنى الشك السببي حال عن المعارض دللا فيقدم فلا ^{يب}
ولا فرق فيما ذكرنا بين تعارض الشكين وتقدم الشك السببي
فيما لو جد المناط وان كان الشك الشك والشك والشك
المفروضة

مبين عن امر ثالث كما في الدرر اللوورد على ان المتنجس نجاسته
من موارد نقد الموضوع فالو فلي ان يوجد مرجح لا
لبطالان الترجيح بل المرجح وعدم الدليل على التبعين اما
طرحهما والحكميات والعدول المختلفان حالهما كما سبق في
نقد تم الشك السببي في الوقت عند تنبيه امر ثالث
لو حدة الدليل والاجماع المركب اما الحكميات المتعارضة
لا لانفسها ويعبر عن ذلك بالشك في الحادث فان
العمل بالاصلين لمكلفين فصاعدا كما هو المشرك الذي وجد فيه
المتى وكذا اذا علم نجاسته احد الشكوك الذين هما لشخصين فكل عمل
بالاصل في حقيقته لبناء العقل ولا يستعمل عموم احدا لعدم نقض
اليقين بالشك والمكلف واحد في الوقت لما اذا كان احد المتنجسين
موافقا لاصل البرائة دون الاخر فيعمل بالاصلين واذا تعارضوا في الوقت
مع الحكمي قدم الاول على الاصح ^{لنقل} الاجماع فانه يكفى مرجحا لاحد الاصلين
ولان كل من قدم الشك السببي في القسم الاول قدم الموضوع هنا
ولبناء العقل ودلالة النص فان الموضوع هنا لبناء العقل امر
الحكمي ولعمل الاكثر وظهور اجماع العالمين بالاستغنى ولا يضر مخالفة
البعض ولو فرض هنا تسبب التعارض من امر خارج حتى صار الشك
في الحادث علما بالاصلين وطرحنا العلم الاجمالي لطريقة اهل
العقل ولو فرض استغنى بان موضوع بيان فديننا المنزىل على
المدال كما هو والا فالوقوف على تسبب التعارض من امر خارج وشك

الشك في الحادث علمنا بالاصلين اذا كان العلم من شخصين ولا
 فالقضاية الا ان يوجد مرجح لاحد الاصلين بحيث يكون نفس المرجح
 دليلا مستقلا **اصلا** لا عمل لا يستعمل في الاحكام قبل الفحص
 للاصلين على نظيفها ووضعها والاجماع ولزوم الخروج عن الدين في
 العمل بالاصول الفقاهية قبله والاولوية بالسنة الحادثة
 الاجتهادية ومنها المصنوع المستعمل للاصل وظهره الوقاف
 والاولوية ولزوم الحكم بالحقبة لولاها لا الفرق على الكمال
 عند ذلك لانه المصنوع العموم والمخصص **اصلا** يصح التمدد
 باستصحاب ما لم يعلم نسخا من احكام الشرائع السابقة كان في
 المشتبهات علم اجمالي فليلا في كثير ام كثير في كثير ام كثير
 انصرف المصنوع للمفصلة وكذا ثبوت العقل على خلافه فيسليم
 اصالة عدم جهة الاستصحاب لكونه علما عابورا العلم عن
 المعارضين قبل ان المتدين بالدين السابق في زمانه او شك
 في الشك لعل لا يستعمل كاعليها العقل ويتم فيها علمه بالاصل
 المركب فلنا انه مقلوب بمثل فالاصل ليس سليم عن المعارضين
 ولنا انه لو كان على العمل فيها على الاولوية المصنوع عليه فيسليم بالاصل
 عن الاصلية بالاصطلاح كما جاز بان استقراء الفقيه المتبحر
 في تحصيل نظرنا بالحكم الشرعي وملكه بان يملكه بقدرها على استنباط الحكم
 ويورد على كل من اشكاله والاصح من الملك بان عند اهل من الملك
 بقدرها على تحصيل الاعتقاد بالحكم الشرعي الذي تحصيله نظرا والحال بان
 الفقيه

اصلا لا عمل لا يستعمل في الاحكام قبل الفحص

اصلا لا عمل لا يستعمل في الاحكام قبل الفحص

اصلا لا عمل لا يستعمل في الاحكام قبل الفحص

الفقيه وسعه في تحصيل الاصل بالحق الشرعي الفرعي الواقع وهو
 مشترك بين المعنيين لقطا والفقه الحالي القطع بالحكم الظاهري والملك
 ملكة تحصيل العلم بالحكم الظاهري والمفتي يعلم من يستعمل باظهارها
 الاحكام عن راية واجتهاده على من له هذا المنصب والقاضي يعلم
 على من يرفع الحصانة بين الخصمين على الوجه المخصوص وعلى من له
 هذا المنصب بالحكم يعلم على المنصف في امول القيد والماين وغيرهم
 على الوجه الشرعي المخصوص وعلى من له هذا المنصب والاخذ
 ان الحاكم يعلم على الاعم من القاضي ويختل بينهما **اصلا** استعمل
 في جواز تجزئ في الاصول ملكة الاجتهاد وعلمه في الفرع واراد
 العفاق على جوازه في الاصول وقد يتخذ ثبوتها والخلاف
 التجزئ للاصل والوصدان وعدم مكان الاطلاق لولاه ولزوم
 عمله بظنه كما جعل يعلم لان احتمال عدم كونه مكلفا لشيء او
 مكلفا بالاحتمال او التبعيض من غير الاجماع فلهما اثرين
 التقليد والاعتقاد والتجديد واخرها او سطها للدليل العقل
 الحاكم بطلان ترجيح المروج على الراجح او التسوية بينهما
 لم يحصل له الظاهر بعد الفحص على الاصول الفقهية وفي جواز فتويه
 وتقليد الغير بانه وجوز فضاة وكونه وجها كان في الجوز
 اجتهاد التجزئ في سقنة التجزئ او تقليد او ضباره بينهما
 وجها من سقنة الاجتهاد المسموع معرفة العربية مادة وبنية
 دولبا ولوبا التقليد المحصل للظن الطبيعي الا اذا كان المذكور

اصلا لا عمل لا يستعمل في الاحكام قبل الفحص

اصلا لا عمل لا يستعمل في الاحكام قبل الفحص

المدرك في ابدنا ولا بد من الاجتهاد للاصل وتلك معرفة مقدار الحاجة
 في الاستنباط ولها القوة دفعاً للعسر والتعجيل ومعرفة علم الكلام وقدر
 ما يتوقف عليه حصول الاعتقاد بالحكم الشرعي ولو لم يكن نحو مراجع
 كتب الكلام وفي استنباط الاصلها وكفاية التقليد جهان وبيان وفي
 علم الرجال اما لاجل تحصيل شرط الراي او تحصيل اسباب الفن او
 تحصيل قرائن القطع او لترجيح القطع اذا تضادت وسلكوا
 الاخبار بين واهية كما في جوان الكنتفا بنصبي الغيرة والضعف
 وهما قدما ومعرفة علم الاصول للتمكن من كل بيتا عوارض ادلة الفقه
 وتلك الملك لما اشترى في العربية ولا تكتفي التقليد للاصل ومعرفة
 علم المنطق اجتهاد اوليا لانه متكفل بالتميز صحيح الدليل
 من سقيم ومعرفة ما في الاما عا ولو ملكه لكانت له نجا في التي
 هذا الشرط مستغنى عنه بعد ما سبق من الشروط كما في
 من اشترى فانه من علمهم ايها الاحكام وهي الايات التي يمكن ان
 الاحكام منها مطلوبة او تفضا او التزايما نعم يشترط ان يكون له من
 بالاخبار لا ارتباطا بالاجواب بعضها ببعض وان يكون له قوّة
 الفهم الى اصله وان يعلم المعاني والبيانات والبدع ليخرج الاحكام
 او الفصيح عند التعارض وفيه نظرون لا يكون له اجوبة لا
 يفقه منه على شئ ولا يلبس بعين الحكماء من وفاق ولا مجموع
 السليم ولا كثير التوسيم والتاويل وربما جعل الاحتمال البعيد
 هو الظاهر لانه لا بد ويمكن ان يقال ان اكثر المذكرات لم تلبس

من الشرح الى رتبة من ملكه الاجتهاد بل هي مقدمات لها ثم بعض المذكرات
 شرط التحقق التجري وبعضه شرط للاجتهاد مكملات حسنة كمن
 بعض مسائل الصنعة والطب الهندسة والحساب **مسألة** في علم مقد
 الهامل بالعلم او منع عدم المطابقة او مع الفصيلة او مع العمل التزاع
 الصبي والفتا قاصم مقصود لا الاهم في علمه وفي كونه من الجمل
 بالهم او اختصاصه بما علاه وهما في لا ريب في وجوب علم المسائل
 التي نعم بها البلوى كتباً وسنة ومفتي اصل الشغل كونه شرطاً للصحة
 العباد وعدم كفاية الموافقة الاتفاقة الا ان يكون في المقام **مسألة**
 بيقينه كما يفيضه بناء العقل وقاعدة بتبعية الاحكام للصفات
 الكامنة من دون ملاخلة العلم والجهل المؤثرة بظاهر حديث
 عمار نعم لو علم بعدم المطابقة او شك فيها والوقوف باق وجب الايمان
 قاصم مقصود للمفتي اب ثبات الامر وثبات العقل وعدم ملاخلة
 العلم والجهل في الاحكام كالمزاج وظاهر حديث عمار وما سرقه على
 استخراج حكم وجوب الفقه وعلمه والام وعلمه وحكم بالعلم الحزينة
 وجعل الركبة ومالوا من الحكم من المجتهد جاهلاً باصحتها او بلزوم كونه
 من حكم المقصود بتبعية والقاصم باقسامه ومالوا كان شرط العباد
 سائلة كسرة العورة واما المعاملات فانفقوا فيما عداها من المناط
 مطابقة الواقع وعلمها المصيب في العقائد واحد عند جمهور المسلمين
 والباقي مخطئ والغيري بما ان الحكم صحيح ووجه لزوم اجتماع التفتيش
 فانه ان مع الفقيه لا قصور حذر من تكليفه لا يطاق اما الكلام

في تحقق القامه هنا ولا دليل على عدم امكانه الا ان يتحقق
 الاجماع وبكلامه الشريف الذي جاهدوا فيه لئلا ينزلهم سبيلنا
 ويعلم ما دل على تقدير الكفاية والخطا وفي الكل كلام ومن هنا يعلم
 قول المحقق بعد اسم العقليات التي ينقل بحكمها العقل من الفروع
 كقبح الحكم العفائي في الاصابة والامع وعلمهما ومروءتهما الفروع
 عبادة ومعاملة كماله اختلاف في غير ذلك من الفروع يتبين
 مما لا يبالا حكم عند الله في الحق بل حكمه تابع المجهل لكل مجتهد
 ولعله لان الحق الفهم يختلفان بل الاعتبار حتى العلم والهدى
 او انه نعم لما علم بان يرى كل مجتهد يصير الحكم على طبقها
 وقايل بان لا نعم اجكيا جعل بظاهرها الزاوية المجتهد في كل واقعة كان المصير
 واحد والمخلف معدوم وهذا من حيث هو الاتفاق او انما يتبين
 الى الشك في المدة فيجعل الحق المختص فافسقا ولعله مجهول على وجهه
 التفصيل في الاجتهاد او الولي على القيد وفيه ان المجتهد في الصور
 بيا قبل اصحابه ام اخطأ ثم التزم ليس في مقتضى مدلولات خطاها
 السامع ووجدتها لاتفاقهم على ان المراد من الخطا معقودا ولا في
 الاحكام الظاهرية ووجدتها لاتفاقهم على مقتضى ابتعاد الامراء وصانها
 الحكم في السبل التي في مقتضى الحكم الاصل المقصود بالاداء في الواقعة
 الواحدة ووجدته والموضوعات العرفية ليست من مقتضى النزاع وان كان
 قد يظهر من غيرها من فروع النزاع في العقلية وذلك لان العترة في الاحكام
 الفرعية ولا لا ينقل العقوبية معها ولا نه ينزل الشك في قول
 الامامية

الامامية هنا بالتحقة ونزلهم في وضع الالفاظ للامر النفس لا في
 الخارج في قولهم ان الاصل مع المحقة لا صلة عدم التعلق وعدم
 الاصابة وفيها نظر وان كان الملحق حقا وامكن تميمه بتقرير الخرم
 بطلان التصويب لتبعية الاحكام للصفات من غير دخلة العلم في اهل
 والنزاع الترجيح بلا مرجح في ارادة واحد من الاحكام الاصلية من الخطا
 دون غيره وفي الامراء المحقق عند من عني ولبنا العقلا والاجماع تحقفا
 ومنفك ولا ظاهرا لايات لثلاث ومن لم يحكم بما انزل الله والنفس النبوي
 المشهور الذي جعل للصياح من والخطا اجرا وينبغي تنزيهه عن الالزام
 المستحق على القدر الواجب حتى لا ينافي في قواعد العدل والنفس من
 الدالة على ان له في كل واقعة حكما الحديث في المبدأ عنه وقطع غرة
 القل بالتحقة في ان الحكم لا يقتضي الاجراء فيما كان البدل عقليا
 الا ان يقيم دليل على الاجراء وقد تقرر من جهة النزاع ليعلم ان في حوز
 القدرة من بيننا في رايه المأموم وعنده في انفراد حكم الحاكم
 وعنده وفيها اصلا **اصلا** اذا علم المقلد يرجع بمقتضاه من
 جمع عنه للاجماع وبما العقلا والاولوية الدافعة للاستصحاب التخيير
 الاصل المقدم على اصل التسلل مع استصحاب حرمه الولي او غيره
 التي كانت حين اختياره وتقليده قبل رجوعه وليس عليه العلم بالنسب
 مجرد راية الاصل ولو علم المقلد اجرا يرجع بمقتضاه عن بعض قوايه
 في اعتبار هذا العلم الاجمالي وجهان فصول **اصلا** المحكم عن راية
 رفع المجتهد بمقتضى راية المصنوعه بين الناس ولو فوق

في مقتضى
 في مقتضى
 في مقتضى

فيما يتعلق بامورهم بصيغة اخبارام انشا ورمها ينقص عكسا
 بالشهادة على شرب الخمر الحلال وغيره او قد يتكلف ادراجها في
 النوع
 ولو عرف بانه ما يلزم عليه لفظ الحكم من غير تناو وصحة سبيل ذلك
 اقل والفتوى اخبار عن حكم الله سبحانه ولو لفظ الا نشأ
 يشبه الحكم والفتوى كما في قضية روجه ابي سفيان والحد
 على قصد الحاكم وتظهر الفرة في التقدير عن صريح النص وعلم
 اقول ومع ذلك لا اصل جعله من باب الحكومة **اصل** اذا حكم الحاكم
 في حقيقة خاصة فنقصي قاعدة التخطئة واصالة الفضا واطلاق
 ادلة المسئلة الفرعية جولة نقص حكم اخر اياه وجواز نقضه
 حكم نفسه اذا تجددت طاعة بطلان رايه الاول اذا طاعنا
 ان الاجماع المنقول والمحقق والنزوم الحرج والمرج او جوب علم
 الحاكم الاخر وكذا عدم نقضه السابق اذا ظن بطلان ما يتجدد
 رايه لا تلاق منقول الاجماع وبناء العقل والنزوم الحرج وظهور
 المركب بيه وبين سابقه ولا دليل على عدم جواز لا تقضي القسم
 الثالث فالادلة الاولى سلمت عن المعارض والتعجيل بين العباد
 والمعامل فاسد بل الحكم لا يكون لاني المعاملات **اصل**
 اذا اجتمع المتجهدين في العبادة كطهارة القليل الملاقي
 وعدم وجوب الصلوة في الصلوة على هو ومقلده بدهة
 من الزمان ثم يتبدل رايه فالاعمال الصادرة قبل تجدد الراي
 ان كان انزها باقيا كالوكان على وضوءه السابق الذي كان
 بالقليل

في الاجماع اذا ثبت

بالفتوى الملاقي للجماعة لم يجر له البناء في الاعمال الاثنية مع العمل السابق
 بعد تجدد الراي بل لا الهوى بل يظهر ما لاقاه ويجد الوضوء وهكذا
 وذلك للاجماع وقاعدة التخطئة واصالة الفضا وبناء العقل والاطلاق
 ادلة الانفعال نعم ليس عليه وعلى مقلديه فيما مضى من الصلوات الاعمال
 المتقدمة امادة لا قضا حد من حكم الشريعة وللبرق وقاعد
 الاخرى في كادلة الشريعة وادلة المسئلة اذا قطع بقضائه فنقص
 الاجماع السابق بتغيره ونقصي واما في المعاملات فاذا عامل هو
 او مقلده كان في وجوب بالمقتضى معه عسر ضاعة ثم يتبدل رايه
 فنقصي كاجماع المنقول والتخطئة واصل الفضا وبناء العقل والاطلاق
 الادلة وظاهر الشريعة ونقص المجتهد لكن الحق علمه في حقه وضو نظرية
 حد من المصداق المخرج مؤيدان قائله الحكومة هي الدو عدم الا حلال
 وهل المجتهد يقضي معاملة مجتهد اخر او مقلده عند مخالفة الراي لولي
 وصحوا للمرافعة عند الامام لا وجهها او جهتها علم اذا لم يكن قاطعا بطلان
 راي الاخر للوجهين المتقدمين في سابق وللاجماع المركب والوجه
 هذا في معاملات العالم وفي معاملات الجاهل من الطرفين كحكم بجهنم
 للمطابق الراي من قبله بعد الدلتعية الاحكام للصفات وبناء العقل
 واطلاق الادلة السابقة لا اشتراط العلم ونهاية المطابق للدلائل
 الاولين مع اطلاق ادلة الفان او من طرف واحد كالنزوم المجتهد
 العام البالغة الوسيلة بلا اذن ولغيره وهي جاهدة بالجهل السارح
 فلا من يقول بالفان ففهموا او الفان لها والنزوم جهة خاصة

بصل
 ملا

وجوه اخرى خلاف الراجح وموجب للتأجير وادلة الصحة للزوج اقول
مما ذكره اهل الرقبة بفرع العرف الورود فيحكم بصحة لها للاجماع المركب
فتم وان كان المحملات عالمين مختلفين في الراي فبقية الوجه السابقة
اصل الحوان التقليد اصطلاحا هو اخذ بقول الغير غير
دليل على القول سواء كان دليل على اخذ ام لا وذلك لان
والتبادر وعدم صحة السلب لعدم اصله عدم الاشتراك اللفظي
اصل الحق عدم جواز التقليد في اصول الدين ان يكتفى المحقق
اعتقاده وبرسمها في قلبه ويجعلها نصب عليه ويقترن بها
لساناً ويعمل بمقتضاها وان لم يعتقد بذلك اعتقادات ودان
للمضي في الامر والاجماع وايات النهي عن التقليد وايات النهي عن الظن
المستلزم للنهي عن التقليد مطابقة او التماثل لا لوليه ولا اصل الاستغناء
نعم لو كان احد لا يتمكن الا من التقليد فان كان له دين سابق ورتب
يقع على مكان لبناء العقلاء والاستقفا عند التكليف لاصل البرائة
فالتقليد بالحق المكون لا محل له واذا علم وجوب الاضحية في العقلاء
فان تمكن من تحصيل القطع **صلى الله عليه وسلم** الاستغناء والاعتماد على الراجح
والاكتمال الظن ان الراجح ما يبين في التكليف في خلاف الراجح ظاهره
وتكليفه بالعلم هو تكليف بالحق وتكليف بالظن وهو العلم ثم الحكم
حصول العلم وان لم يكن من الدليل التفصيل المصطلح عند ارباب الحد
حد من التكليف بالاطلاق واختلاف النظم نعم لا يصح وجوب ذلك
كفاية صفاً للاسلام عن النبي **صلوات الله عليه وآله** اذا بلغ مرتبة الاضحية

المط

المط واجتهد في بعض المسائل وكلها فعلا حرم عليه التقليد فيها اجماعاً
وان لم يكن اجتهد فعلا في جواز التقليد فيها لم يجتهد فيها مطم او اذ لصاق
الوقت من الاجتهاد او اذا قلد الا علم او اذا كان لعل نفسه لا مقلد او لا
يجوز مطم اقول ولا يصح عدم الجواز الا مع عدم تمكنه من الاجتهاد
لضيق الوقت وعدم راحة ذالك لا حصل النحل وايات النهي وبناء
العقل والاجماع ولا يفتر مخالفة البعض ولحقه ترجيح المروج
على الراجح او التسوية بينهما وانما يستفاد جواز التقليد الذي كان
قبل حصول الملكية وانما جواز التقليد الذي كان قبل حصول
الملكية يستفاد بالحكم الفرعي ويستفاد الصحة فلا تارض الالة
الممكن مع عدم جريان الكافي بين الاولين لارتفاع فصل الحق
بعد حصول الملكية وانما الجواز مع عدم التمكن والتمتع التكليف
بالاطلاق لو كان **اصل** اذا كان مجتهداً ان متوافقاً في الراي
في مسئلة مما لا يحلها العلم من الاخر فعل المقلد العمل بهذه القسوة
من دون تعيين استثناء عمله المختص احدها المعين فيكون
اقول المجتهدين المتوافقين في الراي بمنزلة المفسرين المتفقين
للمجتهد مع كون بعضها اقوى من بعض اسم لا بد من تعيين وجهه
مقتضى اصله الشغل الا شرط الا اذا قلنا بان الاصل عند
في الاشتراك البرائة **اصل** فيكون التقليد من باب الظن او السيرة
او المطلقة او المعينة وجوه والاشهاد ان كان مقلداً لاحد من الظن
يقول غيره لم يتب هذه الظن وتوقع تقليد لا يستفاد وكذا ان كان ذلك

متيقن في الدين احذ به وان كان الظن على خلافه للمشغال كالمعلم
 من اجاء ويحتمل ان تقليد العلم مبرر وان كان الظن مع غيره لا علم وان لم يكن
 دليل شرعي على علم العلم بالظن اخذ بالمظنون حذر من ترجيح المصوح كما
 في المجتهدين المتساويين في بلد وتقليد وهو طائر باحدهما اصل
 اذا قلنا احد المجتهدين المتساويين والمختلفين بنا على عدم وجوب
 تقليد العلم احتمل جوابان: الوجه عنه لا ضرورة بقاء الخيار وصحة العمل كما كانا
 قبل اختياره احدهما الا ان يدفع الاصلان بعد تسليم جريانها باصل العمل
 وبمقتضى التكليف ولزوم التقليد والحكم الفرعي وظهور الوفاق والجواب
 منقول الاجابايات النعمانية عن التقليد الا ما خرج ولزوم الحالة القطعية
 فالاصح عدم الجواز وان صح الى العلم على ما علم ان التقليد للزوم للقضية
 لا يتوقف على العمل حذر من التمسك لكن يحصل للزوم بحجج الاصل
 ام يوصل وقسا الواجب بيقين وقته ام بالسرع وهو اقوالها
 الاول ثم في استنباط العلم التفصيلي لراي المجتهد حين اختياره تقليد
 ام كفاية النبأ الاجمالي ثم او بشرط تحقق ادائه يوم اختياره اصلا
 مقتضى الاستصحاب الاول ومقتضى الاستعمال الثاني اصل
 المشهور وجوب تقليد العلم المجتهد بن المتخالفين في الراي
 فهو عنه الخلاف وقبل الجائز فلا قول بتعيين تقليد فيه العلم والتحقق
 انه اذا وجد مجتهد بن احد ما اعلم فمقتضى الاستعمال اخذ الاصم واذا كان
 في الاول متساويين ثم صار احدهما اصم قبل تقليده فمقتضى التمسك بالتعيين
 واذا وجد مجتهدا واحدا لا فيمن ثم حصل اخر ادون منه قبل التقليد فمقتضى
الاستصحاب

٧٩
 الاستصحاب وجوب الاخذ العلم لانه كان واجبا عينيا عينيا بالتعيين
 الا ان يقال ان هذا مقتضى عرضي ولو صار الاضام في الفرض قبل تقليد
 فمقتضى المستصحب فالاصل مقتضى لزوم التقليد لا ان لكن الوجوب ترفع
 يقينا فلا ينعقد الاستصحاب فالاصل مقتضى لا يجري الا في القسم الثاني فمقتضا
 الخيار ويتم الامر فيما عداه بالاجماع المركب ولا يمارضه النقل ويؤيد
 اية السؤل ان كان المراد من العلم الذي مظاهير العلم وكذا روايتنا الى
 حديثه وابن حنبله واية النبأ وبعضه اية النقل لا اختلاف المذهبين
 ولو كان العلم وغيره متوافقين في الراي فالخيار بطريق اولي
 وبلا جاع المركب واتحاد الدليل مع دعوى بعض عدم الاستسكان
 فيه وينفع على القول بوجوب تقليد الاورع ثم المراد بالعلم اصلا
 مقلد للبناء ولا اكثر ضبط ولا استمارة مقتضى لا حاجة لنا اليها استنباطا
 بحدوث التبعية في التقليد للاجتماع ونبأ العقدة فمقتضى بالتعيين
 واطلاق اية السؤل والنقل عنهما وانما يجوز ما لم يلزم من التركيب مخالفة
 فطعية للاصل اصل الاصول وان اقتضى استنباطا فقه المفقود واذا
 فتاويه لكنها ليست شرطا ويكفي النقل عنه في الجملة اجماعا معلوما ومتفق
 مع لزوم المرجح لولاه ونبأ العقلة والفوق اعاقلة فيما اذا حصل العلم بالتعيين
 فان السؤل بعده سفة ثم ان حصل العلم من النقل ولو لم يقم كلف وان
 ظهر بعبارة ان قلما يحصل العلم بالمراد فيلزم العصر لانه مع الاجماع
 وكذا ضابط العدل وان لم يفد قطعا بلفظ او معنى للاجتماع ونبأ العقلة
 وعسر تحقيق العلم والاحتياط بل لو كان حاصرا عنده جاز اخذ

ان تحصل العلم فيه يمكن ما لا يلبس الناس واهل البلب لتدور تكاثر اجتهاد
 الحسنة بحسب يحصل العلم لكل الناس فلا بد من كثرة النظر اذ وجوب الاحتياط ^{في كل}
 الاح وتمام انا اذا جرت بنا تقليد لم يبدى ابتداء فوجود المجتهد الذي اجتهاده ^{معلوم}
 ضرورة حاصل فلا عيب في فعله جريانه في المواظف والمائل المستند
 وسائر تصرفات الحاكم ولو لم يجد مفصلا ثم على فرض كثرة النظر في صور الانقياد
 بكل نظر ام لا نظر محصور وجهها واذا غلب من الحق المعلوم اجتهاده لم يفتقد ^{مطلوب}
 لعدم الدليل ويصح اذ العديتين في ثبوت الاحتياط حجة لما مضى اوانا حصل ^{النظر}
اصل في كون مسائل التقليد تقليد ام اجتهاد به لكل احد عينا وجهها والوجه
 التفصيل بان المقلد اما قادرا على الاجتهاد فيها كقبض الطلبة المستندين
 او اذون من قال له بئنه لكنه بحيث لو انظر عليه اذلة الطرفين ميز بين
 الحق والباطل بحسب قوته او اذون من قال له بئنه لكنه لو انظر عليه الاقوال
 والجمع عليه والمختلف فيه والمشتبه لغيره بعدا لتأمل على الاختلاف في القدر
 المتيقن والمشتبه بكونه اقرب في نظر او اذون من قال له بئنه اضم بحسب
 لا يقدر بالا على التقليد فكل ضعف ماضور بمقتضى طاقته من الدراجا
 المذكورة لانا ان ارجينا الاحتياط على جميع الاصناف او اجنبنا ترقى كل ^{صنف}
 الى ما فوقه من المرتبة فهو مرجح واختلالا واعتناء المرتبة الثانية والثالثة
 لكل من عثر على الكثير ورتب جميع المروج بالنسبة الى العالمين وان جرت بنا
 تقليد كل صنف خلاف الاتباع ثم ورتب جميع المروج على المروج بالنسبة ^{الى}
 ما عدا الصنف الاخر وهذا ^{والاصح} على جواز تقليد من عدا الصنف الاول او الكل
 تعارض الدليلين يتبين من لولا وهو يتحقق في المتعارفين والمتناقضين

والدليلين

والعالمين من وجه والمطلقين قالوا لا يمكن التعارض الا في القضية لا في القطعي ولا
 في المختلفين فان اردوا القطع بالصدور فهو ممكن في كل الاقسام او بالمقتضى
 لكنوعا بحيث لو لا احد المتعارضين لا فادالا خا القطع او الظن فكل او فعلا
 مح في الكل وان الاداء في القطعيين والمختلفين الفعل وفي الظنيين ^{التي}
 النور فهو صحيح لكنه تفكيك ثم ان التعارض ليس له فردان التعادل والتصحیح
 والثاني منهما ممكن في المختلفين ايضا فادويه التحصيل بالظنيين ثم المراد
 بالدليلين ام منهما او مما زاد عليها واعلم من الامرين فيمثل تعارض الدليل
 والامارة **اصل** تعادل الدليلين هل يثبت بينهما او يتساوى اعتقاد
 المجتهد عدوليهما وجهان اقول بينهما الاول وهو اخص مضم من الثاني ولا
 في جواره عقلا وشرا بل بطله واقع في مثل المجتهد بن استا وبين ^{المختلفين}
 في الراى بالنسبة الى المقلد ودليل عدم الجواز شرعا على من وجوه **اصل**
 اذا حصل التعادل بين الدليلين في التقييم بينهما او الرجوع الى الاصل
 او الوقوف به والا فلا ينصق في مثل دولان الامر بين الوقوف
 والحرمة وفي المعاملات النفسية ونحن نقول ان المتعارفين ان كانا
 فبين وظن بعدم ضروب الحكم الواقع عن احدهما في الواقعين واخذ من ضروب
 الحكمين المختلفين كالوجوب والحرمة او النذوب والكرامة ما الحق التقييم
 الابتدائي لتو التساوي بالنظر الاجمالي المتعارفين الدليلين المتادل
 على حجة الظن ثم لو دار الامر بين المتباينين في المعاملة كان
 يكون المال لزيد او عمرو وجب الوقوع ^{الافضل} للاصل ولا يتا فيه ^{ظن}
 الاجمالي يقع التساوي ثم اوبين الوجوب والنذوب والحرمة والكرامة

اخذ بالنسب والكرامة لانها الاصل ح او بين الوصوب والكرامة في الثاني
 او التذبح والكرامة والنسب في الاول والكرامة في الثاني عرضا لا
 لا اصلا او بين الوصوب والكرامة او الخط البرائة لما في مجملها او بين
 المتباينين كالظهور والجنه فالج لان الاصل ح كانه لو علم بنف الثاني
 فالج الحكم والدليل الدليل واذا عارض جنه وغيره فتعاقدا او تعارض
 دليلان غير جنه بن وتعاكس حكمها يظهر بل في تامل واذا حصل هذا
 في الموضع العرض لم يكن الظن بنف الثالث حجة لما في الموضع المستنبط
 وحصل الظن بنف الثالث فهو حجة كاذمة فيكون في الترجيح في الاصل
 في الثاني اصل اذا تعادل الاصلان عند المجتهد ونبي على التحسين
 فان كان ذلك في الموضع العرض اتي بالتحسين او المجتهد ليس له ان يفتقد
 صحتها واحدها ويقع في المنة او في المماثلة كقوله في النية وفي حقه
 او ان ابن ابن الابن اتي بالمختار اذا الحكم بالخير لا يرفع المصوب
 او في الاحكام العلية اتي بالمختار اول اذا ترجح احد المتعارضين على الا
 صريح داخل او ظاهري في سند او دلالة او معارضتها وخصوصا
 اخذ بالارجح لاجماع العلماء ونبأ العقلاء فندرة دليل لا معارضتها
 وخصوصا معضاها الى خصوص العلاج ولا يترتب في المرح كونه بنف حجة
 لشدة الشبهة ترجيح وان لم نقل بحجة بل وظن القيد وهو اصل
 على المرح في الخاصة على الضميمة فيها وعلى المختار من الظن للمطالبة
 كونه ثم ان المرح قد رتبة كبر من تباين فحصل وقد تعارض فيل احظ
 فيها التعادل والترجيح فرجح الاولى فالأولى **ختم الكتاب**

ربح الله حسنا وضع سببنا ورفع في الاخرة درجاتنا
 محمد والله الطاهرين قد فرغ من ما يقدر مؤلفه الفقير في حق
 الثالث من الشبهة الناجية من الستة الثالثة من العصر الثاني
 من المائة الثالثة من الالف الثاني حامدا ومصليا مسلما كثيرا

٢٢٢٢ كثير ٢٢٢٢

قد فرغ من تحريره اقل الطلاب ابراهيم ابن محمد با

دامقاني عفي الله عن جرائمها

في ارفاد سرفي المدرسة

الصالحية المشهورة

بالنواب ٢٢

١٢٢٢
 ١٢٢٢
 ١٢٢٢

سنة ١٢٢٢